

# مِنْ يَوْمِيَّاتِ مُحَامٍ

كتبها

عبد حسن الزيات  
الحايي

« ... كنت أجمع بين الاحترام والتعقير  
ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن  
فاعجبوا من مطيع غير مطيع !.. ولا جناح على  
لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر »  
سعد زغلول : ١٨٩٢

“ Quand on parle de soi, la  
meilleure Muse est la franchise ”  
A. de Yigny

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٦٣ هـ — ١٩٤٤ م



2276.9946.364  
al-Zayyat  
Min yawmiyat muhami

ISSUED TO

[illegible]



Princeton University Library



32101 071970485





الى السلام والودع والهدوء  
القدر والقدرة والقدرة

# مِنْ يَوْمِيَّاتِ مُحَامٍ

min yawmiyāt

muḥāmi

كتبها

عبد حسن الزيات

الحامى

Abduh Hasan al-Zayyāt

« . . . كنت أجمع بين الاحترام والتحقير

ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن

فأعجبوا من مطيع غير مطيع ! .. ولا جناح على

لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر »

سفر زغالول : ١٨٩٢

“ Quand on parle de soi, la  
meilleure Muse est la franchise ”

A. de Vigny

القاهرة

طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٩٤٤ - ١٣٦٣ م







الى مصر الخالدة

التي عاهدت ربى أنه أعيش من أجلها ، وأفنى في سبيلها ، عزيزاً على  
عراتها ، زليلاً على صماتها ، يراً حرّ الضمير في خرماتها ، عبداً متقرباً

الى الله بطاعتها . . .

عبد الله محمد الزيات

القاهرة في ٢٦/١٠/١٩٤٤

2276  
4/3/51 . 9946  
364

2-27-51 SF  
Saut







« انزها أعوام<sup>١</sup> أربعة عشر طانت تكونه هباءً لو لم تصحبها عين<sup>٢</sup>  
بقلعة ، ونفس<sup>٣</sup> قوية التأمل ، وفماطر بختزنه الصور حتى يحين حين  
إفراجها على غير انتظار ...

... حين يكتب المرء عن نفسه تكونه الصرامة غير ما يوحى إليه ...  
وهذه لوحة متواضعة لشطر غامض من حياتي ، لن أمدول أنه  
أبرو فيها شيئاً آخر غير نفسي ؛ وإنه الحوادث التي أسردها فيها لا تظهر  
عظيمة كما كنت أحب أن تظهر ، ولكن ماذا نصنع ؟ إن المرء ليس صراً  
وإنما في اختيار الدور الذي يستهويه ، والثوب لا نصميه حقاً في أنصب  
الأوقات لا رنائه ! »

Alfred de Vigny

"Servitudes et Grandeur Militaires"







القاهرة في ١٨ ديسمبر ١٩٣٩ :

طُرأت الفكرة .

ومع ذلك ، فما هي بالجديدة ، وإنما هي رجّع ما انقطع .  
كانت اليوميات سلوتك وسلواك فيما بين الطفولة والشباب ، فلأت  
الكراسات وأنت في الرابعة عشر وما يليها ، حتى رأيته تتعرض للأيدي  
فكرهت أن يخرج حديث نفسك عن مجال نفسك ، وعزفت عن الاسترسال في  
عادتك ، ولست أدري أين يومياتك تلك . . . ليتك تسعد بوجدانها ذات يوم . . .  
وفي الدراسة العليا أخذت تدون بعض اليوميات في مناسبات نادرة قليلة ، كما  
سجلت النهار الذي قضيته في ضيافة سعد العظيم في مسجد وصيف عام ١٩٢٧ . . .  
ليتك تسعد بوجدان هذه اليومية ، فإنها من أسعد ما وجدت ، ومن أسعد  
ما فقدت ! . . .

وهذه يمينك الآن كراسة كاملة ، كتبها بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وأنت  
طالب بكلية الحقوق .

فلما عملت في صحيفة « كوكب الشرق » بدأت تنشر بها « مذكرات محام  
مبتدئ » بإمضاء رمزي ، وكانت نيتك أن تتابع السلسلة ، ولكن كم نية  
انتواها الإنسان وحققها في الفعل ؟ كم أخرج إلى « حيز الوجود » ، كما يقولون ،  
من تصميماته ومشروعاته ؟ إن السياسة العملية وولايتك رئاسة التحرير في تلك  
الجريدة بعد ذلك ، وهي لسان المعارضة المكافئة في زمن اضطهاد عصيب ، كل  
ذلك صرفك صرفاً عن مذكرات المحامي إلى إعداد المقالات اليومية ورقابة  
الصحيفة اليومية في فسحة ضيقة من الوقت ، كما هو الشأن في الصحف التي تُعدّ  
في سويغات الصباح القصار لتظهر في الظهر أو بعده بقليل .

لست أدري آثنتان أم ثلاث من الحلقات ما نشر بالفعل ، ولكني أدري أن  
موجة الصحافة طغت على المحاماة وعلى المحامي المبتدئ وعلى مذكراته ، فاكتمستها  
اكتساحاً نحو غامين ، لم تُفرّقها ولكنها طرحتها على شاطئ منفرد بعيد ،



وطالت بالمبتدى سفرته ، وتغيرت بحاره ، وأغلب الظن أنه لم يعد مبتدئاً ، فقد أوْشك اليوم أن يجوز مرحلة يُعتبر بعدها « ممن زاولوا المهنة أكثر من عشرة أعوام » ، وهو يرى الحادثة بعد الحادثة ، ويشعر بالإحساس بعد الإحساس ، ويفكر في الإصلاح بعد الإصلاح ، ولكنه لا يدون من ذلك شيئاً ذا خطر ، فقد كان يدون في أشياء أخرى غير خواطره عن المحاماة . كان يدون في المحاماة نفسها هذه المذكرات المضنية بعد أن انتهى الكفاح السياسي باستقرار دستور ١٩٢٣ وودع الصحافة إلى المحاماة من جديد ، ثم سافر إلى بغداد فكان يدون لطلابه تلك المذكرات في القانون الروماني ، وتاريخ القاتون ، والقانون الدولي ، ومقدمة القانون ، وكان يدون في القليل مذكراته عن السياسة وعن الرجال وعن الحوادث التي عاينها عن كثب وهو يعمل في الصحافة أو وهو يقيم بالعراق ، وكم فاضت نفسه بالألم حين تَفَقَّد هذه المذكرات ذات يوم فلم يجدها ، وكم عمرت نفسه بالغبطة حين التقى بها في وادي تيهها ، أو صحراء ضلاله . . .

أما يوميات المحامي فكانت نسياناً غير منسيٍّ ، كان منصرفاً أو مصروفاً عنها ولكنه دائم التفكير فيها لا ينساها . وظل شيطان النفس يلاحقه ، حتى قرأ في مجلة الثقافة صفحة « من مذكرات قاضٍ لم تنشر » لقاضٍ أديب أو أديب قاضٍ ، يشرف القضاء والأدب في آن واحد ، اختار أن يحجب شخصه تحت حرفين فَمِ عنه أدبه وفضله ، وعرف قراؤه المعجبون إنه لا يكون غير الأستاذ حسن جلال ، وما هي إلا أن يفرغ من قراءة المذكرة حتى تعجبه الفكرة وحتى يعود إلى ماضيه ويعود إلى نفسه يعنفها بحق ، وطالما عنفها بغير الحق ، عاد إلى نفسه يعنفها على قصورها عن المثابة ، ويسألها كم من ألوف الصفحات كان يكون في يدها الآن لو هي عُنيت بتدوين خواطرها أولاً فأولاً ؟ والنفس لا تعدم وسيلة للدفاع ، إنها تدفع تهمة التبتيد لا بالإنكار ، وإنما بإبداء استعدادها لوفاء الدين ، إنها ترغم أنها قامت مقام الأوراق ، وأنها قد اخترنت في أغوارها كل ما كان ممكناً أن يودعه المذكرات ، إنها مستعدة أن تعطيه مخزونها كله ، فليقدم إن



كان بطلا ، وليكتب إن وسعته الكتابة ، فإنها تملئ ، وستملئ دون أن يدرکها ملال .

والأمانة ؟ إنك لتعرف نفسك وإن جهلها كثير من الناس . . .

والذاکرة ؟ إنها تضعف عن كثير ، ولكن أمرها عجيب ، فهي بالقياس إلى أمور ، قد تبدو تافهة وقد تبدو غير مطلوبة ، أقوى من القوة عينها ؛ وقد تُغمر عليها بعض تفصيلات فستنبهك إلى هذا لتأخذ حذرك ولتعود إلى أضايرك ووثائقك تتلمس الدقة إن استطعتها ، وإلا عدت ما يريبك إلى ما لا يريبك .

والتسلسل التاريخي ؟ دع هذا الآن وعُد إليه بعد الفراغ إن شئت .

والتأثر الوقتي ؟ إجمالاً إلى ملكاتك الشاعرة ، وثق أن تلك الأحاسيس ما زالت قائمة في نفسك ، وثق إنك مُستحييها الآن ، ولكن لا يبلغنَّ عندك الأمل كل شيء ، فلا بد أن يقصر التاريخ اللاحق في هذا الباب ، وذلك أدنى درجات العقوبة على التقصير والإهمال . . .

خذ إذن في شأنك وأشرع للتدوين قلمك كيفما اتفق ، ولا تقاوم تداعي المعاني ، ولا تحاول إقامة نظام تاريخي .

أخفمك النفس وسدت ذرائع الحرب . . وإنه لمجهود أي مجهود ! . . . فلم لا تدع هذا الماضي لمناسباته وتأخذ في تدوين الحاضر والمستقبل ، وإن استدعى التدوين الجديد حديثاً قديماً أفسحت له مكانه ؟

أقصرى إذن عن اللوم يا نفسي ، ولك الساعة التي أنت فيها . . .



الرقى في مساء ١٩ ديسمبر ١٩٣٩

« وآخرون اعترفوا بذنوبهم ، خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، عسى الله أن يتوب عليهم ان الله غفور رحيم » .

أقبلت على المكتب في المساء مبكراً ورجعت مبكراً ؛ تنكّر لى النوم ولكنى كنت مستغنياً عنه ، كان مزاجى معتدلاً ؛ أحسست برغبة فى تلاوة القرآن : أخرجت مصحف جيبى وفتحتة كيفما انفتح ؛ وقعت على سورة التوبة ؛ أخذت أتلوها ؛ بلغت هذه الآية ، وقفت عندها ، اشتد شغفى بتكرار تلاوتها ، أحسست برغبة ملحّة فى أن أحفظها عن ظهر قلبى ، ورأيتنى أربط بينها وبين هذه المذكرات ، رأيتنى أربط بينها وبين حياتى ، رأيتنى أربط بينها وبين مهنتى ! .. الاعتراف ! .. ما أشد إيمانى به ، وما أشد حنينى إليه ! ..

أمنيتى فى الحياة أن تتاح لى الفرصة والشجاعة لأنفض عن نفسى غلائل الزور وأعلن ما فيها من خير مجهول وشر مكتوم ! ..

أمنيتى فى الحياة أن تتاح لى الفرصة والشجاعة لأقول فى أصدقائى الذين أعزهم ما أعرف فيهم من الخير وما أنكر عليهم من النقائص .  
أمنيتى فى الحياة أن تتاح لى الفرصة والشجاعة لأعلن عن أعدائى ما أقدر لهم من مزايا وأعهد عليهم من سوء .

رَبِّ ! .. أتراها أمنية شريرة تحسب علىّ فى قائمة السيئات ، وأتربص الوقت للاستجابة منها ؟ .

أولئك عبيدك وصنع يدبك ، هكذا برأتهم من نور وطن ، وهكذا عقدت نفوسهم حتى ليستغلق عليهم هم أن يفهموها !

هكذا خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً . . إنك صادق الوعد يا رب ؛ إنك ستتوب عليهم وسيظفر من غفرانك بالقسط الأوفى أولئك الذين أخذوا أنفسهم بهذه الشجاعة العليا « واعترفوا بذنوبهم » ! ..



## القاهرة في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٩

دخلت الغرفة التي ينظر بها مستشار التحضير قضاياه ؛ خلال ملل الانتظار رفعت رأسي أتملى حوائط القاعة ؛ أخذ نظري اللوحة المعلقة فوق رأس المستشار ؛ ألفت في مثل هذه اللوحة أن تزدان بالآية الكريمة : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ، ولكنها كانت غائبة عن لوحة اليوم ، قد أُعطِيَ مكانها لآية أخرى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .

تجديد .. ما الذي أوحى به ؟ إن الآية الأولى خطاب الله إلى القضاة .. أما الآية الثانية فهي كلمته تتجه إلى الناس .

أترى الدولة قد جربت عدل الحاكم فوجدته لا يغني عن عدل المحكوم ؟ أم ترى القضاة ضاقوا بهذا الإلحاح عليهم أن يحكموا بين الناس بالعدل ، وهو واجبهم الذي لا يتصور منهم الانحراف عنه ، فمن الإيذاء لنفوسهم أن يتكرر تنبيههم إليه ؟

لست أعرف صاحب الفكرة لأستهدى على ضوئه بالباعث ، ولكنني قد رضيت عن التغيير أو رضيت بهذه الاضافة : ان القاضي مهما يتحرر العدل هو بعرض أن يخطيء ؛ وهو لا يستقي الحكم من وجدانه وحده وإنما يعتمد على الناس ، يعتمد على أعوان القضاء الذين قد يضلونه عن الحق ، ويعتمد على الشهود الذين لا يتخرجون عن الباطل ، وهو في آخر الأمر ليس إلا بشراً غير معصوم ، وعن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : « إني لأقضي بينكم ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقيض له قطعة من نار » .

والناس قد غاب الزاجر عن نفوسهم إلا قليلاً ، وعدل القضاء إن وُفق القضاة إليه هو عدل بطيء خير منه عدل النفس مع النفس ومع الناس ، خير منه أن يفي العاقد بالعقد فهو كلمته ، هو شرفه ، هو مميزه الانساني من سائر الأحياء .

ربطت الآية بين الإيمان والوفاء بالعقود ، جعلت أملها عند المؤمنين ؛ وإن

هذا الأمل ليخيب ، إن هذا الدعاء لِيُتَمَلَّ في كثير من بيوت الله ويشقشق به كثير من الألسن ولكنه لا يستقر في القلوب عقيدة ليظهر في الحياة عملاً .

« الدين المعاملة » ؛ ما أشد حاجة الناس إلى أن يفقهوا هذه الحكمة وأن يكونوا في حكمها متدينين !

\*\*\*

### القاهرة في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٩

في الأسبوع الماضي نظرت محكمة الوايلي قضية مدنية دافعتُ فيها عن المدعى عليه ؛ يتلخص موضوعها في أن المدعين اشتروا منزلاً من المدعى عليه ثمنه نحو خمسة ألوف من الجنيهات ، وتحاسب الطرفان قبل التصديق على العقد تحاسباً انتظم أجرة المنزل عن مدد سابقة وتناول تأمين النور وغير ذلك ، وأسفرت المحاسبة عن أن المشتريين تسعة وخمسين جنيهاً اتفق الطرفان على أن تخصم من بقية الثمن حين تدفع هذه البقية وقت التصديق على العقد ، ودون هذا الاتفاق في ورقة سميت ورقة محاسبة ؛ وفي اليوم التالي مباشرة لتاريخها حصل التصديق والتوقيع على العقد النهائي أمام موثق العقود بالمحكمة المختلطة ، وجاء في بنوده أن البائع قبض بقية الثمن ، ولم يُذكر شيء يتعلق بالتسعة والخمسين جنيهاً . وتصرفت سنون سبع ، فجاء المدعون يقولون إنهم لم يخصموا المبلغ المذكور من بقية الثمن التي دفعوها للبائع أمام الموثق وهم إذن يستأدونه إياه ، وتمسكوا بعقد البيع وهو عقد رسمي أي أنه حجة بكل ما اشتمل عليه مما أُعِدَّ لإثباته أو يُطعن فيه بالتزوير ، ولهذا الطعن إجراءات وشكليات ورسوم ومخاطر خاصة !

كل شيء في القضية من جهة المنطق والعرف والمعقول والزمن يعزز موقف موكل المدعى عليه ، ولكن « كل شيء » هذا يصطدم بصخرة عتيقة عنيدة ويتحطم عليها ، هذه الصخرة هي أن عقد البيع الذي تم هو عقد رسمي وحجة بما جاء فيه وأن هذا العقد قد أُثبت أن البائع قبض باقي الثمن ، والرقم المدون باعتباره



مقبوضاً يدل على أن الـ ٥٩ جنيتها لم تخصم فلو خصمت لكان المقبوض أقل من المدون !

دفع الموكل إلى بالقضية فأفهمته أنه خاسرها حتماً ولكنه أكد لي براءة ذمته فعرضت عليه أن نوجه اليمين الحاسمة إلى المدعين فاستبقي هذا للدرجة الثانية لتكون وسيلة اليأس في المرحلة الأخيرة . — ترافعت في الدعوى وكتبت مذكرة وأنا مقتنع بأن موكلى صادق في قوله لأن كل شيء معه فأى عقل يقبل أن يكون لى ٥٩ جنيتها وعلى ٤٢٠٠ جنيه ثم أدفع ما على كاملاً ونقدًا دون خصم ما لى ؟ ولم يجد القاضى إلا أن يفتح باب المرافعة لمناقشة الخصوم شخصياً ؛ أدركت من هذا القرار حيرة القاضى بين القانون وبين ضميره ، وقلت لعله أراد أن يقرأ الحقيقة في وجوه الخصوم أو أن يفتح باب الاتفاق أو يتيح للمدعين فرصة الإنابة إلى الحق وحكم الضمير أو أن يكون إجراءاته إجراءً قانونياً ذكياً لأن المادة ١٦٢ من قانون المرافعات تقول : « في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن بإثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالبينة ولو كانت الحالة مما لا تجيز القوانين الإثبات فيها بذلك » . فإن امتنع المدعون عن الإجابة على بعض الأسئلة تحطمت صخرة العقد الرسمى وانفتح باب التحقيق أمام العدالة على سعته تستمع إلى الشهود وتأخذ بالقرائن العقلية وهى فى صفنا بغير نزاع .

المدعون شاب ناشئ وشقيقتان له ؛ فى الجلسة الأولى حضر الأول ولم تحضرا فازددت إيماناً بأنهم مبطلون ورجحت أن يكون الشاب قد رفع الدعوى على غير رضى من شقيقتيه ، وكثيراً ما تكون المرأة أدقّ ضميراً من الرجل ، ولكن المحكمة أصرت على قرارها وأجلت الدعوى لتنفيذه فحضر المدعون كلهم فى المرة الثانية ووجه القاضى أسئلته إلى المدعيتين أولاً فأدركت حصافة هذا القاضى الذى جنت عليه حنبليته حتى ردّ قومٍ إبطاءه فى الحكم إلى بطلان فى التفكير وهم واهمون متسرعون . . . ولكن أخاهما كان يتدخل فى الإجابة ؛ وبدأت حيرة

السيدتين يَبْدَأُهما أَصْرًا على أن المدعى عليه قبض جميع المبلغ ، فلما سئلتا كيف لم يخصم ما لهما مما عليهما أجابتا بأنهما « كانتا تظنان أن أخاها قد تحاسب عن المبلغ المذكور » ! فسأل القاضى هذا الأخ « لماذا لم يخصم ما له وهو يدفع بقية الثمن » تعلّق « باضطرابه آنذاك لأن هذه كانت أول عملية مالية يمارسها بعد بلوغ سن الرشد » فلما سئل متى بلغ ذلك السن أجاب أنه بلغه قبل هذا العقد الرسمى بعام !

يُسّ القاضى ووجّه الكلام إلى قائلها : « إننا فى الواقع فتحنا باب المرافعة لنتيح فرصة للصلح وإلا فالعقد كما ترون مع الأسف ؛ والواقع أن الكاتب لا يحصى النقود ولكن هذا هو الثابت فى العقد » !

وكان ضمير القاضى لم يطمئن إلى هذا المدى فوجّه خطابه إلى السيدتين سائلا « هل تقبل ذمتها أن تؤدى يميناً — إذا فرض أن وجّه مثل هذا اليمين — بأنهما متأكدتان أن المدعى عليه لم يدفع ما عليه ؟ لقد تقادم العهد ومضت سبع سنين والظروف غريبة فإن المحاسبة سابقة على العقد النهائى بيوم واحد وهى المحاسبة المذكورة فيها أن المبلغ يخصم من بقية الثمن ! » سكنت المدعيتان وأدركتهما الحيرة وحسم القاضى الموقف بأن نطق بالقرار قاضياً بتأجيل النطق بالحكم ثلاثة أسابيع مع التصريح بمذكرات ثم شفع قراره هذا بأن قال شفهاً إن هذه فرصة للتروى ولتحديد وجهات الدفاع .

ما أثقل مهمة القاضى المتخرج ! . وكل قاضٍ لا يتخرج لا اعتبره قاضياً . . . إنه لموقفٌ جدير بالثناء حقاً موقف الحائر بين عقيدته وبين صخرة القانون وتحكماته القاسية ! وإذا كان للقاضى من ظروف المدعى عليه فى هذه القضية ما يخفف الحرج لأنه غنى لا يضيره كثيراً أن يدفع مبلغاً ليس فى ذمته فكم يكون هذا الحرج بالغاً إذا كان حكم القانون يقتصر القاضى أن ينطق بما يخرب بيت فقير على خلاف الحق والعدل والرحمة ولكن انصياعاً لأمر النص الحاسم الصريح ؟



### القاهرة في ٧ يناير ١٩٤٠

حكم القاضي في الدعوى المدنية الخاصة بعقد البيع الرسمي ، التي تحدثت عنها في مذكرة سابقة ، بما طلبه المدعون أى المشترون .  
لم يصادف الحكم من نفسى دهشة ، فالرجل لا قدرة له أمام ورقة رسمية هي حجة بما فيها .

ولكنى كنت طلبت ، على سبيل الاحتياط ، توجيه اليمين المتممة إلى المدعين لأحتفظ بحق توجيه اليمين الحاسمة أمام الدرجة الثانية . وقد رفض القاضي ضمناً هذا الطلب ، ولعل سنده في الرفض هو حجية العقد الرسمي أيضاً .  
لم أقرأ أسباب الحكم ، ولا أطمع أن أقرأها قبل أسبوعين ، وسنرى .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٨ يناير ١٩٤٠

زارنى هذا المساء نجل المدعى عليه في القضية التي تحدثت عنها أمس ؛ كان كثير الدهشة كيف حكم ضد أبيه ! أما أنا فرددت عليه بأنى كثير الدهشة . كيف لم يحكم ضد أبيه منذ الجلسة الأولى أو الثانية ! إن القانون يبدو في نظر أهله واضحاً وبديهيّاً ، ولكنه في نظر غير أهله — ولو مثقفين — يتراءى غريباً صعب الفهم !

ورغم كل شرحى ، ورغم بياني حُجَّيَّة العقد الرسمي ، فإن محدثى غمز بعينه وقال لى : « بينى وبينك ، ألم يكن فى المسألة محسوبيات ؟ » قلت له : « كلا ياسيدى ، فإن قضاءنا فى جملته قضاء سليم ظاهر ، وهذا القاضي بالذات الذى أصدر الحكم فى قضيتكم رجل دقيق عادل » ، ولم أكتف بهذا بل لجأت إلى الحجة التى يفهمها فقلت : « ثم هو رجل غنى وابن نعمة ، فضلاً عن تفاهة نصاب الدعوى » .

والعجيب أن محدثى ليعلم وأن أباه ليعلم منذ إقامة الدعوى أن موقفه ضعيف ،

وأن الأمل في الحكم له يكاد يكون مستحيلاً ، فقد صار حتماً بهذا منذ عرضاً التوكيل ، فصمما على السير في الخصومة حتى لا يدفعاً ديناً ليس في ذمتها إلا مجبرين بحكم القضاء وحكم القانون !

مساكين أيها القضاء ، إنكم لتعانون الاضمحلال البطيء أو السريع في سبيل الحق والعدل والقانون ، ثم تبوؤون بالظن الآثم من هذا الفريق أو ذاك ، وفي كل قضية تحسمونها فريق يخسر فيسخط ، ومحام يخسر فيغضب أو يتغاضب ولعله أن يترضى موكله بإشاعة السوء عنكم مداراةً لموقفه ، أو سعيًا لإقناعه باستئناف حكم « المتحيز » منكم ! ..

\*\*\*

### القاهرة في أول يناير ١٩٤٠

عدت الآن من محكمة الموسيقى ؛ وضعت تلك المحكمة نظاماً أظهرها انفردت به ، هو تخصيص جلستين مدينتين في الأسبوع للقضايا المحالة على التحقيق ، أى لسماع الشهود ، أما بقية الجلسات فلا تضيع في سماعهم ومناقشتهم . في المحكمة قاضيان ، ولكل قاضٍ - إضافةً إلى جلسات المرافعة - جلسة تحقيق . هذا النظام حسن ، فهو من جهة يكفل للقاضي تفرغ الذهن لمناقشة الشهود ، لا سيما في وسط الكاذبون فيه أكثر من الصادقين ، ومن جهة ثانية يعفى المحامين الموكلين في غير قضايا التحقيق من الانتظار الممل الطويل .

سألت نفسى ما الذى جعل محكمة الموسيقى تنفرد بهذه الميزة ؟ إنها محكمة الحكومة في دائرة محكمة مصر ! إن القضايا الجزئية التى ترفع ضد الحكومة لا بد من رفعها أمام محكمة الموسيقى ، ومحامو الحكومة لا يليق أن يتعرضوا لهذا الشر الذى يتعرض له المحامون من جراء عملية سماع الشهود الثقيلة ، فلتُصَفَّ الجلسات إذن من هذه الأضرار ، فإن تطلبت إحدى قضايا الحكومة تحقيقاً فسيكون خفيفاً لطيفاً ، لأن أفراد جلسة التحقيق لا يكدها بالقضايا !



ما أعجب الدولة حين تشرع وتنظم فتحاني نفسها هذه المحابة !

\*\*\*

القاهرة في مساء أول يناير ١٩٤٠ :

نظر قاضي الموسيقى — الأستاذ كمال الديب — دعوى محالة إلى التحقيق ،  
وسأل الشاهد عن اسمه ومولده ومسكنه ، فأجاب أنه من « صفانية » من أعمال  
مركز الفشن ، فاسترعى الاسم انتباه القاضي فقال : « بلدكم اسمها جميل — لكن  
يا ترى شهادتكم فيها صفانية أو خبيث طوية ؟ » ، لم يزد الشاهد الشيخ في رده  
على أن قال في رزاة : « الله أعلم » .

اسم البلدة جميل ، ودعابة القاضي جميلة ؛ وجميلٌ مثلهما أن يربط القضاء  
جفاف الجو وجفاءه بمثل ما سمعت .

\*\*\*

القاهرة في ١٢ يناير ١٩٤٠

توجه جلالته الملك لأداء فريضة الجمعة ، وقف على الرصيفين رعاياه المخلصون  
يحيونه ، وقبيل أوبته أقبل نفر من الطلبة يعدون ليدركوا المكان قبل أن تقوتهم  
فرصة تحية المليك ، وحاول أحدهم أن يعبر من رصيف إلى رصيف فنهره الضابط  
وأسرع إليه جندي يصيح به : « ارجع .. يلعن .. » ثم مفعول به هو الأب  
ومضاف إليها هي الأم وقبلهما صفة يستقل بها المنادى من هذه الصفات المهذبة  
الرفيعة ! ..

رأيت المشهد وسمعت هذا الحديث وأنا مطل من شرفة مكنتي ، فلم أستطع  
أن أتحمي التفكير في قضية الكونستابل الذي اتهم موظفاً مثقفاً بأنه قال له  
« انفلق » أثناء تأدية وظيفته فكان تحقيق وكانت شكوى إلى المصلحة التي يتبعها  
الموظف وكانت قضية مركزية ترافعت فيها لأنقذ الموظف من حكم إدانة يوضع في  
ملفه ولكن الكونستابل كان مصرّاً على دعواه ، وكان له شهوده الذين سألتني

القاضى : بَمَ تجرّحونهم فلم أجد فى الأوراق ما يجرحهم إلا أنهم شهود الكونستابل ! وانتهى القاضى إلى إدانة رضىة ، إلى تغريم المتهم خمسين قرشاً صاغاً ! .. ان هذا الكونستابل يرى همسة الريح فى عين أخيه ولكنه لا يرى الألواح والقناطر فى عين رجال البوليس ! ..

وهذه هى عدالة الأرض بمقدار ما تستطيع الأرض أن تحمل العدالة ! .. قليلٌ من ينجو من توجيه مثل هذا اللفظ « انفلق » لغيره ، والقضاءُ أنفسهم قد يضطرون إلى زجر خصم أو شاهد أو متفرج بعبارة أو لفظة مشابهة ، ولكن الذى « يقع » هو الذى يُدان ، وانه لحديثٌ طريف لو سمعناه ، حديث القاضى مع نفسه ، وهو ينطق بالإدانة فى مثل هذه التوافه باسم القانون الذى لا يستطيع أن يخالف عن أمره ! ..

\*\*\*

السَّانِيَّةُ فى ظهر ٢٤ يناير ١٩٤٠

عربة الفطار :

ها هو ذا القطار يتحرك مخلفاً محطة دمياط إلى القاهرة يحمل المحامى الكهل من المدينة التى بدأ فيها عمله إلى المدينة التى نقل إليها عمله ، وان مزاجه اليوم لشديد الانحراف قد ضاق صدره بالسعال والذكريات السود معاً ؛ كان خليقاً أن يتهيج فان الجو صحو ونخيل السَّانِيَّة الرائع القائم على النيل يجلو عن النفوس الصداً شم إنه قد قضى بالأمس مع بعض أفراد أسرته نهراً طيباً فى مركب شراعى على ظهر هذه البحيرة السحرية الرائعة بحيرة المنزلة . ولكن أحقاً أنه كان ينتزه أم أنه كان يسلك سبيلاً من السبل إلى تلك القرية العزيزة على نفسه قرية « العنانية » ليعزى رجلاً من سكانها عن وفاة زوجته ؟ وانه ليفتح الاهرام فى طريقه الى البحيرة فتلم عينه بنجى شقيق لصديق عزيز عليه ، إنما أعزّه لطهارة روحه وبراءة وده وبياض قلبه ، وليس ذلك فى الأصدقاء بالشئ المتواتر الكثير ، « والحب والصدقة وحجر



الفلاسفة « قد بحث عنها الشاعر الإنجليزى فلم يجد لها فى الوجود من أثر ...  
لأنه ليحمل البرق تعزيتة إلى صديقه محمود على قراعة ، ويستأنف إلى البحيرة  
سيره حافراً نفسه الإنسانية المنافقة سائلاً المحامى الذى فيه : أتلزمنى لزوم الظل  
أيها الرجل حتى فى عزائى ونزهتى ؟ فأنت الحزين لهذا الخبر المفاجئ وأنت الحزين  
لذاك الخبر السابق الذى تسير للعزاء بشأنه ، وأنت مع هذا وذاك المنتزه المرح ،  
الطاوى عن اسرتك مشاعر نفسك ، بل الطاوى عن نفسك بعض احساسها  
لئتمكّن منها من الاستمتاع ببعضه ؟ أهى دعوى قضائية فيها « ال مع » و « ال ضد »  
أعدّ المحامى الواحد دفاع المدعى والمدعى عليه فى انتظار من يوكله منهما ؟ أهى  
حجة مما تصفون بأنها سيف ذو حدين حدّ يؤيد البراءة وآخر يقيم الاتهام ؟ أهى  
قضية انتداب فُرضت على المحامى فرضاً ، وهو نافر منها مُزوّر الضمير ، ولكنه  
مع ذلك ما أن يراها موكلة اليه حتى يُقبل عليها إقبالاً مخلصاً يجبر كسرهما  
ويقوى ضعفها ، ويبدل فى سبيل إنجاحها ما يضمن صحته ويستنفد قواه وهو آخر  
الأمر لا يدرى إلى أين تتجه عاطفته الصادقة ، هو لا يعرف على التحقيق أمنيته :  
أيرجو نجاح المسمى لإرضاء لكبرياء فنه وصوناً لمجهوده الشاق عن العبث ، أم يرجو  
أن يخسر الدعوى لأن ضميره لم يرتح الى موقف من دافع عنه أو لانه قد لقي  
بالذات منه جزاء سمار ؟ .

ما أسقم الخيال ولكن ما أوسع قفزاته ! .. من البحيرة إلى النخيل إلى النيل  
إلى هذه الخواطر الدكناء ! ولكنها خواطر صادقة صادقة إن شك فى صدقها أحد  
فليس أنت ، وهذا الشاب الذى عبر الآن بك ليس إلا أحد الأدلة على أنها لم تعد  
الحق : هو تاجر قد طلب إليك أن تتولى قضايا أسرته فى القاهرة فكسبتها لهم كلها  
وكنت تدفع عنهم المصروفات والرسوم كسباً للوقت ريثما يردونها إليك ، فلما حان  
حين التحاسب تنكروا وأبدوا قدرة الإنسان فى أوجها وزعموا فى خطاب إليك  
أنك تركت الأحكام تسقط وأنهم رعاية لك لم يفعلوا فى ذلك شيئاً ، فلما راجعت  
أحكامهم واحداً واحداً لم تجد فيها ساقطاً بل وجدت كل بذلت كل توق لصونها فما

طلبوا إرجاء تنفيذه وكان غيايبا استمضيت الدين على قبوله منعاً للدفع بالسقوط بعد مضي ستة أشهر ، وما طلبوا تنفيذه قد نفذ على الوجه الأكمل ! .. أفكانوا يتمنون أن يكون شيء من الإهمال قد وقع لتنتشى عن طلب حقاك مطمئنين إلى أن المدنيين قد تفاهوا معهم ؟ إن اشتزازك لتصرفهم لتضيق به أقطار نفسك ، وما زالت بين يديك قضية لهم ليسوا فيها بمدعين ولكنهم مدعى عليهم ومع ذلك لم ترح إلى التخلي عنها بل لم يزدك سلوكهم المغيب إلا حماساً في خدمة هذه الدعوى كأنك تخشى من نفسك تحيزاً بريئاً فزيد الرقابة عليها وتطالبها بمزيد من المجهود لتدفع اتهامك لها ! .. وتظفر أخيراً من القضاء بإقرار وجهة نظرك وقبول دفعك القانوني الذي أغنى عن فحص الموضوع !

ولكن هل يغير هذا الحكم من موقف موكليك ؟ أنه لا يغير شيئاً بل لعله أن يزيد حقدكم عليك إذ يديك أمامهم في موقف المحامي الذي يكرهونه ولكنهم يفتقرون إليه ؛ أما أنت فإنك لم تعان من هذا الجحود وحده بل عانيت من شيء أشد وأعنف ، عانيت من شكوك ضميرك فإنك قد لجأت إلى الدفع القانوني فأغلقت به باب الموضوع ففسر الخصم دعواه وأنت لا تدري ماذا كانت تكون النتيجة لو حُقق الأمر من جهة الموضوع ..

أيها المسكين أنك لتستطيع أن تجد قليلاً من العزاء في أمور : الأول أن هذا التحقيق الذي أغلقت بابه كان محتملاً أن يظهر بطلان الخصم كما كان محتملاً أن يظهر حقه فأنت في موقف الاحتمال دون اليقين ، والثاني أن موضوع الدعوى هين ، والثالث أن المدعى الذي خسرها ليس بالرجل المعدم ولا بالرجل الذي يؤوده خسران دعواه فإنه أحد أصحاب المراتب الضخمة والأعمال القليلة من الموظفين ! .. لا ، بل إن عزاءك الصادق في شيء آخر غير ما تقدم من عزاء مُنتحل ، عزائك الصادق أنك قد كُفّرت عن ذنبك بهذا العقوق الذي تلقى ممن أربحتهم الدعوى ! أن التكفير ليظهر النفوس من الآثام ويزيح عن الضمائر عبء الأوزار ، ولكن العدالة تظل عدالة عرجاء إن لقيت أنت جزاءك ولم يلق الجحود جزاءه ! ..



## الدفنى فى صباح ٢٦ يناير ١٩٤٠

الحكمة رفضت التأجيل ، قلنا أن التأجيل فى المعارضات مستحيل ، التهم الأول إيه دفاعه ؟

مأساة من مأسى الحياة ، وعقدة من عقد الضمير . .

كنت بدمياط أقضى العيد فأقبل إلى المنزل بعد ظهر اليوم الثالث من أيامه صاحب مصنع جنين ، وأنهى إلى أنه قد حكم عليه غيايبا بالحبس شهرين مع الشغل من محكمة الوايلي فى تهمة غش جنين ؛ ودون شىء من الأوراق مطلقاً أخبرنى أنه قد عارض فى الحكم وحدد لنظر معارضته يوم ٢٥ يناير ، أى اليوم الثانى بعد انقضاء فترة العيد ؛ قبلت منه القضية معتقداً اعتقاداً لا شك فيه أن لى الحق فى أجل قريب أعد فيه دفاعى بعد الاطلاع على أوراق الدعوى ووصف الاتهام بدقة ، لا سيما أن جنح الغش ما زالت جنحاً مضطربة لم تستقر إلى قرار مكين ؛ واشتدبى البرد وآثاره فى دمياط ، وكانت الحكمة تقتضىنى الاستجمام وألاً أجازف بسفر طويل إلى القاهرة من شأنه أن يزيد الحرارة ارتفاعاً ، وقد عاهد لى وخيمة العاقبة ، فالخير إذن أن أستجم أيام الأربعاء والخميس والجمعة ، فأترك دمياط بعدها لأستقبل العمل فى مطلع الأسبوع وليس لدى مرافعات فى يومى الأربعاء والخميس إلا هذه الجنحة التى ستؤجل . . ولكنى لم أستطع أن أطمئن نفسى لهذا ، فقدمت القاهرة يوم الأربعاء ووجدت كاتبى قد نسخ الاطلاع كما كلفته ، ولم يكن فى الحكم إلا هذه الأسطر :

اتهمت النيابة م . س و ع . ع بأنهما فى يوم ٣٩/٣/٧ بدائرة القسم باعا جينة مغشوشة لمدرسة البوليس بإزالة الدسم منها مع علمهما بذلك وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤٧ .

### المحكمة

حيث أن المتهمين أعلنوا قانوناً ولم يحضروا ويجوز الحكم في غيبتهم عملاً بنص المادة ١٦٢ :

وحيث أن الجبن الذي ضبط لدى المتهمين وبيع للمبلغ تبين من تحليلها أنها مغشوشة بإزالة الدسم منها وهما أدري من غيرها بعيوبها ، إن لم يكونا هم اللذين أدخلها عليها الغش سعياً وراء ربح غير مشروع ، فتكون التهمة ثابتة ضدّهما .  
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غايباً بحبس كل منهما شهرين وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف .

وتعقبت وقائع الدعوى فإذا هي تبدأ بأن ثالثاً غير متهم هو متعهد مدرسة البوليس ورّد لها صحيفة جبن لاحظت المدرسة فيها رائحة الغاز فأرسلت للتحليل فأسفر عن إثبات وجود رائحة غاز بسيطة وأن نسبة الدسم ٣١٪ فرفعت النيابة الدعوى بالوصف المتقدم ولكنها لم تقمها ضد المتعهد وإنما أقامت ضد التاجر الذي باع للمتعهد وضد مدير المصنع الذي اشترى منه ذلك التاجر ومدير المصنع هذا هو موكلى ؛ فكان شعورى الأول هو شعور العجب من إخراج المتعهد وتأكّد عجبى بأسباب حكم الإدانة فإنها تصدق على المتعهد ضرورة ، وراجعت أقوال مندوبه فإذا فخواها أنه باع الصحيفة المذكورة إلى مدرسة البوليس بأربعين قرشاً وأن وزنها عشر أوق وأنه يسلم المدرسة صفيحتين من هذا الصنف كل أسبوع .

أخذت عناصر الدفاع تتجمع في نفسى : إن الغش هنا معناه أن أبيعك شيئاً أقل من المتفق عليه وهذا غير متوفر لأن ثمن الأقة بعد تداول الأيدي المختلفة ولكلّ ربّحها هو أربعة قروش وهذا أدنى أسعار الجبن بدليل أن الوزارة حين سعّرت فرضت الثمن لأدنى أصنافه خمسة قروش ونصفاً للأقة ثم ستة ، ويؤيد هذا أن المدرسة لم تشتك من قلة الدسم وإنما اشتكت رائحة الغاز ، والتهمة



لا تتحدث عن هذا الغاز بخير ولا بشر ، فالنيابة إذن لا تطلب الحماية على أساس المادة الخاصة بالغش الصحى أى بيع أو عرض بضاعة ضارة بالصحة وإنما تطلب تطبيق المادة ٣٤٧ الخاصة بغش المشتري بإعطائه صنفاً دون المتفق عليه وهو ما لم تزعمه المدرسة المشتري ولو زعمته ما صدّقها العقل لأن الثمن الذى دفعته هو أدنى من أدنى ثمن لأدنى الأصناف ! ومن جهة ثانية نرى أن الصفيحة لم تُباع من محل الصانع مباشرة وإنما قيل إنها أخذت من محل المتهم الآخر وإن ماركة الصانع عليها وهذه الماركة ليست إلا ورقة مطبوعة يمكن نزاعها ويمكن إلصاقها على صفيحة أخرى أنتجها مصنع آخر ، كما أن الصفيحة قد تكون أصلاً من صفائح الصانع ثم تُفرغ فتباع فارغة بغير علم الصانع وتعباً من بضاعة أخرى محتفظة بالعلامة الأولى . . . . . ولكنى مع ذلك لم أجد القضية صالحة للمرافعة ، واشتد مرضى فى المساء فذهبت فى الصباح المبكر من منزلى بالدق إلى مكان المحكمة فى أقصى العباسية ، ودخلت على القاضى حجرته قبل أن تعقد الجلسة وأبديت له عذرى وقلت إنى أستاذته فى طلب القضية ٩٥ قبل دورها وتأجيلها لأنى مريض ؛ كان لقاؤه ظريفاً مؤدباً وبادر بالموافقة قائلاً : « بكل ممنونية ، لا بأس عليك ! » فشكرته وخرجت إلى قاعة الجلسة ، فلما عقيدت أخذ ينظر قضايا أخرى بغير ترتيب حسب ما طلب منه فى الجلسة محامون اعتذر بعضهم بأنه قدم القاهرة خصيصاً من أجل قضيته ، حتى نوديت قضية تمزيق سند طال فيها سماع شهود الإثبات والنفى وطال فيها دفاع المدعى المدنى ودفاع المتهم وكان من سوء حظنا جميعاً أن يتولاه محام مكثار قوى الحنجرة صبّ الصداق فى رأس القاضى صبّاً وملاً نفسه تبرماً ، وإذ انتهت هذه القضية وقفت أطلب قضيتى فقال القاضى : بعد ١٦ لأن فيها ضابط بوليس يريد الانصراف . . . لا بأس ! . . . ونوديت ١٦ فظهر أن الضابط قد انصرف ، فازدادت حالة القاضى النفسية سوءاً ونادى قضيتى من نفسه ولم أكد أطلب التأجيل طبقاً للمتفاهم عليه والموعود به حتى صاح صيحته : « قلنا المعارضات ما فيهاش تأجيل » فلما قلت له إنى لم أؤكل إلا فى فترة

العيد قال : المحكمة رفضت التأجيل ، وسأل عن دفاع المتهم الأول إشارة إلى زميلي الحاضر معه أن يبدأ دفاعه فبدأ وكان يدور حول إلقاء المسؤولية على موكلتي باعتبار أن صاحب المصنع هو المسئول عن الدسم وأن التاجر يستحضر صفائح مغلقة ويبيعها مغلقة كما هي ، وتعهد أن يدس اسم أبي فأخرج أوراقاً تحمل اسمه وقال إن موكله يتعامل مع مصانع كثيرة و « إنه يتعامل مع حسن بك الزيات وهذه خطابات منه » . . . لم أدهش لأن زميلي يقحم هذا الاسم بغير مناسبة فحسب ولكني دهشت أيضاً لأنني وجدت زميلي يتكلم كذلك في مسألة الغاز ويبدى الدفاع بشأنها مع أن النيابة لم توجه اتهاماً بشأن الغاز ولم تقل إنه مادة ضارة بالصحة ، ولكنني فهمت السر في هذا على ضوء حديث موكلتي معي فهو يعتقد كما يعتقد المتهم الآخر أنهما متهمان أيضاً بتهمة الغاز ؛ إن زميلي إذن قد استقى معلوماته من حديث موكله دون قراءة فاحصة للدعوى رغم أنه و كّل فيها منذ أسابيع ، وعجبت أيضاً لأن القاضي كان يستمع إلى دفاع الغاز ولا يعترض بالألّا موضع له . . .

فرغ زميلي من دفاعه فتوجه القاضي إلىّ وطلب في هدوء دفاع متهمي فأبدت النقاط التي أسلفت بيانها وقلت في ختام دفاعي إني أحس بأنه ناقص وإني أرجو إبراءً لضميري أن تمكنني المحكمة من تقديم مذكرة في أسبوع واحد لا سيما أن في الأمر نقطاً فنية وقانونية من حيث التحليل وعدم صدور قانون نسب الدسم إلخ ، فقال القاضي : « الحكم آخر الجلسة » وعقّب على طلب المذكرة بقوله : « لما نشوف إذا كانت القضية محتاجة » .

انصرفت من المحكمة شاعراً بأن الحمى قد زادت وأن كبريائي قد جرحت وأن ضميري غير راضٍ ، عابها من تغير موقف القاضي بين حجراته الخاصة والجلسة العلنية دهشاً من عجلة تمنعه من تحقيق طلب متواضع هو مدّ أجل الحكم أسبوعاً ريثما أقدم مذكرة بدفاع موكلتي يتلوها قبل أن يحكم ، معنّفاً نفسي على أني قبلت القضية في هذا الظرف الضيق ، ولكن أنسى لي أن أعرف أن هذا القاضي قد سنّ



قانوناً جديداً تقول مادته الأولى إنه لا تأجيل في المعارضات ، وتقول مادته الثانية إن على المحامين أن يطمئطوا له الرؤوس جيئاً ولو كانوا مرضى ، أو كانوا قد وكلوا قبل الجلسة بيوم واحد ، أو كان شاهد الاتبات لم يسمع ولم يحضر في جلسة المعارضة ؟ بل انى لا أكرم أمراً آخر هو انى انصرفت محتقراً نفسى آخذاً عليها الضعف في هذا الموقف ، فقد كان الأولى أن أشدد إزاء تصرف القاضى ، كان الأولى أن أتثبت بطلب التأجيل للأسباب التى ذكرت ، وأن أنتفع من غياب شاهد الاتبات ، وأن أقول أن للمتهم شهود نفي من الواجب أن يُسمعوا إذ أن محكمة الاستئناف غير مكلفة بسماعهم ، بل كان لى أن أثبت على القاضى أنه قبل منى فى حجرة المداولة التأجيل لمرضى — وان كان حقاً لى لم أذكر له إلا رقم القضية فقط — وكان لى أن أثبت طبيياً حالتى المرضية آنذاك ، كان لى أن أنسحب بعد إثبات هذا كله فى محضر الجلسة وأن أبادر من فورى إلى وزير العدل فأقص عليه هذا كله ! ولكنى لم أفعل من ذلك شيئاً ، فهل ألام ؟ الله يعلم انى ما راقبت فى تصرفى مصلحة لى ، فليس لى أمام هذا القاضى قضية واحدة معلقة ، وانما مصدر ضعفى هو توقيير القضاء أمام الجمهور ورعاية مصلحة المتهم فقد كان محكوماً بحبسه شهرين ، ولم أر أن أوعز صدر القاضى فى مناسبته أو أن أدعه يتجنى على القاضى فيظن به الحيف أو أن أدعوه إلى الانسحاب فيحكم باعتباره معارضته كأن لم تكن ؛ نعم إن أمامه فرصة للاستئناف ولكن لم أضيع عليه هذه المرحلة من مراحل العدالة ؟ ومن يدرى أن حظه أمام محكمة الدرجة الثانية يكون خيراً من حظه هنا ؟ .

انصرفت الى سريرى وارتفعت حرارتى ، وأوجست على نفسى وما زلت فى سريرى حتى الآن وفيه أكتب ..

أحمد الله على أنى قد أصبحت خيراً حالاً ، ولكنى كنت ليل أمس أفكر فى شأنى ، أفكر تفكيراً حزيناً محزوناً حقاً : أفكر فى هذه المهنة التى تحمل مريضاً من بين أهله فى سفر طويل مرهق زيادةً تحرّجٍ فى أداء الواجب ، ثم أفكر فى

هذه المهنة التي تلقى من القضاء ما لقيت فلا تقدير لعناء المحامي ومرضه ولا تقدير لحق المتهم في التمكن من إظهار براءته ولا تقدير لهذه الكلمة التي لا يقولها المحامي في موقف على رسي ، وعلى مسمع من موكله إلا مضطراً : « إنني أعرف أن هذا الدفاع غير واف وأرجو إبراء لدمتي وتحقيقاً لحق المتهم أن تمكنوني من تقديم مذكرة في أسبوع واحد ... »

وفي المساء علمت ان القاضي نطق بالحكم قاضياً ببراءة المتهم الآخر أي التاجر وبتعديل الحكم بالنسبة لموكلتي بإلغاء الحبس وتغريمه ثلاثة جنيهات هي التي كان قد دفعها كفالة ! .

الله يعلم ما أذهب هذا التعديل من ضيق نفسي شيئاً مذكوراً .  
لم أكن أفكر في نفسي ، فإن مؤخر الأتعاب بمقتضى الاتفاق يجب عند البراءة أو تعديل الحكم إلى غرامة مهما تكن قيمتها (وحدّها الأقصى في هذه السادة خمسون جنيهاً) أو إبقاء الحبس مع وقف التنفيذ ، وإنما ظلّ ضميري مثقلاً ، ظلت آسفاً لأنني لم أبذل في القضية كل مجهود ، ولأنّ المتهم — الذي أحسبه الآن راضياً فما كان يطمع في أكثر من هذا وما كان يتوقع أن القاضي الذي حكم بالحبس يعدل حكم نفسه بنفسه إلى هذه الغرامة القليلة — لم يُمكن من تقديم دفاع مبسوط مبحوث مكتوب قد يقنع القاضي فيحكم بالبراءة أمام قوة حججه التي تتطلب رداً في التسيب إذا لم يؤخذ بها ، وزاد شعوري بالضيق والخرج ورثائي لنفسي ومهنتي حين قدرت موقف موكلتي فهو صاحب مصنع جبن وهو قد لجأ في منافسته إلى تقليد علامات لمصنع والدي ، ومع هذا فإنه قد وضع ثقته في دون غيري من المحامين ، إن هذه الثقة ثقة عظيمة جديرة بالاعتزاز والفخر ، إنها لا تتناول الكفاية وحدها ، وإنما تتناول النزاهة والذمة أيضاً ، إن معناها أن هذا المحامي يضع نفسه كلها في قضيته ، ولو كان من يخدمه بغيضاً إليه ، وهذا هو الواقع الذي أعرفه من نفسي ، ولكنني أستكثر أن يعرفه الناس ويؤمنوا به ويتصرفوا على أساسه فيما يتصل بحرياتهم وشرفهم وسمعتهم .



أترانى قد التقيت هذه المرة مع هذه الثقة ؟ أما أنا فلم أقصر فى شىء ، ولكن التقصير هو تقصير الموكل نفسه أولاً : فليست أدرى ما الذى أقعده فتأخر فى التوكيل إلى اللحظة الأخيرة ، ولو أنه عهد إلى بالقضية فى وقت مناسب لحضرتها كما أشاء وكتبت مذكرتها ودفعت بها إلى القاضى فى الجلسة فلم تثر مسألة التأجيل وكان هذا خليقاً أن يتم قبل أن يلم بى المرض ؛ ثم هو تقصير القاضى ثانياً : نعم وإنى لا أغفر لنفسى الكذب إن أنا تجنبتُ هذا اللفظ ، ولست أدرى له عذراً فى رفض ذلك الطلب المتواضع ، فرصة أسبوع لتقديم مذكرة ! . . أعلم أن رول الجلسة كان متضمناً نحو مائة جنحة وعشرا ، وأعلم أن هذا القاضى معروف بالسرعة ، وهو فيما يظهر حريص على استدامة سمعته هذه ، وهو ذكى حقاً ، قد يغريه ذكاؤه بالإمعان فى السرعة اعتماداً عليه ، وهو قد لقي العنت من المرافعات الطويلة المصدعة ، ولكن شيئاً من هذا كله ، بل إن هذا كله مجتمعاً بعضه إلى بعض ، لا ينهض عذراً لنسيان وعدٍ فى حجرة المداولة أو لمصادرة الدفاع حين يطلب تكملة دفاعه بمذكرة .

إن الموكل يسير ولا لوم عليه ، وإن القاضى يمضى متمتعاً بسمعته ، أما المحامى المسكين فنذا الذى يستطيع الدفاع عنه إذا وسوس الشيطان للمتهم ولن حوله أنه قصر ، وأنه إنما قَصَرَ نظراً إلى موقف المتهم من أبيه ؟ إنه يُطْعَن فى أعز شىء عليه ، وإن نفسه لتنتوى على الألم الماض إذا تجمعت ضده كل هاتيك الظروف ، وليكنه درسٌ يزداد به علماً بأن المظلومين فى الحياة أكثر مما يظن ، وأن القضاء والقدر يتخذان القضاء نفسه فى بعض الأحيان سبباً إلى اللعب بمقادير الناس والسخرية من حقائقهم وأوهامهم ، وإزعاج ضامئهم كما ترعج الأطفال أشباح قد التحفت فى ملائات سود ! . . .

الدرقي في ٢٧ يناير ١٩٤٠

اقتنص ذكرياتك دون ترتيب فما أكثر الثمرات في شجرات المر المنتشرة في فردوسك العزيز ..

خذ في حديث تلك القضية التي رفعتها باسم تاجر من موكلتيك على صاحب مطعم يستأديه فيها مبلغاً من المال ثمناً لما أخذ من بضاعة ؛ رفعت الدعوى في الصيف فحددت لها جلسة في أكتوبر ولكنها أعلنت بعيند رفعها فرن جرس التليفون ذات مساء وقال المتكلم إنه المدعى عليه وشكا الحالة وما تلقى التجارة من ضيق وقال إنه لا يجحد الحق وإنما يريد طريقة تيسير وطلب أن يلقاك بالمكتب في يوم محدد للتصالح ولكنه لم يحضر ؛ أرف موعده الدعوى فقيدت ، ولم يكن بيد المدعى سند صريح إلا دفتر غير منظم لم يكتف القاضي به فخبرني بين توجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم وبين الإحالة على التحقيق فاخترت الثانية ؛ وفي الجلسة المحددة اسماع الشهود وقف إلى جانب المدعى عليه محام يلتمس التأجيل لإعلان شهود المدعى عليه ! .. عرفت أن الأمر لا يخرج عن تلهؤس أسباب التأجيل فقلت للقاضي بلهجة هادئة : خير من التأجيلات أن نحرر محضر صلح فإن المدعى عليه قد اعترف لي تلفونيا بالدين وأبدى رغبته في التسهيل عليه وهذه غايته من التأجيلات فلا داعي لها إذن ؛ سكت المدعى عليه ولكن القاضي سأله رأيه وكم كانت دهشتي صاعقة حين رأيته ينكر في قحة اعترافه لي ويزعم ألا شيء عليه ! .. كان شهود المدعى حاضرين ولكن الدم صعد إلى رأسي ورأيت أن الأمر انقلب فأصبح متعلقاً بكرامتي أنا فقلت : إني أوجه إذن اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه فإن أقسم تحملت بالدين للمدعى ! أثبت القاضي في محضر الجلسة هذا الحوار ووجه اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه ؛ أردت أن أنبه هذا إلى المسؤولية الجنائية التي تركبه ان يثبت فيما بعد أن اليمين كاذب فصاح محاميي — ياللمحامة ! — نعم صاح مقاطعاً : « يا أستاذ لا تؤثر عليه ؛ كل إنسان مفروض علمه بالقانون » ؛ ابتسمت ابتسامة مرة وقلت : أظن أنني قد قتت عنك بواجبك أنت !



تورط الرجل ولم يجد من محاميه تدبيراً لبقاً لإخراجه من ورطته فأقسم  
اليمين على الصيغة التي يرددها القاضي ، وانصرفنا وقدم موكلى بلاغاً إلى النيابة  
العامة ضد خصمه يتهمة فيه بالحنث في يمين حاسمة وأحصى في بلاغه شهوداً منهم  
ضابط بوليس وسّطه الخصم في الصلح ومنهم تجار يعرفون أن الدين ما زال قائماً  
في ذمة الحالف الشريف الذي يعهد الناس إليه بأمعائهم وأكبادهم وصحتهم يكوّنونها  
بما لا يعرفون من مواد . . .

ودارت الدورة الطبيعية ؛ التقى « المتهم » بعد ذلك من واره ظهره بموكله  
وتصالح معه حتى لا يسير في بلاغه وموكله يزعم أنه لما يقبض منه شيئاً وإن يكن  
تعهد شفهاً بأن يؤدي حقه أقساطاً . . .

أيّتها المحاماة كم تلقّين من المواقف الصعبة ، القاصمة للظهر ، المديلة من  
الكرامة ، المثيرة للريب . . .

والعجب في شأنك أنك لا تعرفين من أين تتساقط الصخور على هامتك :  
بحسن نية يريد المحامي أن يختصر الخصومات قهوّن عمل القضاء ويهوّن الوفاء  
على الخصم الذي التمس منه التيسير فأقنع موكله بقبوله ، ويكفي الشهود مؤونة  
الزور ومسئولياته ، فيصدمه هذا الموقف السافل في جلسة علنية أمام قاض لا يعرفه  
حق معرفته فقد يصدقه وقد يكذبه ، ثم يلقي من زميله هذه المقاطعة الفنية كأنما  
لا يعنيه إلا أن يحلف موكله حتى يُحكم حتماً برفض الدعوى فيقال كسبها ويقال  
وجب المؤخر ! ثم ينتهي الأمر إلى الموكل نفسه فإذا به يلتوى عليك حتى ما تدرى  
أحقاً قدم البلاغ كما أخبرك أم لم يقدم ، وحتى ما تدرى أحقاً قبض من خصمه  
حقه تحت تأثير الخوف من البلاغ أم لم يقبض ؛ إنك في حساب ولكن « نوتيك »  
الحاذق في حساب آخر . . . أنه ليس أبله حتى يدعك تعرف إنه قد انتهى إلى  
ما أراد ! . . .

## القاهرة في مساء ٩ فبراير ١٩٤٠

في الساعة الثامنة من صباح اليوم قرأت في الأهرام دعوة إلى المحامين من نقيهم ليحضر من يستطيع احتفال القضاء برأس السنة الهجرية في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم !

أعجبتني فكرة الاحتفال ، لكن لم تعجبني طريقة الدعوة ، ورأيت أن أشهد الحفل ويمت وجهي شطر باب الخلق ودخلت غرفة المحامين في الساعة العاشرة والربع فلم يكن بها محام واحد ؛ وحوالي الموعد بدأ في القدوم أفراد منهم الأستاذ نجيب الغرابلي باشا والأستاذ يوسف الجندى والأستاذ صبرى أبو علم والأستاذ نجيب برادة ؛ راقى ، كما يروقى دائماً ، مظهر الود الذى يبدو في لقاء المحامين بعضهم بعضاً بغرفة المحامين على تباين الأهواء والمنازع . أخذ الأستاذ يوسف الجندى يتحدث في الاضطراب الذى أحدثه تغيير موعد رأس السنة ، فقد أعلنت الصحف أمس أنه يصادف السبت وعلى هذا الأساس رتب المحامون أعمالهم وسره ان يكون السبت عطلة لينجو من حيرته بين قضيتين هامتين متحدين زمنياً متنائتين بلداً ، إحداهما فى بنى سويف والأخرى بالقاهرة ؛ وملاحظة الأستاذ صادقة فأنا مثلاً أجد نفسى فى مفاجأة ولى فى السيدة قضيتان ، وفى عابدين قضية موزعة من زميل بدمهور ، وفى الأزبكية بيع كان حدله يوم السبت ، فلما قيل أنه أجازة أرجأه قلم المحضرين إلى يوم الاثنين وعلم الحاجز بهذا التعديل ، ولست أدرى الآن أيعود قلم المحضرين إلى إجراء البيع غداً أم يبقيه إلى يوم الاثنين ، فإن أختار الغد فكيف يخبر الحاجز ، وهو يقيم فى « البصارطة » من أعمال مركز فارسكور ! ..

قال الاستاذ الجندى إنه لا يدرى مانعا من الاعتماد على مرصد حلوان لمعرفة ظهور الهلال حتى لا تقع فى هذا الاضطراب ! وأنا أشاركه سؤاله وعجبه وأرى أن كرامتنا العلمية آن لها أن تنفر من هذين الشاهدين اللذين صعدا إلى ذلك السطح أو كانا يمران بذلك الطريق فشهدا الهلال فأسرعاً إلى دار المحكمة الشرعية الخ .



ولقد اقترح الأستاذ يوسف الجندى أن يرسل المجتمعون برقية إلى رئيس الوزراء يطلبون تعطيل مصالح الحكومة غداً ، وأخذ في تنفيذ الفكرة فأمسك الشيخ المحترم الأستاذ نجيب بك برادة ورقة ليكتب صيغة البرقية وأملى الأستاذ يوسف فقال : « نظراً لوقوع رأس السنة في يوم الجمعة » فتوقف الأستاذ برادة إذ لم تعجبه كلمة « وقوع رأس السنة » وصمم الأستاذ الجندى على تعبيره وانضم إليه بعض الحاضرين ورأى الأستاذ برادة أن يكون التعبير « لمصادفة وقوع » ولكن الأستاذ الجندى تمسك « بمشروعه » في صيغته الأولى ! . .

وعلم الشيخ المحترم الغرابلي باشا بهذا الاقتراح فقال في تودة ووقار : « على أى شيء تبغون الطلب ؟ » فقال الأستاذ يوسف انه يبينه على مصادفة رأس السنة يوم جمعة ، وهي مصادفة تُضيع مظهر الاحتفال باليوم ، فلا بد إذن من عطلة خاصة به ! قال الغرابلي باشا : « ولكن اليوم حصل تقييد الأسماء في دفتر القصر تهنئة رأس السنة ، فأصبح اليوم هو اليوم الرسمي للاحتفال بهذا العيد ، فكيف يكون الغد هو يوم الاحتفال ؟ لو أن الاقتراح بنى على أن المحامين رتبوا أعمالهم على هذا الأساس وكان مقصوداً على المحاكم لكان أحسن ، ومع ذلك فإن المحاكم ستراعى من نفسها هذا الظرف حين يطلب إليها التأجيل » . وكانت ملاحظات الغرابلي باشا صائبة إلى درجة أنها أنامت الاقتراح وطوى مشروع البرقية ! . .

\*\*\*

وظل المحامون ينتظرون النقيب ليصعدوا معه إلى حيث يحتفل القضاة ثم خطر لهم أن يرسلوا موظفاً بالنقابة ليسأل عن موعد الحفلة فعاد وأنبأهم أن النقيب موجود في قاعة الاجتماع ، فصعد المحامون إليها ، وبعد قليل وقف الاستاذ محمود باشا فهمى يوسف رئيس محكمة الاستئناف وصاحب فكرة الاحتفال وتلا خطبة عادية وكان يقرأ برزانه وثبات ، ولكن التلاوة توقع أحياناً في شيء من التوقف والمراجعة . ثم وقف شاب قيل إنه موظف في قلم الكتاب وأخذ يلقي قصيدة

فارغة سقيمة بصوت ممتلىء غير سقيم حتى أذن الله بالانتهاء، فوقف نقيب المحامين فارتجل كلمة حرة وكان جارى من اليمين الأستاذ م. ن. القاضي فسمعته يقول كأنما يحدث نفسه : « ليه ما يستعدوش » .

ووزعت الحلوى ونزل المجتمعون إلى غرفة المحامين ردّاً للزيارة ، ووقف النقيب مرة أخرى ، ولكنه تخلص من الكلام فقال : ان الأستاذ صبرى أبو علم قد عاد إلينا من الحج ، وإن لهذا اليوم كرامة ككرامة يوم عرفات فليتحدث إلينا أخونا الحاج ! كانت كلمة النقيب ظريفة — وهو دائماً خفيف الروح بغير جدال — ووقف الأستاذ صبرى فارتجل كلمة طيبة مناسبة ؛ وخلال كلمته انتقل الأستاذ يوسف الجندى إلى الأستاذ كامل بك صدق وأسرّ في أذنه شيئاً ففهمت أنه يدعو — كقطبى — إلى الكلام في هذه المناسبة . ورأيت الأستاذ كامل يتمنع ولكن لم تكدم كلمة الأستاذ صبرى تم حتى قال بعض جيرانه : الأستاذ كامل بك ! فتأبّى ثم وقف وقال متخلصاً تخلصاً ظريفاً : هذه دعوة قصّد بها الإحراج ولكن بما أن بعض القرييين منى دعائى إلى الكلام فأنا أحملها على حسن النية . ثم تسكلم في فكرة الاحتفال وشكرها لرئيس محكمة الاستئناف واستأذنه في أن يقول إن رجال القضاء المختلط قد سَبَقُوا إلى الاحتفال برأس السنة الميلادية وإن احتفالهم يُتَّخَذُ مناسبة لعرض بعض المقترحات في سبيل العدالة والتعاون بين القضاة والمحامين ورأى أن يقلدهم رجال القضاء الأهلى في هذا التقليد .

كانت الكلمة موفقة في فكرتها ؛ ولم تكدم تنتهى حتى تأهب الأستاذ حسن ج . قاضى محكمة السيدة للكلام فلاحظ الغرابلى باشا أن الجمعة أوشكت وهمس بعض الموجودين : هذه حفلة دينية تؤخرنا عن الصلاة ! ولكن القاضى كان ثابتاً وقال إنها كلمات قصيرة لا تأخذ وقتاً — وكان فى الحق عند قوله فلم يستغرق دقائق ولم يؤخر عن صلاة — وتسكلم فقال إن هذه الفرصة لا يجوز أن تفوت دون تسجيل هذا الشعور الطيب الذى دعا الأقباط إلى حضور هذا الاحتفال ، فاعترض كامل صدق بك قائلاً : « لا أقباط ولا مسلمين فى مصر » وهنا رد القاضى ردّاً فيه



تخلصُ مفحِّمٍ بديع يدل على بديهة مواتية ، فقال : « كما أنا قد سجلنا التضامن بين أسرتي القضاء والحاماة بغير أن يكون هناك شك في تضامهما كذلك نسجل تضامن طائفتي الأمة إشادةً وتعزيراً » .

وانتهى الاحتفال وأخذ الحضور في الانصراف . وفي طريقى إلى الشارع رأيت حفرة بين بلاط الردهة الكبرى في المحكمة ... حفرة غفلت عنها عيون الخدم فبقيت فاعرة فاها لا أدرى ماذا يريد أن يقول ...

\*\*\*

### القاهرة في ٣ مارس ١٩٤٠

استرعى انتباهى كلمة نشرتها الأهرام اليوم للصحافى العجوز عن المحامين ومتاعبهم ، وإنى لأقتبس منها العبارات الآتية كما وردت بحروفها :  
« فالحضرات المحامين شكاوى سيكاه وجرakah من كل من يخالطهم .  
يشكون من وكلائهم ويشكون من زبائنهم ويشكون من وكلاء النيابة ويشكون من القضاة .

الله أكبر على الوكيل الذى يبرجل القضية قاصداً متعمداً أو جاهلاً . أحق أو بالاتفاق مع الخصم أو للنكايه بالموكل .

والله أكبر على الزبون المرازى الذى يغش أعظم أبوكاتو ويحول الجناية إلى جنحة ويورط المحامى بعد أن يضيع عليه الساعات الطويلة فى الشرح والت والعجن ويعذبه فى الحصول على مؤخر الأتعاب .

والله أكبر على الزميل القرارى المرازى الذى يخلق الأسباب لتأجيلات ومعارضات وفتح مشا كل فرعية .

والله أكبر على وكيل النيابة الذى يتلذذ بلطعة زميله المحامى على الباب فإذا دخل عليه عامله أسوأ معاملة .

والله أكبر على القاضى الذى يسمع مرافعة المحامى وهو ساجد فى عالم آخر  
ثم يطلب المذكرات ويصدر حكمه وليس فيه كلمة تدل على أنه سمع المرافعة أو  
قرأ المذكرة وما فيهما من أسانيد منقولة عن فوستات وجارسونيه وأحكام  
المجالس الملغاة .

والله أكبر على كتاب أقلام المدنى والجنائى والمحضرين لما « يمسكوا العوج »  
ويستعينون بفلسفة سقراط وديكارت على تطبيق اللوائح .

هذه كلمة لا أراها أحصت الغيوب والمنغصات إنما ضربت مثلاً من هنا ومثلاً  
من هناك ، وليست صحائف الأهرام مجتمعة لتسمع مثلاً للحديث عن أعمال  
وكلاء المحامين ! . .

\*\*\*

#### القاهرة فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

فى مقطع هذا المساء نص خطبة وزير العدل عند افتتاح الدائرة التجارية الكلية  
بمحكمة مصر الأهلية ؛ فى هذه الخطبة جرأة وشجاعة أدبية ، ويهمنى أن أسجل  
منها قول الوزير : « . . . يجب أن يسمو قضاؤنا ليحمد الأجانب مسعى الحكومة  
فى هذا الشأن ؛ فيجب علينا جميعاً قضاءاً ومحامين ومشتغلين بالقانون أن نتضافر  
على أن يسمو قضاؤنا إلى الدرجة التى تليق به ، فهذا واجب وطنى على كل فرد ،  
فلا القاضى ولا المحامى ولا من يشتغل بالقانون معفوون منه ، فلا تنقصنا النزاهة  
ولا باقى الصفات التى يلتزم بها القاضى ، بل ينقصنا التنظيم والتشريع . وكلمتى  
الأخيرة هى عن شىء يرتبط بكل الارتباط بالعمل الذى نحتفل به اليوم ، وهو نظام  
أقلام الكتاب وأقلام المحضرين ، فهى عندنا كما تعلمون حضر أكم قضاء ومحامين .  
إننا إذا ألقينا نظرة على أى ملف لا نرتاح إليه لأنه غير معتنى به ، وكتابة المحاضر  
لا تقرأ ، وهذا يحتاج إلى رقابة ، ولا يمكن أن نصل إلى المكانة التى نتوخاها من  
السرعة والإتقان من غير أن يكون قلما الكتاب والمحضرين مرتفعين عن مستواها



الحالى ، ولا بد من مراقبة على ذلك من حضرات القضاة لارتباطها كل الارتباط بالعمل » .

\*\*\*

كل هذا حق ، ولست أنا الذى أعترض عليه ، وإن الأدلة لتلاحقنى يوماً بعد يوم وكلها ناهض بتأييده ناطق بأن الوزير صادق ، ولكنه استعمل أهون التعبيرات فى تصوير هذه الحقائق المرة .

ومن عجب أن التعليمات الصادرة إلى المحضرين تلزمهم بإعلان الأوراق فى مدة لا تتجاوز الضرورة بحال ، ولكن لدى أمثلة غريبة منها أنى رفعت دعوى ضد مصلحة الأملاك وضد مدير تفتيش من تفتيشها ، فأعلنت الأولى فى يومين ثم أرسلت الأوراق إلى قلم محضرى محكمة ش لإعلان الثانى ، ولكنها نامت هناك أكثر من شهر حتى اقترب موعد الجلسة ثم ردت بغير إعلان مذكوراً فى « الإجابة » أن الموظف المذكور قد نقل ولا يُعرف محل أقامته ؛ والواقع الذى أعلمه أنه لم ينقل وإنما أُحيل إلى المعاش خلال هذا التأخير ، وهكذا اضطرت إلى تأجيل الدعوى للبحث عن عنوان سكنه وإعلانه . ألسنت معذوراً إن ارتبت فى أن المحضر قد تعمد هذا التأخير ريثما تحصل الإحالة إلى المعاش والارتجال ، ثم تعمد ألا يرد الأوراق بعد كتابة محضره ذاك لإقبيال الجلسة ، خشية من أن نهتدى فى الأيام القليلة الباقية على الجلسة إلى عنوان ذلك الموظف السابق ؟

إن كان الأمر إهمالاً فهو إهمال مجرم ، وإن كان الأمر عمداً فهو عمد فاجر !.. وقد شهدت مثلاً آخر : شهدت صحيفة دعوى تعلن ويتم إعلانها صحيحاً ، ولكنها لا ترد من قلم محضرى تلك المدينة الريفية إلى قلم محضرى عابدين الذى يختص بأوراق مكتبى إلا بعد تاريخ الجلسة !.. ومعنى هذا بداهة أن الدعوى لم تقيد ، وأن ربيع الرسم قد سقط !.. لم أستطع أن أمنع نفسى من إرسال شكوى إلى رئيس محكمة طنطا ، مبيناً فيها أن موكلى المدعى أجنبى قد لجأ بعد معاهدة مونترو إلى المحاكم الأهلية ، وأنه لا يعزز هذا التحول مثل هذا التصرف ، فاهتم

الرئيس بالأمر وانتهى إلى اقتطاع ربع الرسم من المحضر المسئول وأرسله إلى باذن بريد - والحمد لله أنه كان مبلغاً تافهاً - مع خطاب يقول فيه أنه رأى الاكتفاء بهذا الجزء نظراً لأن المسئول ما زال مندوب محضر لم يتقن العمل وتلك غلطته الأولى ! . . . شكراً لرئيس المحكمة ، لقد أدّى واجبه في كياسة ورقة واعتدال ، وأرجو ألا تكون ضؤولة المبلغ قد أغرتة بأن يدفعه من عنده ، مكتفياً بتعزيز المندوب شفهاً . . .

أما الوزير فإنه يستحق شكر المحضرين جميعاً ، لأنه لم يشر في تعيينهم إلا لرداءة الخطوط ! . . . إن كان هذا هو العيب فإن من نزاهة الحكم أن نقول إن فريقاً منهم لم يُعنى الآن بالخط والنظام ، ولعله أن يجمع إلى مزايا الشكل مزايا النزاهة والتصرف والنشاط ، وهي صفات لا تُستغرب ولا تُكثّر على ذوى النوايا الحسنة ، لا سيما أفراد الناشئة الجديدة التى تغدّى اليوم أقلام المحضرين .

\*\*\*

### القاهرة فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

دفع إلى صديق بأوراق قضية متعلقة بأخ له طبيب أبلغ النيابة أن موظفاً قذفه بنسبته إلى أمور تستوجب العقاب والتحقيق ، وقد أقامت النيابة الدعوى على المتهم فقضى عليه غيابياً بتغريمه خمسة جنهيات لثبوت القذف عليه ؛ عارض المتهم فى الحكم الغيابى واستأنفت النيابة بانيةً استئنافها على أن الحد الأدنى فى المادة ٣٠٣ التى طبقها المحكمة هو عشرون جنهياً ، فلا يجوز قانوناً النزول بالعقاب إلى ما دون ذلك .

قرأت الأوراق فوجدت بينها كراسة مستقلة عنوانها الطبيب بأنها « مذكرة المدعى المدنى » أى مذكرته هو ، وهذه بعض طرائفها على علاقتها :

« تزوج ا . ( اى خصمه المتهم بقذفه ) المذكور زوجته الثانية أو الثالثة موضوع قضية اليوم بجامع القرابة بينهما ، فهى ابنة عمه وهو ابن خالها ، وهى فى السادسة والعشرين وهو فى الخامسة والخمسين ، واستمرا فى حياة كلهما مشاكل



وقضايا كما سيتبين بعد ، وتعذر التوفيق بينهما حتى اضطرته لطلاقها بإبرائها له ، كما فعلت أخت لها من قبل وظفرت ببيعيتها وطلقت منه بشهادة أبيها وزوج أختها . يحدثك هذا الرجل فلا أقل من أن يقحم في حديثه أسماء ثلاثة أو أربعة من الوزراء أو رؤساء الوزراء السابقين واللاحقين ، ذا كراً عن كل منهم ما يحلوه من حوادث وذكريات لا رابط بينها ولا انسجام ، فإذا آنس منك صبراً وسعة بال ذكر لك شيئاً عن ثروته الموهومة وعن ملكيته وأسرته لشارع ... وما وراء هذا الشارع ، وعما سوف يعمل به بعد رد الحكومة له ولأفراد أسرته أموالهم الطائلة المغتصبة : فإذا كنت مهندساً عيّنك مقدماً للعناية بآلات دائرته ، وإذا كنت طبيباً عيّنك طبيبه الخاص ، فإذا لم يكن لك حظ في الهندسة والطب وعدك بمال وفير يهبه لك ، والله قادر على كل شيء . وقد يذكر لك أنه كان من أفراد أسرته أثرياء يشار إليهم بالبنان ، كان يعنى أحدهم بترية القطط والاحتفاظ بها بمنزله حتى بدد ثروته جميعاً على قططه المحبوبة ، وأن آخر كان يعنى بترية الثعابين وتأليفها وأنه أنفق ثروته أيضاً في هذا السبيل ، وأن ابن خالته أو ابن بنت خالته لا أذكر تماماً كان مجنوناً ومحجوزاً بمنزله فقضم أنف والدته وهو يقبلها ، وغير ذلك من الروايات التي تدل على وراثة لوثة الجنون في هذه العائلة . أما هو فلا يعنى بشيء والحمد لله كما يقول سوى جمع كل زجاجة فارغة يصادفها في طريقه ، سواء كانت ملقاة على قارعة الطريق أو معروضة عند أحد الباعة المتجولين ، ويتمنى لو امتلك منها ثروة كبيرة يلهو بها في أوقات فراغه كما يلهو بمجموعة من قطع الحديد المستعملة والأسلحة والسكاكين لا ينفك يصقلها ويشحذها ثم ينشرها ويطويها كل يوم ، فإذا انتهى من ذلك كله غلبته سنة من النوم يفيق بعدها ليروى لك حكاية أو حادثة موهومة قد تقابله بعد سماعها وافتراقكما بساعة أو يزيد فيذكرها لك برواية أخرى وأشخاص آخرين ، فإذا كنت لم تزل حسن الظن به وبعقليته وأخذت تناقشه في تناقضه ذكر لك رواية ثالثة تختلف عن سابقتها ، وقد تحدّثه وأمامك زجاجة فارغة أو مملوءة مادة لا نفع لها لديه فيسارقك النظر ليدسها في

جنبيه ، لا ابتغاء السرقة ، بل من قبيل تلك الشهوة العقلية الشاذة التي يعبر عنها  
طبيا بـ Phypto-Mania أو جنون الإخفاء » ا . ه .

\*\*\*

صورة طريفة حقاً . . ولكن ما كان أنجدرها أن تصدر من ريشة محامى  
المتهم لا من خصمه المدعى المدنى ، فإنها إن صدقت ألا يكون المتهم غير مسئول  
عن أعماله وقذفه ، أو مسئولا — على الأقل — مسئولية مخففة ؟

\*\*\*

### الفاخرة في ٤ فبراير ١٩٤٠

أسلم إلى البريد الجوى هذا الخطاب أثبتته بما فيه حتى من خطأ اسمي :

البصرة في ١٤ ذى الحجة ١٣٥٨ - ١٩٤٠/١/٢٤

حضرة الأستاذ . . . . عبدو حسن الزيات المحترم

تحية واحتراماً : قد يبدو لكم هذا الكتاب غريباً من شخص لا تعلمون  
عنه شيئاً ولكن ستزول هذه الغرابة عندما تقفون على الحقيقة . لقد حصلت على  
صديق في مصر عن طريق الصدفة أو بالأحرى عن طريق الصلات الإسلامية  
وتوثقت بيننا عرى المودة والإخاء على بعد ، وأخيراً طلب إليّ الأخ المشار إليه أن  
أحمل له تراً من العراق على سبيل الاشتراك فحملت له كمية كبيرة ولكن النتيجة  
كانت خسارة غير قليلة وقد بقيت لى بذمة المذكور مائة جنيه من أصل قيمة التمر  
عدا ما لحقه من الضرر مقدار مائة وخمسون جنيهاً ، وقد مضت سنتان وهو يماطلنى  
على دفع المبلغ مغتماً بعد الشقة بينى وبينه وعدم إمكان حضورى إلى مصر ، ورغم  
حسن النية التي أعهد لها فيه فقد استمر على سكوته كل هذه المدة . وقبل مدة  
اجتمعت بالأخ عبد الرزاق الحمود واستشرته في توكيل أحد المحامين لتحصيل حقى  
من ذلك الأخ فأرشدنى عليكم رغم أنى كنت أعلم عنكم وعن حسن سيرتكم الشيء  
الكثير عندما كنتم أستاذاً في بغداد ، والآن أود أن أرسل لكم الوثائق



والمستمسكات وهى عبارة عن كتب تبودلت بينى وبينه وعن جارى حساب قدمه لى بالآخر يتضمن الباقي من أصل قيمة التمر . وقبل إرسال الوثائق أود أن أفهم ما يتطلب الأمر من المصارفات والوكالة وعما إذا كنتم توافقون على هذا التوكيل أم لا ؟ أما الصديق المومى إليه فهو . . . . . وإنى مستعد أن أدفع لحضرتكم الأجرة سواء حصلتم على المبلغ بطريق الصلح أو بطريقة إقامة دعوى ضد المذكور هذا ، وأرجو أن يصلنى من حضرتكم الرد فى البريد القادم كما أن فى وسعكم - إذا رأيتم ذلك صوابا - أن تكتبوا للمذكور كتابا تشعروه بالكيفية فربما يسرع لحسم النزاع دون الالتجاء للمحاكم ، وهذا ما لزم ودمتم باحترام سيدى ما

الخلص

م . ط . ف . ع

\*\*\*

وحدث أن لقيت أديباً من أهل هذه البلدة التى نسب العراق شريكه المصرى إليها فأنبأنى أنه رجل يعيش على الحيلة و « الشطارة » السياسية والاجتماعية ليس إلا فدهشت من اتصال أمره إلى العراق فأنبأنى محدثى أن صلة الوصل هى قرية لهذا المصرى سمّاها لى فهى فتاة قد ملأت الصحف حيناً من الدهر بأخبار دعوتها الإصلاحية وعن هذا الطريق عرفها تاجر التمر العراق .  
طوبى للدين الذى هو دين المعاملة ! . .

\*\*\*

القاهرة فى ٢٥ فبراير ١٩٤٠

أرسل إلى التاجر البصرى بعض صور مستنداته فإذا بينها خطاب من التاجر المصرى يقول فيه :

« الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على أشرف الأنام ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام ، وبعد

فهذا كتاب من أخيك في الإسلام العبد الضعيف (فلان) ب...  
إلى أخى العزيز وصديق المحترم الذى أحببناه عن بعد الغيور على دينه الحب  
لنبيه الأستاذ الجليل... أكرمه الله وأبقاه .  
بعد تحية عاطرة ومحبة أكيدة فى الله تعالى أعرف الأخ العزيز أن ابنتى...  
عرضت على خطابك الأول وأبدت ارتياحى الشديد لفكرتك نحو إنماء الأعمال  
الحررة وعمرتها ما يعود من فائدة مشتركة الخ .  
الدين ! الدين !..

ولكن ليس قسيساً كل من ارتدى رداء الكهنوت كما قال شاكسبير...  
ولقد كتبت إلى موكلى المنتظر أعلن له أنى لا آبى ولا أكره استخلاص  
ما قد يكون له من حق فى ذمة غريمه إن صدقت أقواله ولكنى قد سألت عن  
المركز المسمى لهذا الغريم فقيل لى إن حكماً ضده يكون أشبه بأحكام الشرف ،  
وعلى هذا الضياء يجب أن يحدد موكلى موقفه... وقد حددته فيما يظهر بالسكوت  
عن لا ونهم !..

\*\*\*

الرفق فى مساء ٥ فبراير ١٩٤٠

يقابلنى هذا الزميل الآن فلا يحيننى ، أترانى أخطأت فى حقه ؟ موكل  
عهدي إلى بإقامة الدعاوى ضد عشرة من مدينه وجدت بينهم قاضياً فى المعاش  
ومحامياً عاملاً ، فقلت لموكلى إنى لا أقبل إقامة الدعوى ضدهما ، ولا ضمير من أن  
أرسل خطاباً موصى به إلى القاضى أما المحامى فليترك لى أنا أمر مطالبته ؛ قال إنه  
قد أعياه طلب الحق منه ، فرددت بآنى مهما تكن الأحوال لا أستطيع أى لا أقبل  
مقاضاته ؛ ورأيت أن أخاطب الزميل تلفونياً فإذا التلفون غير موجود ، فكتبت  
إليه خطاباً رقيقاً جداً قلت فيه إن فلاناً قد ذكر لى أن له فى ذمته حقاً فرأيت أن



أكتب إلى زميلي لأعرف رأيه فيما ذكر ، وأرسلت الخطاب مع ساعٍ بعد أن نصصت على الخلاف بأنه خاص .

ماذا كان عليّ أن أفعل حتى لا يتجهّهم لى الزميل حين يلقاني ؟ ألم أكن مستطيعاً أن أستصدر من مجلس النقابة تصريحاً بإقامة دعوى مدنية مطالبة بثمن ما كولات أخذها المحامي ؟ ألم أكن أستطيع أن أوعز إلى موكلى بإقامة الدعوى دون ذكر اسمى فى صحيفتها ؟

أيتها المحاماة المسكينة ! إن الأسى ليُلم بك من شتى أطرافك ! هذا محامٍ يتأخر فى أداء مبلغ زهيد وإنّ مردّ تأخره فى أغلب الظن إلى العوز لا المطال ، وهذا محام آخر يُحرّج بين واجبه نحو موكله وواجبه نحو زميله فلا يظفر آخر الأمر إلا بسخط الأول لأنه رفض إقامة الدعوى وسخط الثانى لأنه خدش كبرياءه بهذه الإشارة الحريية الناعمة . . .

\*\*\*

### الفاخرة فى ٦ فبراير ١٩٤٠

أقمت دعوى ضد مصلحة الطرق ومصلحة الأملاك وحدد لنظرها جلسة ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ أمام محكمة الموسيقى ؛ فى الجلسة المذكورة طلبتُ ضم شكوى إدارية تأييداً لطلب التعويض لأنها هى التى تثبت وقوع الحادث الذى أدّى إلى عطب سيارة موكلى بإهمال موظفى المصلحتين . قال القاضى وهو يقرر الضم : « يجب أن توالوا السؤال عن ضم الشكاوى ولا تتركوا هذا لقلم الكتاب وحده فذكروها بطلبها واستعجالها » .

أعجبتنى هذه الملاحظة الصريحة على مسمع من الكاتب المختص ، وقد واليت السؤال فاتضح لى اليوم أن الكاتب لما يطلب الشكاوى من مكانها فى شربين . . . اليوم وقد اقترب موعد الجلسة الجديدة فالدعوى مُرجأة لهذا الغرض من ٢٥ ديسمبر إلى ١٨ فبراير ، ولعلى لو لم ألحّ فى الاستعجال ما طُلبت اليوم . . . ولعل الموظف

المختص في شريين أن ينام أسابيع أخرى عن الضم ، فلا أمل إذن أن تَرَدَّ الشكوى قبل الجلسة الموعودة ، فستؤجل القضية إذن مرة أخرى ثم تستعجل الشكوى فلا ترد إلا في اللحظة الأخيرة فتتقدم الحكومة في الجلسة الثالثة طالبة التأجيل للاطلاع على الشكوى « إن كانت ضمت » ! ..

تسويات وإرجاءات علاجها هيِّن ولكن أين المعالجون ؟ إن الكاتب الذى يكلف بضم هذه الشكاوى والقضايا الخ هو صاحب المصلحة فى ألاّ تضم لكي تؤجل القضايا فلا يتعب فى تدوين المرافعات ونسخ الأحكام وهو يمتنى نفسه بأن ينقل قبل أن تأزف الآزفة وتنظر هذه القضايا ! ..

ولكن حيلته تقسد إذا صدر منشور إدارى يوجب على الكتبة أن يرسلوا فى طلب الشكاوى والقضايا فى اليوم التالى لصدور القرار ثم استمجال الجهات المكلفة بإرسالها بعد أسبوعين من الطلب الأول وهكذا .

والمدعى عليه صاحب مصلحة ، فى أكثر الأحوال ، فى إرجاء الفصل فى الدعوى ، وقد تضم الشكاوى والقضايا فى وقت مناسب قبل الجلسة الجديدة ، ولكنه يحجى يومها فيطلب التأجيل للاطلاع عليها « إن كانت ضمت » ! .. وما أسهل أن تُفسد عليه حيلته بإجراء بسيط هو أن يخبره قلم الكتاب بحصول الضم بمجرد ورود الأوراق لينذهب فيطلع عليها أو أن يكلف المدعى بإخباره ، والأوفق أن يتولى قلم الكتاب إخبار جميع الأطراف .

تلك إجراءات ليست فى حاجة إلى تشريع ولا إلى تعديل فى قانون المرافعات ؛ والقاضى الحازم ، وهو رئيس محكمته ودكتاتورها ، يستطيع أن يَدْخِلها دون لوم بل وهو واثق من الإنصاف والتقدير ، ولكن أناساً قد أَلِفُوا الفوضى حتى أصبح النظام ضرباً من العنت والحنبلة التى لا تطاق ! .



## القاهرة في ٦ فبراير ١٩٤٠

في أهرام اليوم قرأت الخبر الآتي :

« تلقت نيابة مصر أمس بلاغاً من المحكمة المختلطة بأن كاتباً عمومياً يدعى ... اعتاد التردد على المحكمة المختلطة لأن أباه موظف فيها وقد سرق دفاتر لبعض الموظفين خاصة بفتح حسابات لهم في المتاجر واستولى من هذه المتاجر على بضائع مختلفة ، كما سرق بعض أدوات ذات قيمة من المحكمة » .

طالما تأذيت من رؤية الكتبة العموميين يسرحون ويمرحون في أقلام الكتاب وأقلام المحضرين بالمحاكم الأهلية ، وطالما أمضيت أن أراهم أصحاب الخطوة لدى هؤلاء الموظفين حتى ليستطيعون أن يظفروا بما تعجز عنه مكاتب المحامين مثل تحديد جلسات قريبة أو بعيدة وفق هوى المدعى ، واعتدال في تقدير المحجوزات تخفيفاً من رسوم الاسترداد الخ ، وكنت أرجو أن تكون المحاكم المختلطة بريئة من مثل هذا ، ولكن خبر الأهرام قد زعزع رجائي ، وإن كانت ظروف المتهم قد تغري باعتبار حادثه حادثاً استثنائياً .

\*\*\*

## القاهرة في ١٩ فبراير ١٩٤٠

أنا عائد الآن من إحدى دوائر جنابات القاهرة .

تلقيت منذ عشرة أيام خطاباً من محكمة الاستئناف تخبرني فيه أنني قد ندمت للدفاع عن المتهم الخامس في قضية سرقة أحرار الطب الشرعي ؛ وفي عين التاريخ وصل ملف القضية فإذا به مكون من ١٨٨ صفحة ! . . .

أخذت في تلاوة الملف وقد امتزج بشعور الامتعاض من هذا التأخر في التدب شعور آخر ، هو شعور الاعتزاز بهذه المهنة حين تتيح لأهلها فرصة التطوع ، ولو كان جبرياً ، لمعونة إنسان يكتنفه الضيق ويُلَمُّ به الحرج وهو غائب

أو مغيب في سجنه لا يدري من أمر هذا المساعد شيئاً ، لم يتصل به ولم يوجهه ومع ذلك فهو يسهر الليل في قراءة هذا الملف ، ويخلو إلى نفسه خلوة الفن النبيل يرتب الدفاع ويبتكر الوسيلة لإخراج هذا الصديق المجهول من ثنايا هذه الشبكة أو من عيون هذا القفص الذى يدعونه قفص الاتهام !

وخلصت من قراءة هذه الأوراق كلها وركزت في نفسى دفاع المتهم الخامس حتى إذا دنا موعد الجلسة وأصبحت قيد يومين أو ثلاثة أقبل على زميل يقول إنه قد وُكِّلَ عن هذا المتهم الذى نذبت لدفاعه فأسلمته الملف الذى أُرِجى إلى مجاناً لأنى منتدب ، ولكنه لا يُعطى للمحاميين الموكلين إلا بثمان يزداد ويتضخم كلما تضخمت أوراقه ! .. سلمت زميلي الملف الذى جاء فى طلبه لقاء ورقة تسجيل أخذه وتوكيله للدفاع ، وعدت إلى مقعدى أفكر فى هذا التصرف من نواحيه : لقد قرأت اسم هذا الزميل بالذات باعتباره مدافعاً عن هذا المتهم بالذات خلال التحقيق وأمام قاضى الإحالة ، ولكنه ذكر أمام هذا القاضى أنه موكل فى الإحالة فقط ، وهكذا تحتّم نذب محام للمتهم يترافع أمام محكمة الجنايات وكنت صاحب الدور !

وقد وكل الزميل للترافع أمام محكمة الجنايات فتى وكل ؟ ولم تأخر فى طلب الملف إلى اللحظة الأخيرة ؟ أتراها المصادفات أم هو التدبير والإحكام لغاية أو غايتين هما الوصول إلى نسخة من ملف القضية بغير ثمن والاستفادة من دراسة محام آخر للقضية دراسة سجلت خلاصتها على الملف شأن المحامين جميعاً ؟ لقد تداعت المعانى فى نفسى وقلت : إن صدق أن الغاية الأولى قامت فى نفس المحامى أو فى نفس المتهم وذويه ، أكان يليق بى أن أنيلهم ما يبتغون ؟ هذه جناية موضوعها سرقة أحرار الطب الشرعى ، وهى إنما انتقلت من الجثة الخفيفة إلى الجناية الغليظة لأن موضوع السرقة مِلْكٌ للدولة لا للأفراد ، فما أشد تهكم الظروف حين تزرع على جسّس هذه الجناية فعلا آخر يشترك معها فى الطبيعة ولكنه لا يُدْمَخ بهذا الاعتبار الإجرامى الرسمى هو التحايل لحرمان الخزنة العامة



من حق مقرر لها اعنى ثمن الملف ! . .

وكان اليوم موعد نظر القضية ، فرأيت أن أذهب بنفسى لأثبتت من تولى الزميل أمر الدفاع ، ولأثبت في محضر الجلسة أن زميلا قد وكل للدفاع وأستقيل من الانتداب ، وكنت أحسب أن الأمر لن يقتضى أكثر من دقائق ، ولكن الدائرة رأت أن تبدأ بنظر القضايا الصغيرة وأبقت قضية الأحرار لتكون مسك الختام ! . . وأخيراً جاء دورها فأثبت حضور زميلى واستقلت ، فأقالتنى المحكمة وانصرفت . .

وكان من حق هذه القضية أن أسجل هنا بعض ما أثارت من خواطر ، ولكن الملف ليس عندي ، وإننى لا أذكر فيها على وجه الدقة إلا هذه العبارة التى قالها محامى أحد الموظفين المتهمين خلال نظر معارضة فى أمر حبسه : « إن المال السايب يعلم السرقة » ! . . كان المحامى يُنجح على الإهمال البيروقراطى الشائن ويتخذ أساساً لمعاملة موكله بالرفق عند تقدير العقوبة أو عند تقدير ظروف الحبس أو الإفراج .

نعم ، ولكنها قضية تستحق أكثر من هذا الحديث .

\*\*\*

وقد يكون غريباً أن أترك القضية نفسها لأتحدث على هامشها قليلا ، ولكن أى غرابة وقد كنت أنا نفسى « حاشية » من حواشيتها ؟  
قبيل انعقاد الجلسة شهدت محامياً كبيراً ناجحاً يتلفت إلى المقاعد التالية لمقاعد المحامين ويخاطب شاباً صغيراً أشبه بساقطى الكفاءة بقوله : « لقد فاتتك قضية . . . دعك من هذه الأقوال ، إنها مأساة اجتماعية بالغة ، إن فيها أشياء خفية غير ما سمعت ، يجب أن تكتب فيها ! . . » . أدركت أن المخاطب ممثل صحيفة أو مجلة ، وأدرك المحامى الكبير غايته من حديثه حين قال له هذا الصحافى :  
« بعد أن تخلص من الجلسة سأمر بك فى المكتب » .

نعم سيمر به فى المكتب فيكتب له أو يُعَلِّى عليه أنه فعل كذا فى هذه القضية

وترافع فقال كيت وكيت ، ولعله أن يهتبل الفرصة فيزوده بأخبار أخرى تتعلق بقضايا أخرى ، ولعل هذه الأخبار أن تنشر مجزأةً على أعداد متفرقة ، كما أوصى يعقوب أولاده أن يدخلوا من أبواب متفرقة ، فتسير الركبان بذكر هذا المحامي الذي أكرر أنه محام ناجح وكفو أيضاً ، ولكن الكفاية قد أثبتت فيما يظهر أنها وحدها لا تكفي لإنجاح المحامي في مهنته ، والنجاح نفسه قد برهن فيما يظهر على أنه مخلوق قلق لا يطيق أن يطيل الثواء ، فهو مفتقر إلى التجديد وتقديم الأسباب والمغريات حيناً بعد حين ، وهو مفتقر إلى هذه الدعايات التي قد تصد عنها نفوس الناشئة من المحامين وتعتبرها عملاً غير جائز في مهنتهم الرفيعة المترفعة ! ولكنها كلمة على كرم الله وجهه : « قُيرت الهيبة بالخيبة والحياء بالحرمان » ! .

\*\*\*

القاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٤٠ :

جلست في غرفة المحامين بمحكمة مصر بعد الانتهاء من قضيتي . كانت عامرة بالزملاء فبدت حية رائعة : حلقاتهم وأحاديثهم المتشابكة ورشقاتهم المنوعة وروحات الخدم وجيئاتهم بينهم ، كل ذلك ألف صورة حلوة جميلة .

كنت بجوار شيخ من شيوخ المهنة معروف بالفضل هو الأستاذ م . ج ؛ ألم الحديث بقضية المشتريين الذين زعموا أنهم دفعوا أكثر من الثمن واعتمدوا على ماجاء في العقد الرسمي فحدثني الأستاذ قائلا : « لقد حصلت لي حكاية مثل هذه : كنت وكيلا عن قوم باعوا عينا لبعض ذوى قرباى ، واتفق الطرفان على دفع جميع الثمن عند التصديق على العقد ، ولكن أقربائى دفعوا جزءاً من الثمن قبل التصديق ولم يأخذوا بما دفعوا سنداً ، وكان العقد مجهزاً قبل هذه الدفعة ، وفيه أن جميع الثمن يدفع عند التصديق فلما حان حينه أبى البائع اعتماد ما قبضه من قبل ؛ رفع أقربائى دعوى يطالبون بهذا الفرق ففسروها في الدرجة الأولى ، فخرت عنهم أمام الدرجة الثانية ، وصارحت المحكمة بحلمية الأمر وطلبت منها أن تقرر استجواب



الخصوم ، فأجابت هذا الطلب فلما مثل البائع أخذت أناقشه حتى اعترف بقبض ما أنكر قبضه من قبل ، وهنا اندفع رئيس الدائرة ساعياً بشا ينهره وينحى على على ذمته الخربة ، ويقول له : « لقد أوشكنا أن نشك في ذمة المحامي ! »

واستطرد محدثي فقال : أن س . كان قاضى قليوب فأصدر حكماً غير صائب ضد موكل لى ، ولم يكن نصاب القضية ليسمح بالاستئناف ، فلم أجد وسيلة إلا أن رفعت دعوى جديدة هى فى حقيقتها الدعوى القديمة التى فصل فيها بالرفض ولكنى تحاليت لتصويرها بصورة أخرى ؛ جاء خصمى فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ؛ وهنا توليت الرد على هذا الدفع وتعمدت فى ردى أن أفهم القاضى وجه الخطأ البين فى الحكم السابق ، ففهم وصاح فى الرجل : أتصطليح أو لاتصطليح ؟ ان لم تصطليح فلاأحكمن عليك ! .. قال محدثي وهكذا نجحت المناورة — فهى لم تكن إلا مناورة — فقبل الرجل الصلح وأرضى القاضى ضميره ! ..

\*\*\*

### القاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٤٠

منذ أكثر من عام عهدت الى سيدة أظنها ، من اسمها ، أرمنية فى الدفاع عنها ، فى تهمة إصابة خطأ أحدثتها سيارتها ؛ توليت الدفاع وقضى ببراءتها .

خاطبتنى اليوم تلفونياً وذكرتنى بنفسها وقالت أنها تريد أن تلقانى من أجل قضية أخرى فحدثت لها موعداً أقبلت فيه مع رجل ذكرت انى رأيته يحضر جلسة القضية الماضية ودفعت الى بأوراق القضية الجديدة ، فاذا بها متهمة فى إدارة « بنسيونها » للدعارة السرية . . خاطبتها بالفرنسية معتذراً عن الحضور فى أمثال هذه التهم ؛ احمر وجهها حمرة طبيعية ظهرت فوق حمرة الصناعية وقالت : لماذا ؟ قلت لى فى خدمتها فى غير هذه القضايا ؛ عادت تلح ولكن صاحبها تولاها الغضب

أو التفاضب ، فاستنهضها قائلاً بلهجة المستاء : « يا الله بى ! » فانتهزت الفرصة ووقفت مسلماً وذهبا .

رويت الأمر لبعض الزملاء من أصدقائى فأجمعوا على تخطئى واتجه بعضهم فى التخطئة اتجاهًا فلسفياً كان يفهم غيرى فقال : هذه متهمة من حقها أن يدافع عنها محام ، فافرض ان جميع المحامين سلكوا مسلكك فماذا تكون النتيجة ؟ تكون حرمانها من هذا الحق الذى لا شك فيه ، ولست تنكر أن قانون تحقيق الجنايات قد كفّل لكل متهم فى جناية أن يتولى الدفاع عنه محام ، ومحام أتم التمرين !

قلت مستكملاً لصديقى اعتراضه — وقد رُكِّبت فى عادة جمع الأدلة ضد نفسى خاصة وتوجيه الاتهام لذاتى — قلت لصديقى : « وأنا نفسى قد نددتني المحكمة للدفاع عن امرأة اتهمت بالتزوير فى محررات رسمية ، حين أثبتت فى طلب الترخيص لها باحتراف الدعارة أنها غير متزوجة حال أنها كانت فارة من زوج ما زالت فى عصمته ؛ وإنى لأذكر أنى تحمست فى الدفاع عنها إلى درجة لم يرحم لها الرئيس حين رآنى أشكك فى قيام الزواج ابتداءً تشكيكاً أساسه أن عنصر الرضاء لم يتوفر فيه لأن الزوجة لم تحضره بنفسها وإنما قيل فى وثيقته أن عمها كان وكيلها فى النكاح ، أما الزوجة فالثابت فعلاً من الأوراق ومن إقرار الزوج نفسه أنها لم تنفذ هذا الزواج ولم تعترف به بل فرّت من قريبها ساخطة إلى القاهرة حيث تلققتها المدنية الفاسدة ، فبدأت يبيع الورود على رواد المقاهى ثم أسلمها الورد إلى الشوك ! .. غضب الرئيس ، وهو حلیم المظهر ، وقال — بعد أن تلفّت إلى المؤلف الفقيه عضو الميّن واستوثق منه فيما أظن — « عقد الزواج عقد رسمى لا يظن فيه إلا بالتزوير » قلت إن العقد معدوم أصلاً لغياب عنصر الرضاء ؛ قال : المحكمة لا تسمع كلاماً فى هذه النقطة ؛ قلت : حسن وقد فرغت منها وسأنتقل إلى غيرها ولست أدرى أ يكون حظها عند المحكمة خيراً من حظ هذه النقطة ولكنى أرجو أن تدعونا نؤدى واجبنا . » ورافعت الخ .

أذكر هذا جيداً ففيم كان هذا الاستحساس وفيم هذا الرضا اليوم ؟ أى

تناقض يشتمل عليه هذا البنيان الإنساني الذي يسمى « أنت » ؟

ستقول : الانتداب تكليف وجبر ، والتوكيل اختيار ؛ وستقول : الانتداب حِسبة وزكاة ، والتوكيل استعجار وشراء ؛ وستقول : حساب النفس في الانتداب أشد ، والضمير ساهر يقول لك إنما قصرت لأنك منتدب ، فيكون رد الفعل مغالاةً في الدفاع وإسرافاً في تلمس وجوه البراءة ولو بأقوال ما كنت ترضى الاعتماد عليها لو كانت القضية هي القضية والظروف هي الظروف بفارق واحد ، هو أن المتهم قد دفعت إليك أجرك !

ستقول فتطيل . . . أترأك تعجز عن القول والإطالة ؟ ولكنك لن تقول الحق كله حتى تسجل على نفسك غرابة الأطوار ومفارقات التصرف ! . . .

\*\*\*

ولقد تذكرت الآن أنني منذ عشرة أعوام اقترحت وأنا سكرتير لجنة المناظرات باتحاد الجامعة إقامة مناظرة موضوعها : أيجوز للمحامي ويجب عليه الدفاع عن اللبطل أم لا ؟ ولقد كنت أحد المتناظرين وتكلمت في صف التحريم . وأذكر أنني استأنست في مناظرتي بالحديث الشريف الذي جاء فيه ما معناه أن النبي (ص) قال : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ؛ قيل : أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً يا رسول الله ؟ قال : أن تمنعه من الظلم .

وكان من المصادفات أن آخذ في قراءة كتاب « شيشرون » الذي كتبه المؤلف الألماني « أولينبرج » وترجمه إلى الفرنسية « زويير بوثيميه » ، وأن أبلغ فصله الثالث عن ولاية شيشرون للقنصلية وصراعه مع « كاتلين » الذي كان يدبر لقلب الجمهورية في روما وولاية السلطان بنفسه حتى أثير شبحة في نفوس مجلس الشيوخ فارتضوا أن يقوم شيشرون قنصلاً في روما لا حباً فيه ، وإنما خوفاً من « علي » . اضطر « كاتلينا » إلى الفرار من روما ، ثم لقي حتفه مدافعاً أجناد الجمهورية ، وأحس المؤلف بالعطف على الرجل فأخذ يدافع عنه في كتابه ، وجعل من عناصر دفاعه أن شيشرون نفسه لم يجد غضاضة في أن يتولى كمحام المرافعة



عن فريق من شركاء « كاتلين » في مؤامراته مثل « بيبولوس سيلا » الذى لم يخلُ اتهامه — فيما يقول المؤلف — من أساس . وكأنما اشتد عطف الكاتب على « كاتلين » فأسرَّ بين سطور حديثه أن شيشرون إنما قبل تلك المرافعة لقاء أتعاب مرتفعة ، يريد بذلك أن ينال منه انتقاماً لصريعه « كاتلين » ! . . .

هذا خطيب الرومان ومحاميهم وشيخ ديمقراطيتهم ، لم ير بأساً بأن يدافع عن متهم بالاشترار في مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وهو الذى لم تَسعْ الدولة زهوَه يوم أَفشلَ ذلك التدبير ! . . .

ما أطرف هذه المناظرة حين تجرى بين كبار المحامين ، لا بين طلاب السنة النهائية بكلية الحقوق !

\*\*\*

### الإسماعيلية فى مساء الأربعاء ٢٨ فبراير ١٩٤٠

.....

قد كان ما كان ، فهل تنسك أن هذه الإسماعيلية أنعشت نفسك ، وأن جولتك على شاطئ بحيرة التمساح فى صحوة الشمس قد أيقظت فؤادك ، أو هزمت جحافل السوداء فيه ؟

أنسك أو لا تنسك ، فالحق أبلج والباطل لجلج ، كما قال لك زميلك فى مذكرته المهندبة التى فاضت « أدباً » وامتلات رقة وعذوبة حديث فى حقك وحق موكلك ! . . .

إن عليك أن تفر من هذه الذكري ، إن من الظلم أن نُعفى هذا الأثر الطيب بهذا الحديث المؤلم الممض ! . . . ولكن أليس أنك فى انتظار القطار الذى يؤوب بك إلى القاهرة ؟ فأى شيء يدوم حتى تريد أن تستديم هذا الأثر الحسن ؟ وأى إنسان يستطيع أن يحمى نفسه ضد تداعى المعانى وما يحمله من منغصات ومؤلمات ؟

.. .

خذ إذن في غير هذا من ألوان الحديث ، عُذ إلى قضائك ومحاماتك وقانونك ؛ قلْ إنك ذكرت إذ رأيت الإسماعيلية هذا الحكم الجديد الذى صدر عن محكمة الاستئناف العليا المختلطة قاضياً بإلزام شركة القنال أن تدفع كوبونات أسهمها بسعر الذهب ! قلْ إذن أنك شديد الاعتباط بهذا الحكم ، أنت الذى لم تر فى حياتك شكل سند قنال السويس ؛ إنما اغتبطت إذ رأيت حكماً جديداً يثبت أن فى مصر قضية ، وأن فى القضية ضمناً ! . . لست أعرف من تفاصيل الدعوى شيئاً ، ولست أزعم أن هذا الحكم قد طابق الصواب حتماً ، ولكنى أقدر أنه دليل لا شك فيه ينهض بنزاهة يد القضاء ، فإن المدعين متعددون وهم حملة أسهم وسندات لا يستطيعون مهما وحّدوا جهودهم وأجمعوا أمرهم أن يتقدموا بالجعل الذى تستطيعه شركة قوية جبارة كشركة القناة ، فضلاً عن أن ما تقيده هى من فرق الحكم لا يقاس إليه ما يفيد أى واحد من المدعين حملة الأسهم والسندات . قالت الصحف إن الفرق بين الدفع ذهباً والدفع ورقاً يقدر بخمسة ملايين من الجنيهات ؛ هذا إذن هو المبلغ الذى تعرف الشركة أنه كان فى كفة القضاء ، أراها كانت تتورع عن أن تسعى بخمسة رشوة لثلاثة من المستشارين يضمنون الأغلبية أو قل ثلثة فتضيع مليوناً وتوفر أربعة ؟ أراها كانت تتورع عن هذا — وقد سمعنا من حكايات الشركات فى العالم أعاجيب — لو أنها آنست من نفوس القضاة قليلاً من الميل ؟

تبارك الله أن الحق من أسمائه ! وتبارك القضاء إنه من أعمال الله ورحمته ، قد وركلت به فى حياتنا الدنيا نفوس آدمية ، ولكنها حين تسمو لا يقف سموها عند حد ، إنها لتكاد أن تبلغ السبع الطباق ! .

\*\*\*

الإسماعيلية فى عين المساء

إنك تأبى إلا أن تجترّ أحزانك حتى حين تكون فى أوج مسراتك ، ان يدك

لتمتد إلى هذه الحافظة تستخرج منها هذه المذكرة التي أعلنك بها زميل في قضية رفعها قريبٌ من عصبتك على موكل هذا الزميل . لن أترك لك التعليق فإنه يؤكد شعور حزنك ؛ حسبك أن تضع يدك حيث تقع لتقطف بعض الزهرات اليانعات من هذه الحديقة التي تشرف المحاماة كل تشريف !

١ - « .. وتمسكه بما دون في المستند رقم ٣ المقدم منه إنما هو مغالطة ظاهرة القصد منها التحايل على تصحيح دعوى فاسدة الشكل »  
٢ - « .. وقد ظن المدعى أنه بهذا التعديل قد أصلح فساداً قديماً وفي الوقت نفسه أفقد دعواه ركنها الأساسي . »

٣ - « .. فأما ما سماه قاعدة بديهية فنقول أن هذا هو النص الصريح الوارد في المادة ٢٦٦ من القانون المدني فليراجعها إذا لم تكن قد مرت عليه من قبل . »  
٤ - « .. إن القائل بهذا إما أن يكون متعنتاً مخالفاً لضميره ، وإما أن يكون ضعيف العقل سيء الفهم لا يدرك الأشياء على حقيقتها على أن قاعدة الغنم بالغرم تفقأ عين كل مكابر . »

٥ - « .. والجواب على هذا أن الأمر إما أن يكون قد اختلط على المدعى اختلاطاً ظاهراً نتيجةً لشيطان الطمع الذي تسلط عليه فساقه معصوب العينين شارد الفكر سقيم الفهم والمنطق ورمى به في بحر الشراح المتراعى الأطراف لجمع منه طائفة من الأقوال والمبادئ والأحكام على غير هدى ثم حشى ( كذا ) بها مذكرته ظناً منه أنها تؤيد نظريته الفاسدة ، وإما أن يكون قد تعمد الإتيان بها في مذكرته ، وهو يعلم تمام العلم أنها في وادٍ ونظريته الخاطئة في وادٍ آخر لئلا بها صحائف يبئضاء أو ليوهم بها خصمه مغامراً ومخادعاً في آن واحد بناء على نظرية من نظريات أمثاله الطامعين المغامرين ( ياتصيب يا تخيب ) غير شاعر بأن في مصر قضاة الخ .. »

٧ - « .. فاللهم هب لنا عقولاً سليمة على الدوام حتى نفهم بها الأشياء على حقيقتها . »



٨ - « . أبلغ الجشع بالمدعى إلى هذا الحد ؟ ! أم تراه قد حنَّ إلى أيامه الماضية السوداء أيام كان مستأجراً للأرض المبيعة ، فأذاق خلالها البائعين ألوانا من العذاب وجرَّعهم كئوساً من الحنظل الخ »

٩ - « . والخلاصة يا أيها المدعى اسمح لنا أن نقول لك أن أشعب الذي تضرب به العرب المثل في شدة الطمع فيقولون ( طمعٌ أشعبي ) إذا قيس بك في هذه الصفة لتضائل حتى لا يكاد يرى » .

\*\*\*

يجب أن أعترف أن هذه ليست المذكرة الفذة التي خرجت هذا الخروج عن موضوع القضية وعن حدود اللياقة في حق الخصوم وفي حق الزملاء بل في حق المحكمة التي يعرض عليها هذا النوع من الدفاع !

ويجب أن أذكر أني عرفت أمثلة أسوأ من هذا المثل ، ولكن صدرى التسامح أخذ يضيق بهذا الأسلوب ؛ أخذت أضيق كحام وكعصرى قبل أن أضيق كنائب عن موكل هو ذاتٌ بشرية معينة ، وقبل أن أضيق كذات إنسانية هي « أنا » . ومن عجب أن المحامين يرتكبون على هذه المادة الواردة في قانون العقوبات التي تعفى من العقوبة القذف والسب الذي « يسنده أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوى أو الكتابي أمام المحاكم » ، « فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » .

من عجب أنهم ينتفعون بهذه المادة ولكن أتراها تحمى كل قذف وكل سب حتى لو كانا مُقحمين وكانا بعيدين كل البعد عن موضوع الخصومة ؟ أحسب أن الأمر صار إلى حيث يستحق شيئاً من الحزم ، وأحسب أن قد آن للقضاء الأهلي أن يضع المعايير ويبين الحدود ، على الأقل في الميدان المدني ، فأني لأعلم أن أحكاماً مختلفة قد قضت التعويض على المحامي وموكله معاً من أجل مثل هذه المذكرات والأقوال .

أتراني أقرع الباب وأدعو إلى المبدأ ؟ أم أترك غضبي الحق يذهب ضحية

الصبر والحلم والعفو هذه الفضائل التي تنقلب رذائل في مثل هذا المقام وبالقياص إلى هذا النوع من الناس ؟

\*\*\*

### الرفى في ٨ مارس ١٩٤٠

منذ يومين أرسل إلى الأستاذ عباس العقاد حكماً صدر ضده قاضياً بإلزامه بأن يدفع لوزارة المواصلات مبلغ ٤٧٥ قرشاً والمصروفات ؛ قال لى الأستاذ إنه يريد أن يعارض في هذا الحكم تمسكاً بوجهة نظره فإن القيمة التي طالبتة الوزارة بها هي أجرة مواصلة Switch بين تلفونين كانا له حين أصدر صحيفة « الضياء » فلما ترك هذه الصحيفة نقل كلاً من التلفونين إلى منزل لصديق من أصدقائه وقد تولى كل من الصديقين وفاء الاشتراك الخاص به لمصلحة التلفونات ولم يبق مبرر بل لم يبق سبيل للاتصال بين التلفونين فإنهما في دارين مختلفتين عند صديقين مختلفين ، فعلام إذن تستحق أجرة أو رسوم هذه « الموصلة » المستحقة ؟

قال لى الأستاذ وكأنه يدافع عن نفسه أماى أو كأنه خجل من المعارضة في دفع هذا المبلغ الضئيل : « وإني لستعد أن أدفع المبلغ إن نصحتنى بالدفع » . كان جوابى أنى أنا قد وقفت موقف الامتناع من مصلحة التلفونات منذ سنين يوم تركت منزلى في القبة إلى سكنى في إدارة جريدة « الوادى » ودعوت المصلحة إلى نزع آلة التلفون قبيل انتهاء النصف الأول من العام أى قبيل انتهاء مدة القسط الأول ، فلبت طلبى وغادرت المنزل إلى مقر « الوادى » ، ثم أتت تطالبنى بالقسط الثانى عن تلفون القبة ، فامتنعت عليها لأنى لم أنتفع بالآلة ولأنها بتنفيذها طلبى وبسكوتهما عنى قد أوهمتني أنها وافقت على وجهة نظرى وإلا فقد كان من الجائز — نظرياً — أن تترك الآلة لمالك المنزل أو من يحل فيه محلى فينتفع به ؛ ولكن المصلحة أقامت الدعوى أمام محكمة عابدين التي أحسنت الإصغاء لدفاعى وقرأت مذكراتى ولكنها انتهت إلى الحكم ضدى ، ولعلها أخذت بما تمسكت به

المصلحة من أن الاشتراك هو في حقيقته اشتراكٌ عام كامل وإنما تستوفي المصلحة قيمته على مرتين فإن تخلي المشترك عن بعض العام فهو شأنه ولكنها هي لا تتخلى عن أجرة العام كله وتراها حقاً ثابتاً بمجرد التعاقد ...

رويت للأستاذ هذا وأضفت أني لاحظت في عين جلستي قضية مشابهة للمصلحة ضد الأستاذ عبد القادر حمزة لا أعرف مصيرها ؛ رويت له هذا لأبين له ألا موضع للخجل من هذا الموقف ، ولأقفه من جهة أخرى على الاتجاه الغالب في القضاء — وإن كنت سمعت أن تمت أحكاماً مخالفة صدرت من محاكم أخرى — ولكني لم أر بأساً بأن يقيم معارضته ويعرض وجهة نظره على القضاء لا سيما أن تمت فرقاً بين حالته وحالتي وأنى قرأت في نفسه الميل إلى هذا السبيل ، وقد كان شديد اللوم للوزارة على هذا العنت وكان يعقد الموازنة بينها وبين شركات الاحتكار . وهكذا أقمنا المعارضة وسننظر ما يكون ...



ذكرت ، عند سماعي الموازنة من الأستاذ ، هذه القضية التي ما زالت نائمة في مكتبي : قطعة أرض شهرت مصلحة الأملاك ببيعها بالمزاد العلني ، رسا المزاد على رجل ودفع خمس الثمن المشروط دفعه ، ولكن المصلحة أبت مع ذلك أن تتم الصفقة له ، فاضطر الرجل إلى القضاء ليرغمها على ما أبتته ، وقد وكلني في دفاعه بعد أن رفع هو قضيته ، فطلبت إلى المحكمة أن تلزم مصلحة الأملاك بإيداع ملف المزاد فعارض محاميها ولكن المحكمة سألتها : أي مصلحة لها في إخفاء الملف ؟ وقررت إلزامها بإيداعه .

كيف رضيت مصلحة حكومية لنفسها أن تصنع هذا ؟ وكيف استساغت أن تبيع الأرض إلى آخر بعين السعر الذي بلغه عطاء المدعي لا بأكثر منه ؟ وأي دفاع تتقدم به ؟ إنه تحفظٌ مطبوع في إعلانات المزاد يقول إن المصلحة مطلقة الحرية في قبول أو رفض أي عطاء بدون إبداء الأسباب ! ولكن لجنة المزاد قد قررت إيقاع البيع لموكلتي ودوت هذا في محضرها وأغلقتة ... لا يهم ،



فإن تمت مسماراً آخر يقضى بأن العقد لا يتم إلا بموافقة وزير المالية ووزير المالية لم يوافق !..

من الحق أن أقول إن المشتري الذى فضله المصلحة على موكله هو جار الأرض المبيعة ، ولكن من الحق أيضاً أن أقول إن هذا الجار قد حضر المزاد بالفعل وساهم فيه وقرر بأنه يكف يده ، ولولا وجود موكله لما ارتفع السعر إلى حيث بلغ ، فهل يكون جزاؤه أن تنزع الأرض منه لتعطى لغريمه الذى كان يسعى لأخذها بالبخس ؟ ألم تكن الكياسة تقضى على الأقل بأن تطلب المصلحة من هذا الجار أن يدفع بعض الجنيهات فوق ما دفعه موكله ليكون تمت وجهه للتفضيل ؟ إن الملف يفضح هذا ففهمنا سر الاعتراض على إيداعه . . .

وهذه الرخصة التى استبقتهما اللوائح والقوانين لوزير المالية ، هل هى رخصة صماء أعطيت له مجرد إعطاء بغير حكمة ؟ إن الشارع منزه عن العبث ، والعقل يأبى إقرار هذا ، فإنما قرر الحق المذكور لاستعماله حين توجبه ضرورة شديدة ، كأن يتضح أن من رسا عليه المزاد جاسوس غير مرغوب فيه أو هيئة تريد أن تستعمل العين المبيعة فيما لا ترضى عنه مصلحة الدولة أو أن عملية المزاد قد شابها عيب خطير ترتب عليه حرمان راغب من فرصة التزايد أو إرساء المزاد بثمن بخس فيه غبن لخزانة الدولة . . . وهنا لا نجد شيئاً من هذا كله ، ومصلحة الأملاك لا تزعم شيئاً من هذا كله فإنها مطمئنة إلى النص الذى يدرأها سلفاً ، مطمئنة كل الاطمئنان فلم تترتب بل بادرت فسجلت العقد لمشتريها الذى كف يده عنها فى مزاها ولكنها هى لم تكف عطفها عليه ففضله بغير مفضل وميزته بغير مميز حين رجع إليها يقول لها مـلـكـينـى ما لم يكن حقاً لى ولم يعد حقاً لك فلـكـتـه . . .

القاهرة في ٢٤ مارس ١٩٤٠

أمة سادت على الدهر الأمم

وعلمينا أن نسود العالمين !

عدت من المحكمة مبكراً وجلست في غرفة مكتبي . . .

طرق الصوت مسمعى ، فيه حلاوة القوة والاتساق . . . وقفت في الشرفة ، رأيتهم يسرون ، فرقة من جنود مصر المفدأة ؛ لم أر الطربوش أجمل مما رأيته اليوم ؛ لم أر اللباس المصرى أكرم مما رأيته اليوم ؛ ذلك أنى لم أر طربوشاً واحداً وإنما رأيت مئات الطرايش تتعدد على مئات الرؤوس ولكنها تتحد في اللون وفي الوضع وفي الطول ، زاهية شديدة الزهو على رؤوس يزهبها الوطن . رأيت في هذه الطرايش مصر المتحدة ، ولم أر مصر المبعثرة بين ستة ألوان من الطرايش وستة أقيسة من الطرايش ، ناهيك بسائر ما يوضع فوق الهامات من عمام ومناديل ، وزعابط وطواق وهواء يداعب شعوراً لم تخلق ليداعبها النسيم ! .

كان الإشراف على هذه الصفوف المتراسة من شرفة عالية متعةً لنفسى ، وأرسلت البصر معها في سيرها حتى أدركتها في ميدان إبراهيم ، فقلت هذه مصر الحديثة قد وصلت بين ميدان عابدين وميدان إبراهيم ، بين مقر فاروق وتمثال « أبى أصبع » الذى آن لوزارة الشؤون الاجتماعية ولوزارة الدفاع أن تصححاً لعامة مصر اسمه وتعلم نساءها الملتحفات في البرد الأسود أن له اسماً آخر وأن له تاريخاً عليهن ترده لأطفالهن ! .

تفهمت حياتى أمام نفسى وحقرت وجودى ، وكنت مخلصاً — مدى دقائق على الأقل — حين تمنيت لو جرى نجمى في غير مجراه فكنت جندياً من هؤلاء ولم أرسل محامياً مهما يقبل فلن يقول إلا كلاماً ، ومهما يصنع فلن يصنع إلا ألفاظاً ، ومهما ينتج فلن ينتج شيئاً في حقيقة الأمر : لن يزيد الثروة العامة فتيلًا ؛ إن مثله الأعلى أن يرد الحق الضائع على أهله ، وأن هذا من الخلق ، من

الايجاد ، من استحداث ثروة للوطن ؟ ان المحامى يعيش مستهلكاً فهو إذن عالة على المجتمع عند إجراء الحساب الختامى الدقيق ! .

هراء فى المحكمة ، وهراء فى المذكرات .. يعارض فيقول ان الحكم الغيابى قد « أجحف بحقوق الطالب » ويرد على مذكرة زميله فيقول إنه قد غلط وألبس الحق بالبطل ، ويشكو المحضر إلى رؤسائه لأنه تواطأ مع المتهمين ليؤجل التنفيذ أو لأنه لم يستنزف آخر « حصيرة » من حصص الخصم المحكوم عليه بالمبلغ والفوائد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ! .

أيها المهنة .. إنك الدنيا .. إن أطلنا التفكير فيك وأخلصناه لم يؤدّ بنا هذا إلا لنتيجة محتمة هى الانتحار ، هى مغادرتك إلى غيرك ! ولكن تياقك فيك ، فى مشاغلك التى تنتزعنا من التفكير فى أمرك ، فى ضجيج الحياة الذى يُصم آذاننا عن أن نسمع نجوى النفس وهى منها جدّ قريب ، فى هذه الفلسفة المغرضة التى تتسلح بها ضد أنفسنا : جنديّة ؟ وهل الجنديّة إلا دفاع ؟ إستهلاك ؟ فهل الجنديّة إلا إستهلاك ؟ وهل استغنى المنتجون فى حقوقهم ومصانعهم عن هؤلاء المستهلكين الذين يقومون دونهم يحمون أمنهم ويوفرون هدوءهم ويصدون النسر الساطية والوحوش الضارية والحيتان فواغر الأفواه عن جوهم وبرهم وبحرهم ؟ نعم ! وكيف لا يرتدى المحامى ثوب مهنته يوماً ليدافع عن « المحاماة » وينافح عن وجوده ! . والمحامى الذى لاخير للمحاماة فيه ، لاخير فيه للموكلين ! .

\*\*\*

القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٣٠

ذهبت اليوم إلى مكتبة كلية الحقوق أراجع كتبها ومجموعاتها فى بعض النقاط القانونية التى عرضت لى فى قضيتين ؛ لقيت هناك الدكتور وديع فرج رئيس القسم المدنى الآن ؛ حدثنى فقال إنه يريد أن يكتب مقالاً فى موضوع لاشك أنه يرضى المحامين جميعاً ، وفحوى موضوعه أن له صهرأ رفع دعوى مختلطة يطلب فيها إلغاء



أمر اختصاص لأنه صدر على أساس دين صوري ؛ قضى عليه ابتدائياً وألزم أنعاباً قدرها خمسة عشر جنيهاً ، وألغى الحكم استثنافياً وقضى له باتعاب قدرها ثلاثون جنيهاً مصرياً ! أما الأرض التي صدر الاختصاص بشأنها فثمنها كله مائة وخمسون جنيهاً لا أكثر ! .

كان الأستاذ يكلمني في حماس ويقول إن هذا الحكم في يده وإنه مستعد أن يدفع به إلى أي محام ليكتب مقالاً بشأنه وليعقد موازنة بين تقدير القضاء المختلط للمحامين وتقدير القضاء الأهلي الذي بلغه أن بعض أحكامه تقضى باتعاب قدرها خمسة وعشرون قرشاً صاعاً ! . كان الأستاذ معجباً كل الإعجاب بالتقدير المختلط وبلغ حماسه إلى حيث قال إن شح القضاء الأهلي « فيه شيء من الغيرة » .

أما أنا فلا أنكر أن محاكم حكمت بخمسة وعشرين قرشاً ، بل أزيد على هذا أن هناك أحكاماً تهمل الفصل في طلب الأتعاب ، وأحكاماً أخرى ترفض طلب الأتعاب صراحة ، ونوعاً طريفاً من الأحكام يأمر « بالمقاصة في أتعاب المحاماة » حين لا تُتَصَوَّر المقاصة مطلقاً ، فإن معنى المقاصة أن يتواجه ويتهاثر حقان متساويان لكل من الخصمين حق ، كأن ترفع دعوى أصلية يرد عليها من رُفِعت ضده بدعوى فرعية وتحكم المحكمة برفض الدعويين معاً ، فهنا تأمر بالمقاصة في الأتعاب وأمرها مفهوم ، ولكنني رأيت أحكاماً صدرت في قضايا استرداد وقد حكمت برفض دعوى الاسترداد وإلزام رافعها بالمصاريف ثم أمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ! . الاسترداد كيدى والحاجز قد مُنِيَ بالمضرة من تأخير التنفيذ بفعل الاسترداد ، ومع ذلك فإن الحكم يرضن عليه أو على محاميه بشيء من الأتعاب ويأمر بالمقاصة حيث لا تتصور المقاصة لا لغة ولا قانوناً ! . .

لا أنكر هذا ، ولكنني جادلت محدثي فيما ردّ إليه هذا التصرف ، وقلت له إنني لأحسب أن القضاة الأهليين يأخذهم شيء من الرفق بالمحكوم عليهم لأن أكثرهم من المعوزين ، ولكن القضاة ملومون كل اللوم إن هم تركوا هذه العاطفة تقودهم إلى حيث يحقرون المحاماة بمثل هذا الحكم الميّن بخمسة وعشرين

قرشاً أو بعشرة قروش كما قيل ، كما أن هذا العذر لا يقوم حين يكون الخصم المحكوم عليه موسراً ، أو حين يكون ظاهر السكيد والمطال كما هو الشأن في كثير من دعاوى الاسترداد .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٢٥ مارس ١٩٤٠

نحن بدو في طبيعتنا الحقد والثأر ، ونحن حاضرون في طبيعتنا المكر والتدبير التحق . . . !

شاب رياضي مثقف من أسرة عريقة ، شهد فرنسا ودرس فيها ، وساهم ويساهم في كثير من مجامع الرياضة ونواديها ، زارني الليلة وقال لي أن فلاناً عضواً هذه الجماعة قد تقدم باسمه بين ثلاثة يقترح ضمهم فرفضتهم اللجنة المختصة بانية رفضه على تقرير مسهب تضمن أنه دساس طالبا اشتراك في نوادٍ فأحدث فيها الفشل ، وسبق أن تشاجر في فرنسا مع إخوانه المصريين ؛ قال زارني : وقد عولت على أن أسرق هذا التقرير ثم أصطنع منه نسخاً مطبوعة أنسبها إلى هذه الجمعية ثم أجا إليك لتقيم لي دعوى ضد تلك الجمعية ! . . .

قلت له : وأي محامٍ تظنني ؟ قال : ألم يبدؤا هم بالعدوان عليّ وسبى وقذفي ؟ قلت : إنهم في حدود حقهم قد اقترح اسمك فكلفوا من يعد لهم تقريراً بشأنك فأنجز الرجل تكليفه وعرض التقرير السرى فرفضوا قبولك ! . . ثم إنك تريد أن تدبر جريمة بنفسك وتنسبها إلى غيرك ، وتريد أن يكون المحامي عالماً بهذا ابتداءً ثم يرتدى ثوب الغيرة على الحقوق ويرفع عقيرته في حماس مصطنع حقير ينعى على « المجرمين » قذفهم ، ويطالب القضاء بالاعتصام لك « أنت » منهم ! . حذار يا صاحبي ، فإن سر المهنة لا يمنعني من أن أضع يد العدالة عليك قبل أن تتم جرمك ، فليكن قولك هذا مزاحاً ، وإلا فإن في تفكيرك هذا تبريراً جديداً لما أصدرت من قرار بشأنك ! . . .

\*\*\*

القاهرة في ٢٩ مارس ١٩٤٠

أصبحت أمس فقرأت في الصحف أن طلبة معهد الدراسات الجنائية بكلية الحقوق يزورون (اليوم) أى أمس سجن طرة ؛ لم يكن لدىّ عمل مستعجل فقلت : هذه فرصة أفلتتكم إذ أنت طالب بذلك المعهد ، فلا تفوتك هذه المرة ؛ ذهبت مع الطلاب وكانوا في صحة الدكتور محبوب ثابت .

ملاحظات كثيرة قيدت رموزها على علبة السجائر ، ولكن ملاحظة لم أدونها تثب إلى هذه المذكرات قبل كل شيء ، لأنها ليست في حاجة إلى التسجيل : كنت أخطب فريقاً من المسجونين أستفسر الأسباب التي ساقطهم إلى هذا المكان ثم تحركت أنصرف ، فخطبوني في شبه مظاهره : ماذا صنعتم لعنايات ؟ لازم تعملوا له شيء ! ..

.....

... ولئن قُيِّض لك أن تخرج إلى جو الحرية لتضرب في زحمة الحياة حيناً آخر فأقرىء وطنك سلاماً ، وانسَ أمسك وعش في غدك ، أنزل الله عليك في يومك هدوء النفس ، وكتب لك في غدك هناءة العيش .

\*\*\*

إننى أدع هذا الزيل لانتقل إلى حديث زملائه . رأيت في المستشفى واحداً منهم يقوم على مساعدة المريض ، قدّمه لى المريض قائلاً : « وهذا كان أستاذاً » قلت : أين ؟ قال السجين :

— بطنطا .

— بأية مدرسة ؟

— لم أكن بمدرسة وإنما كنت مقرئاً .

— كنت تحمل كتاب الله في صدرك ، فكيف عُحِيت أنت إلى هذا المكان

اللفوظ من رحمة الله ؟



- تهمة .  
— فيم ؟  
— مع محمود علام .  
— في حادث ريا وسكينة ؟  
— نعم .  
— فحدثني حديثه فإني قرأته صغيراً .  
— كان يصطاد السيدات على سبيل الغزل فإذا كن معه قادهن إلى حيث يقتلن ويدفنن وتنزع حليهن .  
— وقد أجرم حقاً ؟  
— وأى إجرام !  
— ودورك ؟  
— والله برىء !  
— فكم بقى لك  
— عشرون يوماً يكتمل بها عشرون عاماً ( وصادقه المرض على قوله )  
— إذن قضى الأمر وتقصت العقوبة فلا يحزننك أن تُصحر بالحق .  
— والله برىء .  
— فبم أخذك قضاتك ؟  
— شهد على محمود علام كذبا  
— ولم ؟  
— كان بيني وبين حريمه فساد ، وكان يعلم جلية الأمر ، وحدث أن قضت المحكمة بإعدامه ، فدبر عبد الهادي بك الجندى رئيس النيابة آنذاك أن يقاد من المحكمة إلى السجن على قدميه ليكون مثلاً للناس ، وكنت مطلق السراح أقف بين جمهرة المتفرجين ، فأشرت له بيدي إشارة الشامت المستهزئ وقلت « مبروك » فأسرّها وطلب من السجن أن يدلى بأقوال جديدة كانت هي اتهامى بالاشتراك وأدانى القضاء وقضى على بالأشغال الشاقة المؤبدة .

— ولـسـكن القـضاء لا يـمكن أن ينـزل هـذا العـقاب الخـطير إلّا بـأدله مقنعة .

— أقسم رب الكعبة أنى لبرىء .

— فما اسمك ؟

— محمود البهى .

انصرفت عن الرجل وعن المستشفى كله ، وبلغنا بعض محال الصناعات فحدثت فريقاً من المجرمين عرفت من أحدهم أن لقبه « البهى » .

— أبينك وبين البهى الآخر قرابة ؟

— نعم .

— فما تهمة ؟

— إنه اشترك مع محمود علام .

— وهل كان شريكاً حقاً ؟

— بل برىء .

— أو أائق أنت مما تقول ؟

— نعم .

— فكيف حكم عليه ؟

— (مبتسماً) يمكن كان عمل حاجة ثانية .

— هل تعرف أنه كان أجزم جرماً آخر ؟

— نعم .

— قتل ؟

— نعم ، مرة واثنين وثلاثة .

— ولم يحكم عليه فى تلك الحوادث ؟

— كلا ، بل لم يوجه إليه مجرد اتهام .

— إذن فهذا خلاص ذاك !

وقلت في نفسي حائراً : « وذلك معنى جديد للقصاص ، إنه هنا مقاصة بين دينين ! » .

ولكني لا أنكر أن الشك عذب نفسي ؛ إن هذا الكتاب الأثير عندي الذي يحمل عنوان « السر في خطأ القضاء » والذي نقله مسعود وأحمد رشدي عن كتاب « جلميه » الموسوم باسم Comment Se font les Erreures Judiciaires ، هذا الكتاب قد أشاع الحيرة في فؤادي ؛ إن ما يرويه من أخطاء القضاء الفرنسي التي فضحتها الشواهد المادية شيء كثير خطير ؛ أفيدكن أن يكون محدثي صادقاً ؟ ليت أني أستطيع الرجوع إلى ملف تلك القضية الشنيعة لأقرأ قراءة قاضٍ يتحمل أمانة الحكم ، إنها هذه المرة أمانة الحكم على الحكم ، أمانة القضاء في القضاء ! . .

ولكني قد هدأت نوعاً حين سمعت حديث « البهي » الثاني الذي زعم أن قريبه قد لقي العدل عن طريق الظلم ، وقُضِيَ في أمره بالصواب عن طريق الخطأ ؛ قالوا القضاء إلهام . . . فتلك يد الله ، إنني لأؤمن بالعدل الإلهي مبكراً أو متأخراً ، إنني لأؤمن به إيماناً لا يترزعزع ، وإنني لأخشى أن يكون حرصى على توكيد هذا المعنى مغرياً لى بتصديق حديث البهي الأخير .

\*\*\*

وممن حدثتُ رجل فاحم اللون :

— ما جريعتك ؟

— قتل

— لماذا ؟

— للسرقه

— وبلدك ؟

— الحجاز

— وهل سرق ما كنت تريد ؟



- نعم ، . . . جنينه .  
— وماذا تم فيها ؟  
— موجودة ، أمانة عند آخر .  
— فهل تظن أنه سيعطيك إياها بعد خروجك من السجن ؟  
— نعم .  
— فهب أنه أنكرها .  
— لا يمكن ؛ الشرف يمنعه .  
— فهب أن « الشرف » فاته ، أفبلغ أنت الأمر للحكومة ؟  
— كلا .  
— خوفاً من أن يناله عقاب الشريك في القتل ؟ أم خوفاً من أن تعاقب أنت  
ولا عقاب عليك بعد أن تستوفي الجزاء ؟  
لم يجر الرجل جواباً ، كان يحمل نفساً غير صريحة لم يطهرها هذا التكفير  
الطويل فنمى الوصول إلى ما اشتقت إليه ، كنت أريد أن أعرف هل في نفسه هذا  
« النبل » الجزئى الذى يوجد عند نوع من المجرمين بالنسبة لزملائهم ، ولكنى  
ظفرت منه بمعنى آخر من معانى الشرف ، هو هذا الذى يمنع شريكه من اهتزام  
حقه . أى شيء فى الوجود أكثر تعقداً من نفس الإنسان ؟

\*\*\*

وحاورت ثالثاً وجدته مهلل النفس ضاحك الأسارير :

- قتل أيضاً ؟  
— نعم  
— لماذا ؟  
— ظلم .  
— ومن ظلمك ؟  
— من شهد على .

- من يكون ؟
- صديق ، اختصمنا فثأر .
- أى نوع من الصداقة كانت ؟
- صداقة الليل .
- فما موضوعها ؟
- الخروج للسرقة ، فإن اعترضنا معترض قتلناه .
- وقد قتلت فى غير الحادث الذى أدّنت فيه ؟
- نعم ، مرة ، مرتين ، ثلاثة .
- ألم تكن فى حادثة منها عاملاً لحساب غيرك ؟
- كلا ، لا أقبل .
- إنك تقتل للسرقة ، أى للمال ، فما الفرق بين هذا وأن تقتل بالأجرة أى للمال ؟
- إن من المجرمين من يريدون « شهرة الرجال » ويتعففون عن أن يكونوا أجراء للمستأجرين ، ونحن لا نخرج للقتل فى ذاته ، وإنما نخرج للزهو والسرقة ، فإن اعترضنا أحد قتلناه .
- وقد لاحظت أن كثيرين من المجرمين يحزمون عماماتهم بالطريقة الخاصة بمذهب السبكية ، فاستوضحت أحدهم الخبر ، فقال إن بعض أشياع هذه الطريقة نزل السجن « مظلوماً » وقد خرج بانقضاء العشرين عاماً ، ولكنه انتفع بها فى التبشير لطريقته بين نزلاء السجن ، وهكذا كسب له أكثر من خمسين سبكيّاً ؛ قلت للرجل : « فقيم يفترق مذهبكم عن سائر مذاهب المسلمين ؟ » قال : « بل نحن مسلمون ، وإنما نقف عند الكتاب والسنة ، فإذا تساهل غيرنا لم نتساهل » . قلت : « فشّل » ؛ قال : « إن شيخنا ينهى عن الحديث فى محل الأدب ، لأن الملائكة مكلفون بقيد كل ما نقول فإن نحن تحدثنا فيه فقد أرغمناهم على ملاحظتنا داخله ، وهذا لا يليق فى حقهم !

وحدثت مجرمًا صغير السن يبدو عليه أنه لم يفارق الحلقة الثالثة :

— إنك إذن قريب العهد بهذا المكان ؟

— كلا ، بل أنا على وشك مهارحته .

— إذن فقد حللته صغيراً ؟

— نعم .

— وكيف يحلّه الأيفاع الصغار ؟

— قتلت .

— ومن قتيلك ؟

— أبي .

— وذنبه ؟

— تعجلت إرثه .

— فقد كان باخلا .

— نعم .

— ولكن النتيجة : لا حرية ولا إرث ، فإن القتل من موانع الميراث ؟

— جهلت .

— وماذا كنت تصنع ؟

— قد أحرزت « المتريكلشن » .

— ولم تكمل ؟

— كلا ، لم أستروح متابعة العلم فأقت مع أبي بأرضه الواسعة بشبلنجة ،

وطلبت منه ذات يوم نقوداً أذهب بها إلى القاهرة فألهو حيناً فرفض ، فخرنت

وصعدت إلى غرفتي كئيها وليس في ضميري سوء ، ولكنني عرجت بحجرة

أبي فدخلتها ونمت فوق سريره ، وكان من عادته أن يضع مسدساً تحت رأسه

فلمسته يدي عرضاً ، فحملته ويمت شطر والدي فأفرغت رصاصه في جسمه فسقط

جثة هامدة ! ..



- إذن فالفكرة تولدت بمجرد ملامسة المسدس لا أثر للغضب ؟
- نعم .
- ولكن فيم كان دخولك حجرة أبيك ؟
- مصادفة .
- أى خواطر خطرت لك قبيل تنفيذ القتل ؟
- لا شيء .
- ألم تفكر فى طريقة الهرب ؟ ألم تفكر فى إمكان القبض عليك ؟ ألم تفكر فى نتيجة القتل ؟ ألم تفكر فى عطف أبيك عليك ذات يوم ؟
- كلا ، لم أفكر أى تفكير ؛ إن هى إلا لمسة المسدس فالإسراع إلى القتل !
- وماذا تنوى أن تصنع بعد مغادرة السجن ؟
- الإجابة إلى الله والاستقامة .
- ولكن ماذا ستصنع بحياتك وأنت بعد فى سن مبكرة ؟
- سأعيش فى أرضى .
- إنك لا تملك أرضاً منذ أن قتلت أباك .
- إن أهلى يزورونى وقد وعدونى أنهم سيعطونى عن طيب خاطر ما قضى القانون أن ينتقل اليهم ، أى نصيبى .
- أفئن كان حديثهم تصبيراً وعزاء ، فإذا أنت فاعل ؟
- كلا فإنهم يعطفون على .
- قلت فى نفسى : هذا مجرم لم يتحجر فؤاده بعد عشرين عاماً فى قطع الأحجار ، إنه حسن الظن بالناس ، بل بالأقرباء أيضاً ، إنه يؤمن بالرفق والرحمة والغفران ...
- وأردت أن أمتحن صدقه من حيث أمكننى الامتحان فانهزت فرصة معرفتى بعض أهل شبلنجة وسألته : أتعرف هاشماً ؟ قال : نعم الدكتور هاشم الحكيم ، قلت : وتعرف سلامة بك ميخائيل ؟ . قال : نعم ، وهو قريبى ؛ قلت لقد مات

منذ قريب ، فهل وافاك نبأه ؟ قال كلا ؛ وتتبع أساريه أتربص بها مظاهر التأثر ونوعه ، فلم أجد من ذلك شيئاً ، وسألته : هو قريبك ، وهو محام قدير ، فهل تولى الدفاع عنك فى تهمتك ؟ قال نعم .

ليت أنى أستطيع الرجوع إلى قضية الرجل لأرى مدى صدقه بالقياس إلى هذه الوقائع المادية .

\*\*\*

ولقد تذكرت — حين لاحظت عدم تأثر الرجل بنبأ موت قريبه ومحاميه — ما يقال عن تبرد إحساس المجرمين ، حتى أنهم ليلقون من العذاب المادى ألواناً لا يحسونها كما يحسها السليم من الإجرام ؛ وقد حدثنا أحد ضباط السجن عن « العروسة » التى يجلد عليها مخالفو لوائح السجن ، فقال : إن المجرم يتلقى الجللات صابراً غير شاك ، وإنه ليجد من العار الشديد أن يتلوى أو يصرخ ، فإن أفلتت منه صرخة ، فهو المعير بها بين ذويه ، وهو المشهر بأنه « صوّت تحت العروسة » وروى الدكتور محبوب أنه شهد واقعة جلد وكانت الجللات المحدودة عشرين فأتمها الجلاد والمجرم هادى كأنّ الضرب فى حديد بارد ، وعندئذ تلتف باسماً وقال لجلّاده : « وكان خمسة لأجل خاطر البهوات » يريد المتفرجين من الطلاب ! ..

\*\*\*

وفى انصرافنا ألمنا بحجرة مأمور السجن ، ولاحظت قوائم من الرخام كتب عليها : فكتور هيجو ، جوليانو دو مديتشى ، عظيم من سكان فلورنسا الخ ، ولم أجد على القوائم شيئاً ، ولاحظ المأمور دهشتى ، فقال : « إنها لتماميل تصلح الآن ، هى تماميل صنعها المسجونون ، نحتوها من الجبل الذى يقطعون حجارتها ، وقد برعوا فى النحت إلى درجة أعجب بها أستاذ بمدرسة الفنون الجميلة أيما إعجاب » . وعلمت أيضاً أن الزهريتين الكبيرتين الموضوعتين على باب السجن الخارجى هما من نحت بعض المجرمين . لقد حفوا مدخل السجن بالأزهار ، ولكنه إناء للزهر

ولا زهر... كنفس مجرمة بلا عطف وحياة في الجبل بغير حرية .

\* \* \*

آن أن نخرج . وداعاً أيها المسجونون . ويا أيها السجين إنك لتشتمل على  
مذنبين فدعني أرجو ألا يكون بين ضيوفك التاعسين أبرياء . إن في خارجك طلقاء  
أفلتوا من العقاب . فليكن ؛ ولكن نفسنا الإنسانية لا تحتمل أن تنطوى  
أضلاعك الحديدية على برى .  
الوداع ؛ ولغير لقاء ..

\* \* \*

القاهرة في مساء ٢٩ مارس ١٩٤٠

فاتنى أن أسجل في يومية الأمس أن مجرمًا ممن حدثت ، قال لى إن القتل  
الذى ارتكبه كان قتلاً « بالإشناع » يريد أنه مثل بالجثة فسألته أكان القتل  
ثأراً لعرض ؟ قال كلا ، وإنما قطعنا عضو التناسل تضليلاً للمحقق ، حتى يتجه  
هذا الاتجاه ويشتبّه فيمن يكون بينه وبين القتل ترة على نساء !  
ولكن المحقق لم يضل ، فإن محدثى قائم في « طره » ! ..

\* \* \*

القاهرة في مساء ٣٠ مارس ١٩٤٠

في مقطم اليوم تحت عنوان « القتل المسلوق » ، قال مراسل الصحيفة  
السكندري :

« رويت أمس خبر العثور على جثة رجل مقتول ومنسل به في جهة الشاطبي  
صباح أمس . وقد ظهر أن هذه الجثة وجدت مقطعة إرباً بطريقة فنية تدل على أن  
الجاني أو الجناة يحسنون أعمال القصابة . أما لماذا سُلقت في الماء قبل وضعها في  
الأقفاص التي وجدت بها فلظاهر أن ذلك كان لإخفاء الجريمة بغسل الدم قبل



نقل الجثة إلى المكان الذى وجدت فيه . ومما استوقف نظر المحققين أن إحدى أذنى القتيل مفقودة ، فاستنتج من ذلك أن الجناية حدثت للثأر ، وهذه عادة درج عليها بعض مجرمى الصعيد ، فإنهم يرسلون إحدى أذنى الضحية إلى ذويهم إشارة إلى أنهم قد انتهوا من مهمتهم الإجرامية .

لم أكد أقرأ هذا الخبر حتى تذكرت ما قصّته على مجرم طره وسجلته أمس من اللجوء إلى « الإشناع » أى التمثيل تضليلاً للمحققين . ترى أكان صلم الأذن فى هذا الحادث لغرض التضليل عينه ؟

\*\*\*

### الرقى فى مساء ٥ أبريل ١٩٤٠

ساخت نحو ثلاثة أعوام متتالية وأنا مشترك فى أو منبوس الجيزة ؛ لم أكن أطالب بإظهار بطاقة الاشتراك إلا نادراً ، مرة فى الشهر على التقريب .

ولكن الحال تغير منذ أيام ، أصبحت أطلب به كلاً ركبت ، ولاحظت أن ما يجرى على سائر المشتركين ؛ ثار فضولى فسألت فعرفت أن مفتشاً قد ضبط طبيباً وجيهاً متلبساً باستعمال اشتراكه ستة أشهر بغير تجديد . . .

صفحة من التضامن الاجتماعى المكسوس ! . . رذيلة الفرد الواحد تنضح على الجماعة ، خطأ المرء يصيب بالويل أنداده « وكما يموت الجميع فى آدم سيحيا الجميع فى المسيح » تلك كلمات القديس بولس . . .

والشركة ؟ وحققها ؟ والطب ؟ وكرامته ؟

هذه سرقة منفعلة بغير جدال ، ولكن القانون قد أهمل مع الأسف تجريمها ، إن هذا الفعل الشائن يبقى مجرد جرم مدنى ، ولكنه لا يرقى ، أو لا يهبط ، إلى مرتبة الجرم الجنائى فى تشريعنا . كان مصيباً ذلك المستشار المصرى حين نشر فى كتاب العيد الخمسينى للمحاكم الأهلية مقالا نبّه فيه إلى بعض الثغرات فى التشريع الجنائى المصرى ومنها أنه لا يعاقب « من يستأجر عربة وهو عالم عدم قدرته على

أداء أجرتها . لم يكن خيالها ، فها هو ذا رجل مثقف قد ترخص لنفسه ذلك الاغتيال لحقوق غيره ، وهو أولى بالعقاب من مستأجر العربية ؛ رحم الله قاسماً أميناً ، كان لهذا الرجل حسُّ المصلح الاجتماعي المرفه : إن حدة بصره أرتته ما لم يره غيره من المصلحين ، إنه لم يتعلق بالمسائل الواضحة الكبرى وحدها ، لم يُبدِ ويُعِدْ في الفلاح والعامل بكلام مرسل على عواهنه قد يصبح ضرره بهما أكثر من نفعه ، ولكنه خاطب الأمة كلها في ضميرها الجمعي ، إنه نشد المصري الصالح ، إنه نبه إلى أمور صغيرة دقيقة لا تقطن إليها إلا النفوس الشاعرة الحساسة ، ولكنها مع ذلك جليلة الخطر ؛ أذكر اليوم ما قرأته طفلاً في كتاب الترجمة الذي كان بين أيدينا بالمدارس الابتدائية : أذكر هذه النبذة التي اقتبست من كلمات قاسم أمين وفيها أنحى باللأئمة على راكبي الترام الذين يتواطأون مع عماله على اغتيال حق الشركة ، ويتقاسمون الغنيمة معاً حين يدفع الراكب للعامل نصف ما يجب عليه للشركة فيحفظه العامل لنفسه ولا يعطى الراكب بطاقة ! . . إن الإصلاح الحق يجب أن يتجه في مثل هذه الناحي ، يجب أن تتعلم الأمة الأمانة العملية قبل كل شيء . إن الفلاح الثري الصحيح المتعلم قين أن يخون نفسه ويخون أُنْداده ويخون وطنه إن لم نتعهد الأمانة في كيانه ؛ وليست الأمانة أمانة في المال وحده ، إنها أمانة في كل شيء : أمانة في اتهام الناس وفي مدحهم ، أمانة في القول ، ودقة في النقل ، ورعاية للمواعيد ، وحفظ للعهود . ونحن نعيش في مجبوحة من الخيانة : موظف الحكومة لا يسرق أموالها ولكنه يسرق أوقاتها ويؤدى عمله كيفما اتفق ؛ موظف العمل الحر همه الأول أن يتساوى مع مخدمه ، فهو يسرق أسرارهِ ، وينشئُ العلائق مع عماله وزبائنه استعداداً لمنافسته ، وهو فوق ذلك يخونه في ماله ينتقصه ، أو في عمله يهمله ؛ وعامل المدن آلة يجنى تدمرها على كفايتها ؛ ومدرس المادة مضيع موقوت الإذاعة ؛ ووكيل المحامي سمسار لغيره من المحامين ؛ وهذا يترخص لنفسه اتهام الناس بالإفك ؛ وذلك الناشر يزور الأمر على القراء ؛ وهذا المحامي يقول جاء في المحضر كيت وشئ من « كيت » هذا لم يرد ؛ ومحدثك السليم

النية يلخص لك الأمر أو يروى لك الخبر فيستعمل عبارات اليقين حيث لا يقين ،  
ويتصدى بالنبأ فتفهم أنه شاهد عيان ، وما هو إلا سامع عن سامع عن سامع من  
قال : سمعتُ والعهدة على الراوى . . .  
ضروب من الخيانة أرجو أن تُدمعَ بالتحقير والتجريم ، وأن تتجه جهود  
المصلحين نحو مطاردتها في صورها المتنوعة .

\*\*\*

### القاهرة في ٧ أبريل ١٩٤٠

في حجرة المحامين بمحكمة مصر تسترسل الأحاديث وتستدعى الذكريات .  
تحدث زميل من خير الزملاء علماً وخلقاً ومحاماةً ، فروى من أخبار شبابه  
الأول في المهنة القصة الآتية :

كان يعمل في بنى سويف وعهد إليه موكل أن يرفع دعوى مدنية سنادها  
ورقة دفع بها إليه ؛ أقام الدعوى وأودع الورقة في القضية ؛ جاء المدعى عليه فطعن  
السند بأنه ضرور ؛ ارتبك موكله ووسوس له كاتب المحامى الذى فصله من عمله أن  
يقول : « إنه سلم المحامى ورقة صحيحة فاستبدل بها هذه الورقة المزورة التى يطعنها  
خصمه ، وقد كانت الورقة المزعومة ورقة كاملة من الفولسكاب ، أما هذه التى  
استودعت ملف الدعوى فلها ثمن هذه المساحة ليس غير » ، واستشهد الموكل  
بشهود دَعَمُوا قوله ، وتلفت المحامى إلى نفسه يتلوّمها ، لأنه كان غرّاً لم يتحوط  
لمثل هذه الادعاءات فلم يستمض موكله على الورقة المسلمة إليه ، ولم يتركه يودعها  
المحكمة بنفسه . . . ولكن عين الله تسهر حتى على المهملين أحياناً . . . نظر  
المحامى فإذا الورقة التى أودعها المحكمة ثابتة التاريخ أى أنها دفعت من قبل أن  
يتسلمها إلى هذا الموظف القضائى فوضع عليها علامته وختم المحكمة في تاريخ  
تقديمها إليه وأعطى لهذا العمل رقه المتسلسل ودوّنه في الدفتر المعد لهذا الأمر  
أمر لإثبات التاريخ . .

راجع المحامى هذا الدفتر الذى يتضمن البيانات الخاصة بالأوراق ومن تقدّم



لإثبات تاريخها وموضوعها فإذا به يقرأ في القسم الأبجدي الذي يتضمن اسم موكله أن هذا الموكل قدم ورقة وصفها الموظف في دفتره بأنها « ثَمَنُ فَرخ » وأنه — أى الموظف — لاحظ أن في ظهرها آثار كتابة مكشوفة فرفض أن يثبت تاريخها حتى رفع الأمر إلى قاضى المحكمة فأشار بإثباته مع النص في الدفتر على هذه الملاحظة . . .

أحس المحامى بأنه قد انتشل من وهدة وأن اتجاهه إلى البحث في دفتر إثبات التاريخ إنما كان إلهاماً من الله أفسد به كيد الموظف المفسول والموكل الغادر والشهود الحاثين ؛ وأراد أن يقيم دعوى البلاغ الكاذب أو القذف على موكله فاستعطفه وقال له إنك لتعلم خفة حامى وتعلم أن فلانا موظفك هو الذى حرصى فقال لى إن المحامى يستطيع أن يخلص أما أنت فإن تؤخذ فلا ملاذ لك ؛ قال المحامى : وقد اخترت أن أقتنع بعذر الرجل وأن أسكت . .

قلت أنا وقد ارتديت ثوب الواعظ : بل كان عليك أن تأخذه بوزره ، وأن تأخذ شهوده بشهادة الزور وموظفك الغادر بما حرّضه عليك ؛ إن المفسدين إن يُرَخَّ لهم الحبل يستطيلوا ، وقد كنت على وشك أن تضيع بما دبروا فأظفرتك العناية الإلهية بشيء كان فى آن واحد دليل براءتك ووثيقة زورهم ؛ لم يكونوا إذن ليجدوا مخلصاً من يد العدل ولكنهم وجدوه فى صدر نحيبتهم ، فى هذا الترفّع الآثم والعطف المجرم ، إنها كلمة كبرى ما قال على : « إن الغدر بأهل الغدر وفاء عند الله ، كما أن الوفاء لأهل الغدر غدر عند الله » .

ومع ذلك فما كنا لنريد غدرًا . . إن قصارى ما نطمع فيه لهُو الجزاء .

\*\*\*

المدنى فى ٥ أبريل ١٩٤٠

يوم السبت الماضى كنت فى محكمة عابدين ؛ أنا بنى زميل من محامى دمنهور فى الحضور عن موكلته التى خاصمها بنك التسليف العقارى وأقام عليها دعوى

يستأديها عشرة جنيهات ، ودعواه أنها طلبت من البنك عقد قرض ودفعت تأميناً قدره ثلاثون جنيهاً ثم عدلت عن إتمام الصفقة ، وبما أن البنك أنفق فيما يقول أربعين جنيهاً في التحضير للعقد فهو يطالب بالباقي وقدره جنيهات عشر ، راجعت قائمة الحساب التي تقدم بها البنك فرأيته قد رصد أتعاباً له بمائة عشرة جنيهات ! قلت للقاضي إن هذا البنك قد أنشئ خصيصاً للترفيه عن الزارعين لا لإرهاقهم وإن له محامين تجرى عليهم أرزاق شهرية لقاء أعمالهم ، وأخصها تجهيز العقود ، وإن الصفقة لم يتم فلم تحصل المنفعة ، فحسب المرأة أن تفقد جنيهاتها الثلاثين وخليق بالبنك أن يترك حساب الأتعاب لغيره من المصارف التجارية البحتة التي ترهق الشعب وتشاركه أرزاقه . . . لم يحكم القاضي بعد ، فقد أرجأ النطق بحكمه ثلاثة أسابيع .

\*\*\*

### القاهرة في ٨ أبريل ١٩٤٠

عدت من محكمة الوايلي حيث نظرت معارضة الأستاذ العقاد ضد وزارة المواصلات ؛ ترافعت ، وبدا من مناقشة القاضي لممثل الوزارة أنه اقتنع بعدالة مطلبنا ، وقد أبقى النطق بالحكم إلى آخر الجلسة . لاحظت خلال انتظارى دور القضية أن القاضي تجهّم لكاتب من الكتبة العموميين وقال له متهمك : « تعال ترافع ! كفاية أنتم وخلوا المحامين يقفلوا مكاتبهم ! » كان القاضي بادى الاستياء ؛ ليت هذا الاستياء الشريف يحل صدور القضاة جميعاً ، وليته يتخذ مظهراً عملياً بتنظيم تدخل هذه الطائفة الخطرة في دور المحاكم . لقد أثبتت بعض القضايا الجنائية أن توثق العلاقات بين الكتبة العموميين وكتبة المحاكم أدّى إلى سرقة أوراق من قضايا ، واستتبع عقاب فريق من هؤلاء وفريق من أولئك ؛ ولكن هذا الشر ما زال مستفيضاً ؛ إن الكاتب العمومى أو كاتب المحامى الذى يكون كاتباً عمومياً هما الصقُّ بأقلام الكتاب وأقلام المحضرين من

المحامى ومكتب المحامى مهما يكن ؛ فى تحديد الجلسات وفى إنجاز الإجراءات للأول ما يشاء وللثانى اللوائح والإجراءات وتعليمات القاضى وأوامر الرئاسة وما إلى ذلك من الحواجز والموانع . إن شبّح المحامى شبّح مكروه ، إن مجرد دخوله قلم الكتاب أو قلم المحضرين يقابل بالازورار ، إنهم يرون فيه رقيباً على ما يفعلون ، إنهم يرونه أجنبياً يقتحم داراً ليس من أهلها ! ..

الصَّغار فى مصر !

والصَّغار فى مصر !

\*\*\*

### القاهرة فى ٩ أبريل ١٩٤٠

حكمت محكمة الوايل بقبول معارضة العقاد وإلغاء الحكم الغيابى ورفض دعوى وزارة المواصلات . الحكم قد صادف الصواب بغير نزاع ، فإن من المبادئ البدئية السكينة أنه لا أجرة بغير انتفاع ، وأنه لا تعويض بغير ضرر ، والوزارة كانت تطلب اشتراك القسط الثانى لا عن الخططين الأصليين بل عن الفروع Switches مع اعترافها بأن الخططين الأصليين نُقِلَ بموافقتها إلى منزلين آخرين فلست أفهم كيف يتاح للمشارك استعمال خطوط فرعية داخلية لخطوط أصلية لم تعد فى حيازته ، ولست أفهم كيف يتاح له استعمالها وقد نقلت فعلاً من مكانها ، من تلك الدار التى كانت فيها صحيفة وانتهت فيها صحيفة ؟

والتلفون لم يبق فى الصحيفة إلا سبعة أيام ، ومع ذلك فإن الرجل كان قد عَجَّل للوزارة اشتراك ثمانية أشهر ونصف ، فلم تكف الوزارة بهذا وجاءت تستأديه اشتراك الستة الأشهر الباقية ، فإن عقده كان أربعة عشر شهراً ونصفاً ؛ وكانت الوزارة تحاجنا بأن المشترك قد أقر كتابةً بقبوله « بقاء الخطوط الفرعية باسمه على أن ترفع مؤقتاً » وهى قد استصدرت منه هذا الإقرار عند قبولها نقل الخططين الأصليين إلى مشتركين آخرين عيَّنهما هو لها وأدّيا إليها القسط الثانى ؛



قلت للمحكمة أن هذا الإقرار كلام يتهاثر أوله مع آخره ، وإلا فما معنى بقاء الخط الفرعى باسم المشترك على أن يُرفع مؤقتاً ، وما مدى هذا التوقيت وما غايته ، وكيف تُتصور عودته إلى وانتفاعي به في حين أن الأصل لم يعد عندي ولا عند المصلحة بل عند آخرين ؟

لو أن الوزارة كانت تستأدى قيمة القسط الثانى عن الخط الأصلى بفرض أن المشترك تركه قبل انتهاء مدة العقد ، كما فعلت معى ذات عام ، لو أن الأمر كان كذلك لكان موقفها مفهوماً إلى حد ما ، لأنها عسيّة أن تزعم مثلاً أن المشترك قد استنفد خلال المدة الأولى من الاشتراك الألفى مكاملة المسموح له بها ، ولكننا هنا أمام خط فرعى ، خط فرعى أخرس لا يتصل بغيره ولا يتصل غيره به ، وهو قد أُزيل عن مكانه فأصبح حجراً في اليم ، ولكنه مع ذلك في نظر الوزارة حاجر نفيس ، من احتكّ به ذات مرة وجب عليه أن يؤدى ثمن هذا الاحتكاك المقدس كذا من الجنيّات وكذا من القروش ! . .

\*\*\*

اتصلت بالموكل تلفونياً بعد الجلسة بيوم وبعض يوم . . قال مبتدئاً : « إن غاب رسولك » قلت : « وجواب الشرط ؟ » قال : « رجّيه » ؛ قلت متكاذباً : أما اليوم فقد كذب المثل ! . . قال : هكذا ؟ - قلت : نعم ؛ قال إن المحاكم تحكم بهذا الرأى على أساس أن العقد ملزّم وأنا عمدت إلى المعارضة إبراءً لذمتى فإنى لم أستسغ من الحكومة هذا التعنت ولم أر لنفسى أن أشاركها فيه إلا مرغماً بحكم القضاء ، وعلى كل فقد أتعبتك وأنا أشكرك

قلت : إننى قد خسرت أكثر منك ، فأنت خسرت جنيّات قليلة لا تبلغ الستة ، أما أنا فقد خسرت اللقب الذى خلعتّه علىّ والذى خلعه الفرنسيون على الأستاذ Boideleau فأسميتنى « المحامى كاسب القضايا » وأسموه : L'avocat "gagneur des procès"

قال : كلا ، فإن حقك في هذا اللقب لم يعد قابلاً للسقوط منذ أن نجحت في

قضايا فلان المشهور بالنحس ونكد الطالع ومن يتغلب على هذا النحس كله خاليق أن يستحق هذا اللقب مهما يخسر من قضايا لغيره ! . .

كنت قد بلغت ما أريد من تدليل النفس أولاً ثم من المتعة بهذه الشهوة التي أحسبها من بقايا غريزة حب التعذيب المركبة في طبع الإنسان والتي اتخذت في بعض الأحيان صوراً محزنة فكانت Sadism نسبة إلى ذلك الماركيز الذي زعموا أن شهوته الجنسية ما كانت لتَرْضَى حتى ينهال على أنثاه ضرباً فيُسِيل منها الدماء .

كنت قد بلغت ما أريد من هذا وذاك ومن أمر آخر هو التمهيد للخبر الحسن بالخبر السيئ ليكون وقعُهُ أقوى وأحب ؛ ولعلِّي قصدت إلى أمر أهم من هذه كلها هو إجراء هذه التجربة لأرى كيف يكون وقع النبأ على مثل الأستاذ العقاد فقد ألمت في بعض يومياتي هذه بما يسبق إلى ظن الأفراد وألسنتهم حين يخسرون دعاوَاهم من تَجَنُّ على القضاء ؛ ولقد أجريت التجربة : لم يبدُ من الرجل سخط على الحكم بل سبقني إلى تبريره بأن العقد ملزم ، وإنما اتجه سخطه كله فأفرغه على المصلحة الحكومية . . .

آن إذن وقد بلغت ما أريد أن يعرف الحقيقة ؛ قلت : فما قولك يا أستاذ في أنا قد كسبنا اللقب والقضية في آن واحد ؟ أجاب مبتهجاً : إنك تهناً حقاً فإن هذا المبدأ لو تقرر لأنقذ كثيرين من عنت هذه المصلحة التي لا بد أن تعدك منذ اليوم خصماً من خصومها ؛ قلت في نفسي : « لقد نهتني إلى أن موعد أداء القسط الثاني عن تلفون المنزل قد حان منذ أول هذا الشهر فلا بد أن أدائه قبل أن تستعمل المصلحة » حقها « في قطع المواصلات لتعييدها ثانية بعد اقتضاء خمسين قرشاً ! . . .

وفي الطريق لقيت الأستاذ العقاد فقال إن هذا الحكم جدير بأن ينشر أو ينشر عنه خبر . . . أحسست أن الرجل يريد تحية لي وخجلت من هذا الإعلان على حسابه فأبدت أنه « لا لزوم » ! . . .

## بورفؤاد فى صباح الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

بورفؤاد ! وما الذى قدم بى بورفؤاد ؟

إن ابن بطوطة لا يستقر ولا يطيل الثواء فى مكان من شغفٍ شديد بالسياحة وحنين لا يقاوم إلى المجهول . . ولكنه هذه المرة قادم فى عمل . . ومع ذلك فإن عمله ما كان يقتضيه أن يغادر القاهرة مساء الخميس ؛ كان يكفى أن يغادرها مساء الجمعة فيلم مع الليل ببورسعيد ويتوجه إذا كان صباح السبت إلى محكمتها فيترافع عن هذا المتهم الذى قضت عليه محكمة الاسماعيلية بالحبس شهوراً أربعة فى قتل بغير قصد ولا تعمد فاستأنف حكمها إلى محكمة الزقازيق فأحالت أمره إلى هذه الدائرة المتنقلة التى استحدثتها وزارة العدل منذ أساميع وقضت بأن تسير إلى بورسعيد مرة كل أسبوعين لتتظر قضاياها وقضايا جيرتها المستأنفة تخفيفاً عن الناس وإشفافاً عليهم من أن ينتقلوا هم إلى العدالة فى الزقازيق ؛ نظام أقرته وزارة العدل بالقياس إلى هذه المدينة وبالقياس إلى غيرها كالفيوم ودمهور ، وإن دمياط — كدأبها على القرون — لصابرة تنتظر . . .

كان يكفى أن يغادر القاهرة مساء الجمعة ، ولعله كان مستطيعاً أن يغادرها صباح السبت على متن هذه الطائرة التى يشغفه ركوبها وترضى مصريته مصرتها وتتسق مع رفعة آماله وتعالى مثاله ؛ ولكن الجو عظيم كعطاء « وولزى » غدار متقلب الأهواء غير مأمون الجانب ، والأمر يتعلق بمتهم يقف على حافة السجن والأمل فى تبرئته قليل غير أن الواجب يجب أن يؤدى أياً كانت النتائج ، ولعل رحمة الله قد ناطت بكلمات المحامى خفضاً من قدر العقاب أو وقفاً لتنفيذه ؛ وإن المحامى كينسى أن يقول كلمة فى دفاعه فيعود على نفسه يعنفها كل تعنيف ويتلوها أشد التلوّم ويستقر فى نفسه يقين بأن موكله كان لابد راجحاً قضيته لولا نسي هذه الكلمة والله يعلم أنها كلمة لا تقبّـم ولا تؤخر والله يعلم أن هذا هو حكم المحامى الصادق عليها قبل أن يدلى بدفاعه ولكن نسيانه قولها قد أضفى عليها كل هذه



الأهمية وحاطها بهذه الهالة الساحرة ؛ ذلك شأن المحامى بالقياس إلى كلمة أو نقطة فكيف إذا غاب عن متهمه وتركه بغير دفاع ؟ لقد حمّل البريد مذكرة مطولة ضمنها دفاعه وأرسلها إلى المحكمة تتقدمه بخمسة أيام ، ولكن المذكرات فيما يقولون ليست إلا كلاماً بغير روح ، وإن للكلمة المنطوقة سحرها العجيب على مدى الأجيال وفي مختلف الميادين ! . . ثم منذ الذى يكفل للمحامى ألاّ تتجاهل المحكمة مذكرة دُفِعت إليها دفعا بغير قرار يصدر منها وقبل أن تسمع فى الأمر مصرافة ؟ إن المحامى السكهل يكرر عمل المحامى المبتدئ وسيكرره إن قدر له أن يشهد الشيخوخة ، ذلك أنه فى تقديره عمل نافع للموكل : إن ذاكرته ووقت المحكمة لا يتسعان لقول كل شئ ، وإن محاضر الجلسات ليست فى أكثر الأحوال إلا ترهات تلميذ غبي ، وإن المحكمة حين يمثل أمامها الدفاع المكتوب ستأخذ نفسها بتمحيصه ، فإما قبلته وإما رفضته رفضاً لا تستطيع أن تسوقه بغير أسباب .

\* ° \*

الجو عظيم له نبوة ومعينة يالها معتبة . . . ولكن القطار الذى يسير يوم الخميس سيسير يوم الجمعة ، فما الذى يحملك من القاهرة قبل أوان الرحيل ؟ هو دعاء هذا البلد ، هو بعض حياتك الذى خلفته فى بورسعيد ! . . . فلا أعد إليها إذن ولا حيينها تحيتها من شرفتها هى لا من هذا المكان . . .

\*\*\*

بورسعيد فى مساء الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

كان ذلك منذ ثلاثة عشر عاماً يوم قال لك الطبيب إن فيك داءين يحتاجان إلى مبضع الجراح ، فأما أحدهما فلا ضير أن يبطل رحيله ، وأما الآخر فضيف سوء ، إما غلبته على أمره ، وإما تربثت معه فاستفحل خطره وغلبك أنت على أمرك . . .

كنت قد انتهيت من أداء امتحانك ، وكنت قد شبت عرماً وتقليماً وترجيماً في هذه الثروة العلمية الفنية الرائعة ، رُوة الزعفران ، وألمت ببلدك شهراً أو بعض شهر ، وطار إليك على أمواج البحيرة صيت هذا الجراح الإنجليزى القائم في بور سعيد ، فأخذت سمتك إليه وقد أعلنت أنك ذاهب لاستشارته ، وأضمرت أنك ذاهب لتسلم بدنك إلى مبضعه ، وأجرى الرجل العمليتين ذات مرة واستأصل الداءين ملحِقاً الهين بالخبث ، وأقت في مستشفى شهرًا ونصف شهر وحيداً إلا من هذا الفلاح الفج الذى أرسلته أسرتك ليكون مؤنساً لك ، فانتهر الفرصة وجلب معه ولده العليل الميؤس من شفاؤه فجعله في سرير إلى جوارك في الحجرة التى كان مفروضاً أن تكون لك وحدك .

ليتك صورت عواطفك آنذاك ! . . ليتك قادر على تصويرها الآن . . . لم تكن قد بلغت بعد التاسعة عشرة ، ولكنك كنت في أوج جدك ، وفي أوج أمك ، وفي أوج خلقك .

كنت صادق العاطفة ، صادق الوطنية ، صادق العطف على الناس . كنت تعمل ، وتعمل في سكون . . وكان لدانك وغير لدانك يدهشون لجلدك على العمل والإنتاج ، وأنت تدهش صادقاً من أنهم يدهشون . كنت تريد أن تكون شيئاً ، وكنت توقن أن ستكون شيئاً ، وكنت ترجو ألا تمضى عن الدنيا إلا وقد عملت لوطنك عملاً صالحاً . . كنت ما تزال بعد ذلك الفتى الذى طرح مدرس الإنجليزية عليه وعلى زملائه في السنة الثانية بالمدرسة الخديوية موضوعاً للإنشاء : « من أحب أبطال التاريخ إليك Your favourite character in history » ، فأقبل وكأنا يتحدى مدرسه يكتب عن مصطفى كامل ، فإذا ما أتم القول في بطله تلفت إلى نفسه وكتب ، وهو الحي ، في جرأة سافرة : « ولقد مات البطل ، مات في فبراير ١٩٠٨ ؛ وفي يوليو من ذلك العام نفسه قد خرجت إلى الحياة ، أترأ إحياء القدر بأن المولود الجديد هو تكملة البطل المفقود ؟ تلك عقيدتي ، وتلك غاييتي في الحياة . »

كنت ما تزال ذلك الفتى ، لم تزد خمسة الأعوام إلا جديداً يؤكده غروره ،  
ومديحاً يثبت يقينه ، وتحصيلاً يرهف مطامعه ويوسع الآفاق أمامه ؛ — مضى  
سعد إلى الأخرى وأمسى بطلك الأثير ، ولكن مصر التي عظم باسمها مصطفى  
وعظم باسمها سعد ، هي مصر الخالدة التي لا تتغير ، ولا يدرك حبك ذاتها  
فتور . . .

أيها الطامع في البطولة ، أيها المدخر نفسه لوطنه ، أيها السائر على درب المجد  
والخلود . . . إنك لتسقى نفسك للمرة الأولى في حياتك إلى مبضع الجراح ، وإنك  
لتتهيب الموقف وتغلو في تقدير خطورته ، ولكنك تقدم ، وإنك لتسأل الممرض  
في استحياء قبل أن تقع الواقعة أترى تنجح العملية ؟ فيجيب هذا القدم الثقيل  
ورأسه إلى أدواته يرفع فيها ويضع : « العلم عند الله » ! . . أيها القدم الذي لزم  
من حياتي خمسين يوماً ، إنك لا تدري وقع كلمتك ؛ أقبلت عليك في سؤال من  
يلتمس الاطمئنان ، وفي نفسي أن تجيب ضاحكا : « إن هذه عملية من عمليات اللهو  
لا خطورة فيها » ، أقبلت أسألك وقد هيأت نفسي لأصدق جوابك الذي أعددت  
أنالك فجاء الجواب مخيباً للأمل ، بل جاء الجواب مشبطاً للعزيمة ! . ولكنك  
تقدم لا تتردد ، لقد عزمتم في نفسك أن تكون العملية ولا بد أن تكون ، ولقد  
اشتد ولعك بهذا الشاعر الفرنسي الذي أسموه شاعر الفكرة الرومانتيكية ، لقد  
اشتد تأثرك بهذا الرواق الذي صور موت الذئب في بعض صورته الخالدة ، والذي  
أطلق على لسان بطله المحاصر تلك الأبيات التي ملكت عليك أمرك ، والتي  
ما فتئت تنفخها في وحدتك مسموعةً وغير مسموعة :

« الصياح والابتهاال والبكاء

كل ذلك مخجل على سواء

فانشط في أداء رسالتك مهما تكن ثقيلة وطويلة

في انتظار أن يدعوك الصوت إليه

عندئذ تحدد مثالي : ومئت بغير كلام ! . . » .



لا شكاة ولا تردد . . . ولكفك تنظر إلى موقفك متحسراً ؛ لأن اختطفك الموت ليأخذنّ عليك سبيل العمل لمجدك ولأسرتك ولوطنك ؛ إنك حريص على أن تحيا ، إنك تكره الموت لنفسك وللناس . . . ولكن من أنت حتى تعترض إرادة القدر ، ونظام الكائنات ؟

ونجحت العملية كأنما كان ممكناً ألاّ تنجح ! . . . وظهر لكبارك لشأنها في نص برقيتك التي أبرقت إلى أسرتك فقد كان حمداً لله على أن « نجحت العملية » ! . . . ولكن عملية نفسك قد بدأت منذ أن انتهى عمل المبعض . . . بدأت مع هذا القدم الثقيل الذي لا أدرى كيف استساغ جراح إنجليزى مثقف أن يجعله ملاك مرضاه ! وبدأت مع هذا المؤنس الذي لا أنس فيه ، وبدأت مع هذا الألم النفسى الممض الذى طويت عليه جوانحك لأنك لم تر إلى سريرك قريباً ولا صديقاً ؛ كنت رواقياً ولكنك بقيت إنساناً يمزقك الألم لأن قومك لا يقدمون فترام ولكنك لا تنطق ولا تشكو ولا تطلب بل إنك لتسرف فتكتب إلى والدك تتقدم إليه في ألاّ يحشم نفسه من أجلك عناء السفر ! . . . ومضت أسابيع وأقبلت والدتك وشقيقك الأكبر إبراهيم . . . قدما مع الفجر ، ركبا من أجلك الليل في هذه البحيرة التي تقترن في نفسك بالتاريخ والسحر والتي تصل مثواك بمثواهم فاستيقظت على فرحة لم تطل لأن الزيارة وجهٌ نهار . . . ويلم بنفسك ضيق شديد ولكنك لا تبدى ولا ترجو ولا تشكو . . . أتراها مهمتك في الحياة أن تمرض وحيداً فى انتظار أن يدعوك الصوت إليه ؟ وأى وحدة ؟ إنها الوحدة المشوبة بقدمٍ ثقيل وأنيس لا أنس عنده . . .

\* \* \*

أتذكر حزنك الشديد حين انتهى إليك نبأ إقالة الوزارة النحاسية الأولى فارتفعت حرارتك وقلق طبيبك ؟ أتذكر رسائلك الإنجليزية إلى تلك الصحيفة التي كان طبيبك يدفعها إليك كل يوم فتقرأ فيها ما تردّ عليه فلا تنشر الصحيفة لك رداً ؟ أتذكر يوم حمل إليك البريد خطاباً رقيقاً يبلغك الشكر من الرئيس

المُقال ويرجو لك الشفاء؟ أى غرٍّ فى الحياة كنتَ حينَ أحزنَ نفسك أنْ تجد الخطاب مكتوباً على ورقة من أوراق مجلس النواب ، وإنْ حمل طابع بريد كسائر الخطابات الشخصية . . . كان مقياس النزاهة فى نفسك لا يحتمل هذه القصاصة من قصاصات الدولة ولا يستسيغ أن يتناولها زعيم فيخط عليها خطاباً مهما يتصل سببه بالحياة العامة فهو خطاب شخصى ! . . .

وأخفيت الخطاب عن الناس لا زهداً فى الزهو وإنما خشيةً على الرجل أن تقتحم الأعين خطابه فتجرح الألسن نراهته . . . !

ما أحوجك إلى أن تضحك ضحكة تجلجل كصوت الموج الذى تشرف من مجلسك عليه . . . بل ما أشد حاجتك إلى أن تبكى من أجل كثير ، أن تبكى من أجل نفسك ، ومن أجل مثلك ! . . . أن تبكى من أجل غيرك ومن أجل وطنك ! . . . أليس حقاً إذن أن هذا البلد يطوى جوانحه على بعض نفسك؟ أليس مفهوماً أن تحنَّ إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تتوى منه إلى صدر حبيب؟ وفى ذلك المستشفى لهيت سفير الحمى بما حملت معك من روايات « شلر » ، لروح الأديب تحية وسلام فقد صرفتنى « لصوصه » عن ألم الجراح وسعار الحمى ، وملكت « لصوصه » على نفسى فلم أكد أغادر المستشفى إلى دمياط حتى أخذت فى تعريبها وأخذت فى ضعفى أُملى التعريب على شقيق محمد ولم أجد صبراً يتسع لمراجعة التعريب فأنا أريد أن أرى اسمى فوق عمل مطبوع ينشر فى الناس ، وأنا قد انتويت بينى وبين نفسى أن أكون معرب شلر فلا أضيعن وقتاً آخر فى « اللصوص » فإن قراء العربية فى احتياج إلى أن يقرأوا بعدها « الحب والدسياسة » و « ألعوبة القدر » و « ديمتريوس » و « فيسكو » وأنا قد انتهيت من قراءتها وجعلت للثلاثة الأولى ملخصات دقيقة وافية نشرتها بالفعل فى صحيفة البلاغ .

إلى المطبعة أيها الغر المتكبر الذى لا يسمح أن يعرض كتابه فى الكلية التى تنظمه . . . إلى الحزن إذن وليكن هذا المصير زاجراً لك عن الاسترسال فى تعريب بطلك الذى فتنك وفتنتك منه الاتجاه الوطنى الحماسى الخلقى الذى لازم ذلك

الدور من حياتك ! . . . ولتتصرم الأعوام لترى غيرك يعرب « الحب والديسية »  
وينشرها في الناس وفي نظارة الأوبرا حاملة عين العنوان الذي اخترته أنت ، ولتري  
آخر يعرب « فيسكو » ويجعل عنوانها « الطاغية » ولتطوّر أنت جوائحك على  
كثير فلو نجح عملك الأول لما وقفت عند حد . . . كنت في فورة نشاطك ، كنت  
مكثراً حتى في أوراق امتحانك ، حتى في خطاباتك إلى أصدقائك وكم ملك العجيب  
والدك حين رآك ترسل خطابين في آن واحد يحملان عنواناً واحداً وقد أوشك  
أن يمزقهما حمل ثقيل . . .

أليس حقاً إذن أن هذا البلد يطوى جوائحه على بعض نفسك ؟ أليس مفهوماً  
أن تحن إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تتوى منه إلى صدر حبيب ؟  
وأى شيء أعز من المثل الأعلى الذي تحطّم ؟ . . . وأى شيء آثر عند النفس  
من أملها الذي تهدم ، أو أحب إليها من ذكر بعضها الذي مضى وكان  
خير ما فيها ؟

\*\*\*

بورسعيد ، فبراير . . . في مساء ١٢ أبريل ١٩٤٠

نهض الفتى عن القبر ، قد نفّض على حافته أشجان قلبه وتخفّف بمناجاته  
من بعض وزره ! . . .

وكأنما أقبلت نفسه على الدنيا فطوّف في الطرقات يتملّى ويفكر . . . انطلق  
إلى أمام على هذا الرصيف الذي يؤثّر مصعداً البصر إلى هذا التمثال الضخم الذي  
يقف بين الشرق والغرب وبلغه فصعد الدرجات السبع : عدّها واحدة واحدة  
وأعجبه عددها كما أعجبه وضعها وقال : عظيم من عطاء الفن أحسن تخليد نفسه  
نخلده قومه وأنشأوا تمثاله آية من روائع الفن بمقدار ما أتيج له أن يفهم الفن :  
وجه طويل ملأ الحزم ما بين عارضيه فوق جسم ممثلي سامق ، ويمين تشير بأصبعها  
صوب البحر الأحمر وشمال قد نشرت صفحة . . . أتراها في خاطر التمثال مصوّر



القناة أم صفحة الحضارة ينشرها واصلُ الشرق بالغرب؟ ووسط الكليل الغاز القائم على بعض وجوه القاعدة قد خطت هذه الكلمة اللاتينية منسوبة إلى ربّ التمثال : "A Pareiri Terram Sentibus" ! تداعت الصور متزاحمة على خاطر الشاب : رأى ، في منظر ، الفلاحين يحفرون القناة تحت رقابة السياط اللاذعة كأنما تقمصت أبدانهم أرواحُ آبائهم بناء الهرم : حقق التاريخ القريب عذاب أولئك وروى الرواة غير متشبّتين وربما مغرضين عذاب هؤلاء الأقدمين .

ورأى ، في منظر ثانٍ ، حفلة افتتاح القناة وما كان من أجل شق القناة وعجب لقوم يبشرون للقرض من جديد !

ورأى ، في منظر ثالث ، حلم المهندس يتحقق وأمل الفراعنة ومحمد على الكبير يجوز الخطر إلى الوجود ، رأى الشرق يصل الغرب هذه الصلة الجميمة المباشرة ، ورأى مصر تصيب إلى الشر بعض الخير . . . ومرت أمام عينيهِ صورة الصباح من هذا اليوم حين عبر بورسعيد إلى بورفؤاد على هذا المعبر الذى جعلته شركة القناة صلة المدينتين وجعلت أجر العبور به مليمين اثنين للذهاب أما الأوبة إلى بورسعيد فبالجان . . . هذه البيوت الأنيقة يسكنها العمال وإن منهم لطائفة من المصريين تقل بيوتهم عن بيوت زملائهم الأجانب ولكنها بيوت حسنة على كل حال . . . وهؤلاء العمال الذين استبقوا مساكنهم في بورسعيد . . . ها هي ذى أعمدة الطعام يحملها إليهم صبية صغار من بيوتهم إلى مكان عملهم في بورفؤاد ؛ أخذته الغبطة حين رأى العمود يتألف من أوان ثلاثة ، فإن هذه الأواني لن تحمل البصل والزيتون الأخضر ولكنها تحمل في أغلب الظن لحما وخضراوات لابد أن تصيب منه ومنها أسر العمال كما يصيبون . . . بارك الله في الفن إنه يحمل الحضارة حيثما ذهب ويحمل الثروة حيثما حلّ ، والثروة محال أن تمضى دون أن تصيب منها سائر الطبقات بطبيعة العمل بل بطبيعة الأشياء لا بطبيعة الحقد الاجتماعى والكسل والتماس الرزق من السماء .

آيتها الشركة التى شهدت في الاسماعيلية آثار حزنك بعد حكم القضاء بالدفع

ذهباً . . ليت شيئاً قيماً من أسهمك بقى لهذه البلاد مدفوعةً أرباحه بالذهب  
أو بالورق أو بما دون الورق ! . .

\*\*\*

وكان ظن الفتى أن يأخذ في طريقه على هذا الرصيف الطويل الممتد حتى  
يتعب دون مداء ، ولكن رجلاً من الشرط قد اعترضه في لطف وأدب مقدماً  
عذره بأنه ينفذ أمراً ؛ وقعت لهجة الشرطى موقعاً حسناً من نفسه ، وانفالت  
راجعاً حتى بلغ شارع كتشنر فأخذ يقطع ذلك الطريق الرحب الممتد دون أن  
يؤمل إدراك غايته . . إنه يعرف هذا الطريق ، وإن عجبه لا ينقضى من أن يظل  
حاملاً هذه الشارة وهو خير طرق المدينة وأعظمها . هذا شارع كتشنر ، وذاك  
ميدان دلسبس ، وقد مرّ حديث تمثاله ، وعلى الميناء نُصبٌ تذكاري للجنود  
الزيلنديين والاستراليين في الحرب الماضية وتمثالٌ للملكة فكتوريا قد أقامه  
الرايا البريطانيون في بور سعيد فوق نافورة متواضعة وكتبوا عليه هذه العبارة :

The British subjects at Port Saïd hereby commemorate  
the 60<sup>th</sup> year of the reign of Queen Victoria — 1897.

لا بأس أن تحمل هذه المدينة دلائل هذا التعاون المصرى الغربى ، فإنها هي  
نفسها نتيجة هذا التعاون وعاصمة هذه القناة الواصلة بين الشرق والغرب ، ولكنها  
بعدُ المدينة المصرية الخامسة أو السادسة في كتب الجغرافية ، وإن كانت الثالثة في  
حقيقة الأمر وعند الذين يعرفون طنطا ويضعونها مطمئنى الضمير قبل الزقازيق  
مباشرة . . . ومدينةٌ هذا شأنها يجب ألا تُغبن فيها حصّة المصرية ، فتلك في  
الحق قسمة ضيزرى كما يقولون . . . ومع ذلك فإننا حين نظفر بحصتنا لا نحصر  
كل الحرص على إعطائها طابعنا ، فهذه مصلحة الكورنثينيات قد مُصّرت منذ  
قريب ولكنى إلى اليوم أقرأ هذه العبارة على ذلك البناء القائم في شارع سعيد :  
« مساكن حكم الكورنثينة » ؛ عبارة نقشت سنة ١٨٩٣ ، ومع ذلك فإن ذمتنا  
العربية اللغوية ما زالت راضية عنها وفي البلد جمع لغوى كريم ! . . وكيف لا تقبل

ذممتنا اللغوية ذلك وهى التى قبلت وما تزال تقبل أن تقرأ هذه العبارة على عربات بولمان « عربية الأكل » نعم عربية بيائن ، وإلا فما الفرق بين الحكومة النحوية وبين كلام العامة الذين يقولون « عربية » بياء واحدة ! . .

\*\*\*

وترى الشاب أمام مكتبة من هذه المكتبات الكثيرة التى لا يحتاج إلى وصفها بالإفرنجية لأنه لم يشهد إلا مكتبة واحدة عربية ! . . وقف أمام واجهة مكتبة من هذه المكتبات الأنيقة فوفقت عينه على هذا الكتاب « عبودية الجندي ومجدها » (١) إنما سحره اسم المؤلف قبل أن يلم بالمؤلف ، إنه شاعره الأثير « الفرد دوقيني » ! . . ما أدق المصادفات ! . . إنه ليهبط هذه المدينة التى تقترن ذكرها فى نفسه بذكر هذا الشاعر فيعترضه فى طريقه وكأنه يذكّره بنفسه ويطالبه بحقه عليه ، ويهز نفسه هزة قوية لتعاود سيرتها يوم كانت تتأثر وتتأثر به ! . . أقبل على الكتاب فاشتره فى حذب ظاهر ، ونقش اسمه عليه مقترناً باسم المدينة وتاريخ اليوم كأنما يحرص على جمع أجزاء هذه الصورة بعضها إلى بعض ويأبى أن تفوته سعادة الوجود مع هذا الشاعر فى هذه المدينة فى لحظة واحدة . . وإنه ليأخذ فى تقليب الكتاب فتزداد مسرته ويزداد إعجابه لدقة المصادفة . . إن الشاعر قد ضمّن الكتاب مذكراته عن أعوامه الأربع عشر التى سلخها فى الجنديّة ، إنها أعوام كانت تكون — فيما يقول — « هباء لو لم تصحبها عين يقظة ونفس قوية التأمل ، وخطر يختزن الصور حتى يحين حين إخراجها على غير انتظار » . . ما أحسن قول الشاعر ، أو الكاتب ، فى مقدمته :

« حين يكتب المرء عن نفسه تكون الصراحة خيراً ما يوحى إليه » (٢) .

إنه ليقلب صفحات أخرى فيفهم سر العنوان : فى الجنديّة مجدها ، مجد الدفاع عن الوطن ؛ وفى الجنديّة عبوديتها ، عبودية الضمير لما يأباه الضمير . . العبودية

Servitude et Grandeur Militaire. (١)

Quand on parle de soi la meilleure Muse est la franchise. (٢)



التي فرضت على ذلك القائد الفرنسي أن ينفذ أمراً بإطلاق النار على ألوف من الأسرى أثر الانتصار ، فنفذ الأمر كجندى ، ثم مات من الأسى كإنسان ! .. وإن الكاتب لا يعدم وسيلة للتوفيق بين الجندية والضمير : إن العبودية يجب أن تكون مطلقة ، والخضوع يجب أن تكون تاماً حين يكون الوطن في خطر ، حين يكون الأمر متصلاً بالدفاع عن حوزته ، فإذا ما بلغ جنده الأوفياء من ذلك ما يريدون ، وتم لهم النصر فلا ضرورة لأعمال الوحشية ، لأنها لا تكون عندئذ إلا أعمال انتقام يأبأها الضمير . .

لولا كسله لأقبل على هذا الكتاب يأكل صفحاته أكلاً لمّاً ؛ إنه يخاطبه ، إنه يتجاوب مع مشاعره ، إنه يتخذ موضوعه عبودية الجندية ومجدها . . والجندية هي بعض الحياة . . وهذه الحياة التي يعيشها والتي عاشها بين صفوف المحاربة وغيرها فيها حظها من المجد وفيها حظها من الرق ، ولكن أترأه مستطيعاً أن يوفق بين شطريها على نحو ما فعل الكاتب المحبوب ؟

أيها الشاعر العبقرى كم أود أن تتاح لي فرصة تعريب هذا الكتاب . . ولكنى سأرد نفسي إلى شيء من التواضع فأقصر أملى على قراءته كله . . .

ولأفنع في تحيتك بأن أجعل ختام يوميتى قولك في مقدمتك :

« هذه لوحة متواضعة لشرط غامض من حياتى ، لن أحاول أن أبدو فيه شيئاً آخر غير نفسى ؛ وإن الحوادث التي أسردها فيها لا تظهر عظمة كما كنت أحب لها ، ولكن ماذا نصنع ؟ إن المرء ليس حرّاً دائماً في اختيار الدور الذى يستهويه تمثيله ، والثوب لا نصيبه حتماً في أكثر الأوقات مناسبة لارتدائه . »

\*\*\*

القاهرة في ١٣ أبريل ١٩٤٠

عدت من بورسعيد . . .

ذهبت إلى محكمتها صباح اليوم حوالى التاسعة إلا ربعاً ؛ كانت قضيتى

الثانية والعشرين في قائمة طويلة من القضايا . . . سرني أن أرى الهيئة منعقدة فهي إذن قد أقبلت في الموعد القانوني ؛ سألت عن قضيتي فعلمت أن الهيئة طلبتها قبل دورها ولم ينبهها المتهم إلى أن محاميه سيحضر ولم تنبيه هي من تلقاء نفسها ؛ عجبت لهذا ، عجبت لقضية تطلب قبل دورها دون أن يلتبس ذلك محام وتحريت السبب فقيل إن عضو اليسار مريض قد اشتد به المرض وإنه يقيم في الجلسة على مضض وقد استدعى قاضي محكمة الاسماعيلية ليجلس مكانه فرأت الهيئة أن تصفي القضايا المحكوم فيها ابتدائياً من محكمة الاسماعيلية حتى يُفصل فيها قبل حلول قاضيه في الهيئة لأن من المبادئ المقررة عرفاً والعادلة والمفهومة ألا يشترك القاضي الذي أصدر الحكم المستأنف في الهيئة التي تنظر استئناف حكمه . ولكن لي مذكرة في القضية . . . ألم تكن كافية لتنبيه الهيئة إلى وجود محام عن المتهم أم تراها قد حسبت - والمتهم لم ينبهها - أن المحامي قد اجترأ بالمذكرة عن الحضور ؟

وقفت فاستأذنت الهيئة في طلب القضية رقم ٢٨ متجاهلاً ما علمته من الزملاء ؛ طلبها الرئيس ثم ما لبث أن قال : « نحن نظرناها وجعلنا الحكم آخر الجلسة » قلت : ودفاع المتهم ؟ قال : تفضل ترافع أما التلخيص فقد تلوناه ؛ لا بأس وترافعت . . . استطعت أن أكسب الإصغاء وأن أقول كل ما كنت أريد قوله رغم كثرة ميل الرئيس على العضوين خلال المرافعة وأردت أن أستوثق من وجود المذكرة فقلت في ختام مرافعتي إن النقطة القانونية واضحة توضيحاً أكثر في مذكرة أرسلتها بالبريد ولا أدري هل بلغت المحكمة ، فقال الرئيس : إنها في ملف القضية .

كانت الهيئة كيسة يسود الأدب خطابها للمحامين ولكنها يبدو لي أن عدد القضايا كان أكثر من الوقت ويبدو لي أن المرافعة الطويلة التي أدلى بها نائب وشيخ في قضية مخدرات نظرت قبل مرافعتي قد أخذت من المحكمة أكثر من الوقت الذي قدرته وقد اشتملت على كثير من التكرار ومن الكلام الذي لا يفنى والذي كان أصحابه يتنازLAN عنه بمجرد مناقشة الرئيس إياها بشأنه . وقد اضطر

الرئيس أن يقول للشيخ وكان هو المترافع الثانى بعد النائب : « لسه حاجة ثانية يا أستاذ؟ » اضطر أن يقول هذه العبارة أكثر من مرتين يريد أن ما يسمعه ليس إلا تكراراً لا جديد فيه ؛ لى الحق أن آسف للتصرفين معاً ، لتصرف المحامى يكرر ويضيع الوقت وتصرف القاضى يقاطع المحامى بهذا السؤال أو يتركه يترافع ليهمس فى أذن زميل .

تمت مرافعتى وقيل الحكم آخر الجلسة ؛ عدت إلى القاهرة ولست أدرى حتى الآن ماذا كان فى ذلك الآخر الموعود .

\*\*\*

### القاهرة فى ١٤ أبريل ١٩٤٠

دخلت قاعة جلسة محكمة عابدين الأهلية . . وجدت القاضى الهادى محتدداً فى مناقشة مع محامٍ يترافع ؛ لم ألبث أن فهمت أن هذا المحامى يترافع ضد زميل له فى قضية أتعاب . . إنه يزعم أن زميله — الذى لا أعرفه — قد استولى بطريق الإكراه الأدبى على جنيته واحد زيادة عن المقدم ! . . منذ الذى يلوم القاضى بل منذ الذى لا يشكر القاضى حين يسمعه يصيح فى وجه المحامى المترافع قائلاً : « أنا أفهم أن المحامى الذى يحضر ضد زميل يكون عنده كلام وجيه يقوله حتى يوجد المبرر لهذا الحضور » .

لك الشكر يا سيدى القاضى ؛ لقد كنت محامياً ناجحاً كفواً ، وإنك قد اقتعدت كرسى القضاء بمجدارة ، وربما بخسارة ، كنت إسماعيل مجدى المحامى فأصبحت القاضى إسماعيل مجدى . فلك الحمد من المحاماة على أنك لم تنسها ، وأنتك تتنصف لها من نفسها . كثيرون غيرك كانوا محامين وأمساوا قضاء ، فلقى المحامون منهم عنتاً لا يرون مثله من القاضى الذى لم يلبس الروب الأسود يوماً . . ظاهرة عند المتمعنين تفسيرها . . وقد يكون عند زملاء الأمس معاذيرها . . والتفسير والعذر كلاهما فى حيز علم النفس الذى يسع صدره كل شيء .



أيتها المهنة العجيبة . . يا مهنة العبودية والمجد في آنٍ واحد . . من فرّ من حرّ لظاك لم يسألْ حلو جناك ، ومن أغمض العين عن نارك تسمّرت عينه الأخرى فوق جنتك . . بحمدك يثير الغبطة ، والراحل عنك لا يلبث أن يحنّ إليك ويغبط المقيمين في رحابك . . ومن بعد يبدو رواؤك أبهى مما هو في الواقع . . والقاضى تجرح كرامته كلمة من مقنّش . . والقاضى تؤذى عاطفته جملة ترد على أقلام زملائه الذين نظروا حكمه المستأنف إليهم ، أو نظروا طلب النقض المثار ضده . . في طبيعة الإنسان الذى كبت الغيظ وطوى الجوانح على غضاً أصابه من فوقه أن يفرج عن نفسه ، أن يطلق هذا التيار المحبوس من عقاله لينصبّ في مجرى أكثر انخفاضاً من مستواه . . ولكن تيار الغضب قد ينطلق انطلاقاً طبيعياً عادلاً ، وقد يصادف أهلاً لا يقوّمه غيره . . وما لى لا أكون منصفاً فأقترض أن من قضاة اليوم زملاء الأمس ، من يستبقى لمهنته القديمة إعزازها ، وذلك مصدر اشتداده حين يراها أحياناً تمرّغ في الوحل بأيدي فريق من بنينا ؟ ..

\*\*\*

### القاهرة في ١٨ أبريل ١٩٤٠

يا بور سعيد تلك قضيتى الأولى في رحابك ، جاءنى الخبر أنى قد رجحتها . . تلك إحدى القضايا القلائل التى يظهر أثر الدفاع فيها حاسماً ؛ إن البراءة التى قضت بها المحكمة ليست إلا ثمرة لمجهود الدفاع فى مذكرته ومرافعته . . حفظت لى ودك يا بور سعيد ! ..

ولقيت النبأ ، قرأته فى خطاب زميل ، وكان عندى صديق يزورنى فلحظ على وجهى شيئاً بعد إذ فرغت من قراءة الخطاب وسمعته يخاطبني قائلاً : « لا تحزن » ما عرف من موضوع الخطاب شيئاً ولا سمع بالقضية ، ولكنه قال ما قال . إذن فهو وجهى الذى أوحى إليه قوله . . عجيب ! .. وإذن فأنت تلقى نبأ فوزك بالابتئاس .. لم يكن حزناً ما وجدت ، ولكنه كان تأملاً أسود قريباً إلى الحزن .

كان سؤالاً من النفس إلى النفس : أيها المحامي الذي سخرّ منه وقانونه لتبرئة متهم ، أترك اليوم راضياً عن نفسك وقد ظفرت بما تريد ، أم تراك آسفاً لأنك أهدرت دم قتييل وأغلقت باب التعويض في وجه ذويه ؟ حرية متهم — ولتكن حرية برىء — في كفة ، ودية قتييل في الكفة الأخرى ؛ أيهما يرجح في موازينك ؟ من أدراك أن أم الغلام ليست في حاجة إلى بضعة جنينها ترقأ دمعها إن استطاعت وتكفل لها الرزق شطراً من زمان ؟ من أدراك أنها لم تكن تعيش على أمل ركزته في هذا الغلام الناشئ الذي اغتالته سيارة موكلك في منتصف العقد الثاني من حياته ؟

ولكن عزاءك معلق بأمل : إن القضية لم يكن فيها مدع مدني يطلب التعويض عن دم القتييل ، وإن الحكم الجنائي النهائي قد صدر في خصوص الدعوى الجنائية ، فلعل أسبابه أن تترك ثغرة لأولياء الدم ينفذون منها إلى حقهم المدني إن هموا باستيدائه أمام المحكمة المدنية ؛ إن الحكم الجنائي فيما يقولون مقيّد للقاضي المدني ، ولكن هذا القول لا يصدّق على إطلاقه ؛ إنه يقيده بمقدار ما حكم به ، وقد تسمح أسباب البراءة بمناقشة المسؤولية المدنية ابتداءً .

أيتها المهنة يا ذاتَ المجد وأخت الاستعباد ، كيف تجمعين بينهما في غمد واحد ، وكيف تلهين بإقامة أحدهما في وجه صاحبه في الزمن الواحد والحادث الواحد ؟ هذا هو المحامي لم يكذب زهو بما كسب حتى ران على نفسه إحساس الضعة ، إحساس الذلة والرق حين وجد منه يسخر لإغلاق ثغرة الأمل الأخيرة في وجه أرمل شكلي . .

جنديّة . . وجنديّة . . وتلك هي الحياة . .

\*\*\*

القاهرة في مساء ١٩ أبريل ١٩٤٠

ما زال في نفسي أثر ما دار بالأمس في جلسة الدائرة . . .

إن ما حدث قد صد نفسى حتى عن الكتابة ، ولو فى وصفه وتسجيله .  
كانت القضية دعوى رفعتها لموكل أمام الدائرة الجزئية مطالبةً بنحو سبعين  
جنيهاً ، فقضت بجميع الطلبات بعد جلسات طويلة متعددة ، وبعد مجهود قضائى  
مشكور ، توجه حكم متين الأسباب . واستأنف خصمى فى اللحظة الأخيرة ،  
تعمد هذا لأن الحكم الابتدائى كان مشمولاً بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ،  
وموكل الفلاح صاحب المصنع الريفى البسيط قد قصرت يده عن دفع الكفالة ،  
فكان حتماً أن ينتظر صيرورة الحكم نهائياً ، أى الفصل بتأييده استئنافياً قبل  
أن يستطيع تنفيذه .

وعرضت القضية للمرافعة فى جلسة أمس . ترفع محامى المستأنفين ، وقد كان  
حضرة الزميل النائب الأستاذ م . غ ، ثم جاء دورى فاستهللت بالتماس الفصل  
السريع فى القضية ، لأن تنفيذ الحكم معطل لما أبدت من فقر الموكل ؛ ثم قلت  
إن الدعوى محتاجة إلى شىء من البسط والتفصيل ، لأننا بصدد معاملة تستر فى  
ثناياها رباً غير مشروع ، وإن النائب الذى تقدم إلى وزير المالية يسأله : ألم يئن  
الوقت لإنشاء بنك للتسليف الصناعى أخذاً بيد الصناعة ، فى حاجة إلى أن يطلع  
على مثل هذه القضية ليرى أن إنشاء هذا البنك مطلوب ، لا لتشجيع الصناعة ،  
وإنما لانتشالها من وهدة الربا الفاحش الذى يتشكل بأشكال مختلفة ، والذى  
سرت عدواه من بيئاته الأولى إلى بيئات ما كان له أن يترعرع فيها

ثم أخذت فى تصوير منشأ القضية بأن موكلى صاحب مصنع صغير للألبان ،  
وأن صناعته تحتاج بطبيعتها إلى المال السريع لتحويلها ودفع أثمان اللبن أسبوعاً  
فأسبوعاً مع النفقات اليومية ، وهو لا يستطيع أن يبيع بضاعته بسرعة وإن  
استطاع فبشمن بخس ، ولهذا نشأت حاجته إلى أمثال خصمه ممن يتخذون شكل  
التجارة وشكل الوكلاء بالعمولة ليودع البضاعة عندهم ويسحب عليها بعض ثمنها  
حتى إذا نضجت للبيع وتحسّن السوق باعها .

كان الرئيس يحسن الاستماع ، فلما بلغت ذلك قال بهدوء : « إن المرافعة



التي نسميها هي مرافعة اجتماعية ، والمرافعات الاجتماعية قد تكون ضرورية لمعرفة التكيف ولكنها لا تغني عن الدليل ، فما الأدلة ؟ » .

كانت المقاطعة قاسية وغير منتظرة ومفاجئة ، لأنه كان يحسن الإصغاء إلى ، وكان زميله الفاضل أشد منه إصغاء واهتماماً . وقد كنت حضرت مرافعتي على نمط خاص متسلسل ، تسلمني نقطة إلى نقطة ، وكان لا بد من هذا الكلام الذي قلته ومن كلام آخر يليه ، ليستطيع القضاة أن يفهموا وجهة نظري ، وبلغوا في جلسة بهذه القضية المتضخمة بأوراقها ، خصوصاً أن القضية لم يكن بها عقد اتفاق ولم تكن بها ورقة محاسبة ، وإنما قامت على واقعة استطعنا إثباتها ، وهي أن موكلتي سلم للخصوم عدداً من صفايح الجبن وتسلم منهم كمية من النقود ، وكان كلا الأمرين على دفعات ؛ وقد أكملنا هذا بقرائن ودلالات تؤدي إلى إثبات أن التسليم كان على سبيل الوكالة بالعمولة ، ثم حلت هذه العمولة وقلت أنها إن كانت بريئة وجب ألا تزيد عن رقم معقول عيّنناه في الدعوى وخصمناه وإلا كانت سارة لربا فاحش ، واستندت إلى أن المشرع نفسه قد فطن إلى هذا فنص في المرسوم بقانون المحفض لسعر الفائدة والصادر سنة ١٩٣٨ ، على أن كل « عمولة » تستر الربا الفاحش لا تعتبر ! . . .

ولأن الخصوم قد أنكروا أنهم تسلموا البضاعة على سبيل الوكالة وزعموا أنهم تسلموها على سبيل الشراء مع أن المبلغ الذي دفع عن كل صفيحة كان رقماً ضئيلاً ، صار من الواجب التصدي لخصومنا وبيان نوع معاملاتهم ؛ وصار من الواجب بسط الظروف التي ترغم أمثال موكلتي على التعامل معهم دون تحديد كتابي دقيق ، لتستطيع المحكمة أن تقدر هل هم قد اشتروا مني شراء حراً كما يزعمون ، أو هم قد تسلموا مني على سبيل الوكالة بالعمولة أو على سبيل التسليف بفائدة يجب أن تكون في حدود القانون ، سواء أسميت عمولة أم سميت فائدة .

كان لا بد من هذا كله ، ولكن مقاطعة الرئيس مشفوعة بمقاطعات متعددة من محامي الخصوم — واعترف بأن الرئيس نبهه إلى عدم جوازها — قد قطعت

سلسلة الدفاع قطعاً ، واضطرتني إلى أن أقفز إلى الكلام في التدليل المادى على أنهم لم يشتروا وإنما تسلموا باعتبارهم وكلاء ، ولم تكن الأدلة حاسمة بنفسها ، فقد كانت محتاجة إلى المقدمات وإلى التفصيل والتسلسل ، ولهذا قال الرئيس : إن المعاملة بدأت فوضى ! قلت : نعم بدأت فوضى ! . . قال : وما الذى منع موكلك من أخذ ورقة ؟ قلت : هو الفقر والاحتياج وطبيعة الصناعة ، وشفت هذا بملاحظة لم أندم عليها فقلت : « وهكذا رجعنا مضطرين إلى المرافعات الاجتماعية ! » . وكما قد احتكمنا أمام الدرجة الأولى إلى دفاتر الخصوم أنفسهم فأبوا تقديمها فسجلت المحكمة الجزئية عليهم هذا الامتناع ، فلما مثلوا فى الاستئناف تعللوا بأن الدفاتر بعيدة فى بلاد أخرى ، فقدمت للمحكمة شهادة من السجل التجارى ليس فيها ما يدل على أن للخصوم محلا تجاريا آخر فى تلك البلاد الخارجية .

وأخيراً قررت المحكمة أن تصدر حكمها آخر الجلسة ، وقد انصرفت أسفاً محطم الأعصاب ، متعجباً من أن تصدر هذه الملاحظة عن رئيس كان محامياً . . . . .  
ليكن ما يكون ، ولكن ليعرف القضاة الأهليون أنهم هم المسئولون الأول عن الوصول إلى هذه النتيجة التى لاحظها الكثيرون ، وهى أن المحاكم الأهلية كادت تخلو من المرافعات . .

ولست أريد المرافعات ذاتها كفن جميل ، وإنما أريدها أيضاً لأنها تجلو الحق وتضع أيدى القضاة على نخاع الموضوع وتلخصه لهم ، وتجعل مهمتهم فى المراجعة مبسطة معبدة الطرق .

وطوبى لمصر يوم يعلن القضاة فيها ترحيبهم بالمرافعات الاجتماعية ويشجعون المحامين عليها ، ويشكونهم لأنهم يقصرون فيها ! . . .

طوبى لمصر يوم يعرف القاضى أن مهمته أن يوجه التشريع بما يبدى فى أسباب حكمه ، وأن مهمته ليست مجرد مهمة قضائية ، وإنما هى مجموعة متشابهة لإحداها المهمة الاجتماعية .

## القاهرة في مساء ٢٠ أبريل ١٩٤١

سألت اليوم عن الحكم في القضية التي تحدثت عنها أمس ، هو التأييد وإلزام  
المستأنفين بمصاريف الاستئناف ، ثم بمائة قرش أتعاباً للمحاماة !  
الحكم في صالحنا إذن والحمد لله :  
ولكنه لا يؤثر فيما كتبت ؛ إن انتقادی كله ما يزال مبرراً ، بل لعله قد  
ازداد بالحكم وضوحاً . . .

\* \* \*

أما الأتعاب ، أما قَلَّتْها ، فقد كدنا نألفها حتى أوشكت أن أنهى هذه اليومية  
أو هذه الملاحظة بغير عرض لها . ولو كان الخصوم فقراء يُعَيِّمُهم أن يدفعوا أتعاباً  
محترمة لتقدّم العذر بين يدي المحكمة ، بل لوجب الثناء عليها ، ولكنهم في  
الحقيقة أغنياء أغنياء ، فتي يرتفع مستوى الأتعاب في قضائنا الأهلي ؟  
أقسم لقد تولاني خجل شديد حين كنت أمام موكل إسباني اختار التقاضي  
أمام المحاكم الأهلية بعد معاهدة مونترو ، وكنا بصدد تصفية حكم صادر له ضد  
موظف كبير سابق ؛ كان المبلغ المحكوم به نحو ثمانين جنياً ، وكانت الأتعاب  
المحكوم بها جنياً واحداً ! . . هنا قال الرجل الأسباني بعريته المحطمة : « عيب  
جنیه واحد عشان راجل ! » ثم قال إن المحاكم المختلطة التي كان يرفع قضاياه إليها  
من قبل كانت تحكم في مثل هذه الدعوى عینها بعشرة جنيهات أتعاباً ، ولم يستطع  
خصمه نفسه أن يمارى في صدق هذه الملاحظة .

\* \* \*

## القاهرة في ٢٠ أبريل ١٩٤٠

منذ عامين اثنين مات أستاذي الجليل الشيخ أحمد السكندري . للرجل في نفسی  
معزة ، وذکراه في نفسی تتجدد ، على الأقل في المناسبات :  
نبشت مذکراتي القديمة المهمة ، قرأت فيها ما يأتي :



القاهرة في ٢١ أبريل ١٩٤٨

شيعت بعد ظهر أمس المغفور له الأستاذ الشيخ أحمد السكندري عضو الجمع اللغوى . كان الفقيد أستاذاً لى وأنا تلميذ «بالسنة الثانية سادس» بالمدرسة الخديوية ، كنا نُحسّس بقلوبنا الصغيرة أن الرجل أكبر منا كثيراً ، وأكبر من باقى المدرسين الموجودين بالمدرسة ، أكبر بعلمه ، فقد كان بينهم من يفوقه بعشرة أعوام أو أكثر ؛ كنا نحس ، بغير أن يتكلم ، أنه مضطهد وأن الخديوية ليست مكانه ، وهكذا كان ؛ كان مغضوباً عليه هو وزميله فى التدريس والفضل ، الشيخ مصطفى العنانى ، فأبعدا من دار العلوم إلى الخديوية وعهد إليهما ، لا بالتدريس لفصول البكالوريا ، بل بالتدريس للفصول المبتدئة ؛ وهكذا كان من حظى أن ألقى دروس العربية فى السنة الأولى على العنانى وفى السنة الثانية على السكندري .

كان الرجل فياضاً تضيق نفسه بنطاق البرنامج ، فيحدثنا أحاديث شتى فى متنوع ميادين الثقافة العامة ، وما زلت أذكر كم تبسمت فى نفسى عندما سمعته يقول لى : « إن بلادكم دمياط وعندكم البحر ، فاذهب وقف على شاطئه وصيحْ واخطب حتى تعتدل رأؤك التى تنطقها غيناً أو لا تنطقها راءً مضبوطة ، فقد كان ديموستين الخطيب اليونانى الشهير لا يحسن النطق فأخذ نفسه بالمران على شاطئ البحر يخطب للهواء ويرفع صوته فوق ضجيج الموج حتى صار من أخطب الخطباء » .. ! . لقد تبسمت لأنه رحمه الله عاش ومات وراؤه غين أو راء غير مضبوطة .. ! . ربما لم تكن بلادهم قريبة من البحر ، وإن انتسب لعروس الأبيض المتوسط .. ! . ولكنى رأيت فى الصيف الماضى على شاطئ رأس البر ، رأيتهم متكوماً فى عباءة سوداء ومتمدداً على كرسى من القماش طويل فى الكازينو القائم على اللسان بالمصيف ؛ وفاجأته ، فهب الشيخ واقفاً وأخذ يتحدث حديث الحافظ الواعى ، الملم أدق الإلمام بما يتحدث فيه من شئون ، وكان معى عراقى قدمته إليه هو المرحوم الأستاذ محمود السيد سكرتير المجلس النيابى والكاتب القصاص ، فظل يحدثه عن العراق جغرافياً كأنه زاره بنفسه — ولم يكن حتى ذاك الحين قد

زاره — وكأنه قد حفظ مواقعه وطابق بينها وبين مسمياتها القديمة ؛ كان يتحدث حديثاً غريباً بالنسبة لى أنا الذى مكثت فى العراق أكثر من سنة ، وكل حديثه من الكتب ومن كتابات الجغرافيين والمؤرخين ! ! . وقال لى المرحوم وهو فى مجلسه برأس البر : « لقد فرغت من كتاب جديد ثم هربت إلى هنا لأكتب مقدمته » ورأيت الأوراق فى يده ، ولكنى لم أستطع أن أتلو منها شيئاً ، لأن خطه ، رحمه الله ، كان رديئاً جداً ، كان أردأ من خطى ! . .

ولقد سرت أمس فى جنازته ؛ ذهبت قبل موعدها بنحو نصف الساعة ، فكان السرداق شديد الازدحام ، وجلست فى أقرب مكان خال يقع فى أول المدخل ، وجاء الوزيران لطفى السيد وعبد العزيز فهمى جلسا فى كرسيين بجوارى ، وألح عليهما أخوه عمر السكندرى فى أن ينتقلا إلى الداخل فأصرا على الإبقاء ؛ وسنحت لى فرصة التفريس فى الرجلين : كان لطفى السيد ساهماً فى التفكير مطرقاً إلى الأرض كأنما يفكر فى النهاية ، وكان عبد العزيز فهمى كثير الكلام ، حتى لقد سأل أخا الفقيد عن مرضه والأطباء الذين عالجوه ، كأنما كان يستصعب المصاب ، وكأنما كان يحس — أو يريد أن يحس — بأن الموت جاء قبل أوانه ، وأن تمت تقصيراً من ناحية الأهل أو الأطباء ، ولكنى سمعت أخا الفقيد يقول : « كنا فاكريها شوية انفلونزا ، ولكننا عملنا كل حاجة » .

وحضر الدكتور طه حسين فأخليت له مكانى وجلس منفرداً ، إذ لم يكن لى جواره كرسي خال . ثم سارت الجنازة ؛ كانت طويلة جداً ، وظلت محتفظة بطولها رغم امتداد الطريق ، لأن طلبة دار العلوم شأؤوا أن يدوروا ليعرجوا بالجناز فتسير أمام مدرسة دار العلوم ليهتفوا قائلين : « دار العلوم تحييكم يا فقيد الإسلام ، دار العلوم تبكيكم يا فقيد العرب » .

وفى الطريق قال الدكتور طه : « كان أستاذك يا عبده ؟ » قلت : « نعم ، فى السنة الثانية فصل سادس بالمدرسة الخديوية » ، قال : « نعم ، كان يضطهده هو والعنانى المرحوم على بك عمر فى ذلك الوقت » . وتكلم الدكتور طه عن

الفقيد فقال : « كان مظلوماً في العهود المختلفة ، أُعطى أقل مما يستحق ، هو نموذج نادر من النوع القديم من الدارسين الدائنين على الحفظ والاستيعاب والجد وكان رغم عدم إلمامه باللغات الأجنبية يجعل أخاه أو غيره يترجم له كل ما يكتبه المستشرقون حتى يكون Au Courant ، كان رجلاً طيباً » .

سار الدكتور طه المسافة كلها حتى مسجد السيدة زينب ومن ثم ركب سيارة من سيارات الأجرة إلى منزله بالزمالك » . ١ . هـ .

\*\*\*

### الفاخرة في ٢٥ أبريل ١٩٤٠

أمور كثيرة أحسب أن الأوان قد آن لتحديد ما بيني وبين نفسي . آن لي أن أضع دستوراً يبين الحقوق والواجبات ، وينظم الصلات بين هذه الأنفس القريبة المتعارضة ، التي تسكن إقليماً واحداً يسمى « أنا » .

أقبل شخص لا أعرفه ، قد منى إلى نفسه وقدمته إلى بطاقة من موظف حكومي يعرفني له قدم في الصحافة والسياسة ؛ وبدأ الزائر حديثه : إن ابن عمه من تلك الأسرة الطيبة بالحلة الكبرى ، إن أرضه مستغرقة بالاختصاصات والرهون وإنه قد لقي مشترياً لهذه الأرض يريد شراءها بعد تطهيرها من الحقوق ؛ وهو قد أنجز مساومة الدائنين جميعاً فنزلوا عن بعض ديونهم ، وبقي دائن واحد عرف من أبحاثه أنني محامي ، وقد حاول التفاهم معه فاستغلق فهمه فيما يقول ؛ هو إذن يريد أن أقنع الرجل بما أقنع أنا به ، وهو يضع الأمر هذا الوضع الواضح : إن الأرض مستغرقة بالحقوق ، وأن تشبث الدائن بموقفه لن يضمن له استيفاء شيء ، فمن الخير أن يظفر بقيمة مهما تكن . وأظهر أوراقاً تبين ما أشار إليه من استغراق ثم أخذ يشرح ويفيض ، وفي ختام حديثه قال : « ونحن إخوان ومستعدون لدفع ما تطلب من أتعاب » ! . هنا ركبني شيطان ، فنسيت أن الرجل زائر ، وأنه يحمل إلى بطاقة رقيقة ممن يطمع في شفاعته عندي ؛ تجهمت وسألته من يظنني



ومن أى الأنواع يحسب ذمتى ؟ تلثم الرجل وقال أليس هذا العمل مجهوداً ؟ وهل سينقذك الدائن مقابله ؟ قلت له ليس هذا من شأنك ، ولكنك قد أخطأت حين حسبت أن تؤثر فى بأتعاب ، وإن عليك أن تعتذر وتستحب كلمتك ! . . . قال : « قد سحبتها » فكأنما انقضى كل شيء ، فعدت أصغى إليه ووعدته أن أخطب موكلى ! . . .

وانصرف الرجل ؛ سألت نفسى أى غضاضة فيما عرض ؟ إن الغضاضة أن يكون الأمر الذى يتحدث فيه الرجل عملاً عهد به الدائن إليك ؛ ولكن هذا الدين لا علم لك به ، فهو دين قديم قد نشأ قبل أن تكون محامياً ، وهذا الاختصاص قد أنجزه له محام مختلط ، وأنت لم تكن تعلم عنه شيئاً قبل أن يزورك هذا الزائر . إذن فالوضع الصحيح للمسألة أن زارك هو الذى يوكلك ، وأن الدائن هو — فى هذا الخصوص — خصمك ! . . . لا غضاضة إذن أن تقبض أتعاباً ، وأن تحاول ما استطعت أن تظهر بأحسن حل يوافق المدين ولو على حساب الدائن ! هذا أمر ؛ والأمر الثانى أن الرجل لم يكلفك شططاً : لم يطلب إليك أن تكذب الدائن ، لم يطلب إليك أن تفتيه فتيا مدخولة ، وإنما عهد إليك فى أن تقنعه على ضوء ما تقنع به ، فلا غضاضة فى أن تقبل منه أتعاباً حتى لو كنت موكلًا من الدائن — لا من المدين — فى هذا الأمر بالذات ! . . .

عجزت نفسى الدنيا عن أن تقنعنى بدليلها الثانى مجرد إقناع ، ولكنها أفلحت فى إقناعى بحجتها الأولى كل إقناع ؛ غير أن نجاحها ظل مجرد نجاح نظرى فقهى فى عاجزة وستبقى عاجزة عن أن تعطى هذا الاقتناع نتيجة العملية ، ستبقى عاجزة عن أن تجعلنى أقول : « نعم » وأن تجعلنى أقبل هذه الأتعاب ! . . .

حسن ؛ ولكن هل تحسب أيها الغر المسكين أن هذه الحنبلية الحديثة تجد من يصدق وجودها كالأفلاطونية الحديثة ؟ أقسم أن موكلك الدائن سيعتقد — إن تخاطبه فى الأمر — أنك صاحب مصلحة ؛ وأقسم أنك لن تجد من أصدقائك من يصدقك حين تنهى إليه هذه القصة ! فيم إذن قد انتويت أن تخاطب الرجل ؟

ولم ترفض هذه الوساطة التي لن تجلب لك خيراً وهي فيما تعتقد ستعود عليك بالظينة؟ إنك لا تستطيع أن تجيب!.. ولكنك لن تتخلى عن هذه الوساطة!.. إنك ما زلت أنت.. تضع نفسك مواضع الشبهات عالماً عامداً دون أن تفقد لنفسك شيئاً... تدافع عن هذه الشخصية السياسية أو العلمية أمام عدوها أو منافسها لتفقد عطف هذا العدو أو المنافس، فإذا جاء دوره دافعت عنه في غيبته أمام الشخصية الأولى لتفقد عطفها هي الأخرى.. ورأيك لنفسك وفي نفسك لأنك عندها فوق ظنون الناس وآرائهم... أنت الشيعي «عبد الحسن» في نظر السنة، وأنت السني الغالي في نظر الشيعة.. أنت المتعصب للشيء وضده.. أنت العدو للرجل وخصمه.. أنت مجمع المتناقضات ولكنك في الواقع من الأمر لست عدواً إلا لشي واحد هو نفسك... أنت صانع الخصوم مبدد الأصدقاء، أنت الواضع نفسه في مواضع الشبهات فلتلقَ جزاءك العدل «ولتستهم ولا أجر لك»!..

\*\*\*

### الفاخرة في ٠٠ مايو ١٩٤٠

أقبل هذا الشيخ الشهم الوفي يدعو إلى شاي يقيمه المحامون توديعاً «لرئيس»... هل يعبر هذا التعبير إلا طراز الهلباوى؟ رئيس محكمة استئناف مصر قد بلغ سن التقاعد والنعيب السابق يدبر حفلاً لتكريمه.. أنقذت العهدة رسم الاشتراك نصف جنيه وأداه مثلي بعض زملاء... ولكن الأستاذ النقيب قد غادر القاعة وبدأ فريق آخر يعارض الفكرة ويعلن أنه يكره المحامين أن يكرموا محمود باشا فهمي يوسف لأنه كان يعارض في فسخ باب النيابة والقضاء أمام أسرة المحاماة!..

لم أناقش صحة «الالتهام» ولكنني لم أرها تغير رأيي.. إن الرجل إن عارض فعن رأي وعصبية للقضاة... إنه كان يعلم أن يوم تقاعده وشيك الحلول فليس

يضير شخصه أن يملأ المحامون كراسى النيابة والقضاء . إذن فللمرجل رأى ، وهذا  
الرأى قد صوروه على ما رأينا فى غيبة الهلباوى لا فى حضرته . . فلم لا تتسع الصدور  
لتقبُّل الأفكار ولم لا يتسع الأفق أمامنا فنفهم وجهة نظر غيرنا ونقدر بواعثها ؟

\*\*\*

### القاهرة فى ١٢ مايو ١٩٤٠

كنت اليوم فى محكمة الأزبكية . . . بين القضايا التى نظرتها المحكمة دعوى  
رفعها نذل من خدم أحد المشارب المشهورة يطالب صاحب سيارة بتعويض عن  
إصابة أحدثها سائقه ؛ سأل القاضى محامى المدعى عن عناصر التعويض فقال : ثمانية  
جنيهاً أجر الطبيب المعالج + خمسة جنيهاً مرتب الشهر الذى تعطله المصاب  
خلال العلاج + خمسة عشر جنيهاً هى مقابل « الپوربوار » الذى كان خليقاً أن  
يقبضه من العملاء خلال ذلك الشهر ! . .

وشهدت بعد ذلك صديقاً من رادة هذا المشرب يعمل فى بعض مصالح  
الحكومة بمرتب قدره ستة عشر جنيهاً ونصف جنيه . . لم أملك نفسى عن أن  
أداعبه على أساس هذه الموازنة الناطقة بين مرتبه ، ودخل المدعى الذى يقوم على  
خدمته . . .

ليتنى أعرف رأى المحكمة فى هذا التقدير ، فهى قد أرجأت النطق بحكمها  
إلى آخر الجلسة . . .

\*\*\*

### القاهرة فى ١٥ مايو ١٩٤٠

مهنة العبودية والمذلة ، ومهنة المسئوليات الجسام فى غير حرية . . أى مجد أجد  
اليوم فيك ؟

تهمة قتل خطأ قضت فيها محكمة تلا بالإدانة ، واستأنف المتهم وعُهد إلى



بالدفاع عنه أمام دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة شبين الكوم . . الجلسة الأولى اليوم وقد عهد إلى بالقضية أمس الأول ، المتهم مطلق السراح ، قدّرت التأجيل ، ولكنني رأيت السفر بنفسى وقرأت القضية على سبيل الاحتياط . . استيقظت مبكراً لأستطيع أن أدرك قطار السابعة والثلاث ، فكان على أن أغادر منزلى بالدق في وقت مبكر جداً واضطرت إلى أخذ تاكسى من أقرب محطة إلى ، وأدركت المحطة في السابعة والعاشره ويمت إلى مكتب البرق القائم فيها فأصدرت برقية إلى رئيس الجلسة قلت فيها إني ألتبس — نعم بهذا اللفظ — حجز القضية حتى أصل المحكمة . . ووصل القطار في موعده بعد ساعتين ، وأخذت عربة أبلغتني المحكمة بعد ثلاث دقائق ووجدت الهيئة في استراحة ؛ سألت كاتب الجلسة عن القضية فقال إن رقمها ١٧ في الرول ، وإنها قد حكم فيها حضورياً بالتأييد ؛ استأذنت على الهيئة ودخلت فلقيتني لقاءً حسناً ، وسألت عن القضية فقال الرئيس أنها قد فصل فيها بتأييد الحكم حضورياً لأن المتهم حضر .

— ولكنني أرسلت برقية أرجو فيها حجز القضية ريثما أصل .

— إن البرقية وصلت وهى موجودة في الملف وتستطيع أن تعمل بها نقضاً .

— ومن أدرانا أن هذا الأمر سبب مقبول للنقض ؟ وكيف يكون موقف

الحامى حين يضطر إلى هذا الحرج كله في غير ضرورة ؟

— إن موعد الجلسة هو الساعة الثامنة .

— نعم ، ولكن الجلسة ما زالت مستمرة حتى الآن ، وها أنتم أولاء في

استراحة ، فكان من الممكن حجز القضية ريثما أحضر ، فإن انتهت القضايا

كلها قبل حضورى فقد لزمتمنى الحجة .

— أنا متأسف ، ولا حيلة لى بعد نطق الحكم .

— لا أقول من أن تأذنوا بإثبات حضورى هنا بعد نظر القضية .

— كلا ، فقد انتهت القضية بصدر الحكم فيها ، ولا مسئولية عليك ما دامت

البرقية موجودة ، وما دام أن المتهم لم يقل لنا إن له محامياً وإنه يطلب انتظاره .

— ولكن البرقية لا تثبت أنى حضرت إلى شبين الكوم فعلا ، فلا أقدم إليكم ورقة أطلب فيها إثبات هذا الحضور ، ولكم أن تسجلوا عليها ما تشاؤون .. — كلا .

— إذن أنا مضطر أن أبرق اليك بهذا .

وكان الرئيس قد استحضر فنجالة من القهوة اعتذرت عنها ، فنظر نظرة العتاب والتأثر ! فاحتسيت منها قليلا خلال الحديث ، ولما انتهى عندما تقدم يمت وجهي شطر مكتب البرق فأبرقت إلى رئيس الجلسة أسجل عليه حضوري ورفضه إثباته وأطلب إيداع البرقية في ملف الدعوى ، وأبرقت إلى وزير العدل أنهى إليه القصة . . . وعدت إلى حجرة المحامين بالمحكمة لا أكاد أجد نفسى من الألم الشديد الممض والهلم المختلف الألوان : ألم الضمير الذى يزعم أنى لم أؤد واجبي على وجهه ، ولست أدري ماذا كنت أستطيع أن أفعل فوق ما فعلت ، وألم الكبرياء من تصرف المحكمة أو تصرف رئيس الدائرة الذى يكشف استهتارا عجيبا بالمحامية ، أو بالمحامى على الأقل إن لم أقل بهما وبحقوق المتهم ، فإنى لا أرى عذرا يبرر صنيعه مطلقا ؛ لقد وصلته البرقية ، بداهة ، قبل أن يعقد جلسته ، وكان رقم القضية السابع عشر ، وكان عدد القضايا يناهز الثلاثين ، وقد بلغت المحكمة والدائرة لما تفرغ من قضاياها فقيم التعجل ؟ وفيما إهمال هذا الالتماس المتواضع ؟ إننى لأعرف قضاة تنتهى قضاياهم ولكنهم مع ذلك ينتظرون حضور الدفاع فى غرفة المداولة ويشغلون أنفسهم خلال ذلك بقراءة بعض القضايا المحجوزة للحكم . . وإننى لا أعرف أن محكمة أهملت مثل هذه البرقية من قبل . . بل إن أقل تصرف دأبت المحاكم عليه هو حجز القضايا للحكم مع مذكرات إذا لم يحضر المحامى أو إذا هى اضطرت إلى نظر القضية قبل حضوره . .

ولكن هيئة اليوم قد نظرت القضية وقد كان لها أن تؤجل النطق بالحكم إلى حين مع السماح بتقديم مذكرات خصوصا أن المتهم غير محبوس فإن الحكم الابتدائى إنما قضى بتغريمه عشرين جنيا ؛ بل كان للمحكمة أن تؤجل النطق بالحكم

إلى آخر الجلسة فإذا وصلت والجلسة قائمة استطعت أن أترافع ولم يفتنى شيء ! . .  
ولكنها سمعت التلخيص ونطقت بالحكم فوراً ولتمهم محامٍ قد قطع نومه وحمل  
الغبار في هذا الطريق المرهق ليصل وينحنى ويؤدى واجبه ويضع عن نفسه  
مسؤوليته ! . .

مهنة العبودية والمذلة . . مهنة المسؤولية في غير حرية . . أى مجد أجد اليوم فيك ؟

\* \* \*

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ! . . هكذا أسماك كوكب لامع في سمائك ،  
هكذا ناداك مصطفى مرعى وهو يقدم بين يديك كتابه عن المسؤولية المدنية بهذه  
العبارة الكريمة :

« إلى المحاماة ، مهنة الكرامة والكفاح والمجد : ذكرى أيام كريمة بين  
رفقة أعزاء » .

كانت حنين القاضى إلى عهده المتراجع ، كانت تحية الوسام الأخضر للروب  
الأسود . . .

ولكن موقعة اليوم ما بالها قد انجلت عن انكسارك وكشفت ذلتك وفضحت  
ضعفك ؟ ما بال ردائك قد مُزقت مهابتته وما بال هذا الوسام قد كبر عليه الاعتراف  
بمحض وجودك ؟

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ؟

كلا ! إن هذا الثوب فضفاض ، إنه من شدة اتساعه يثبت أنه ثوب مخلوق  
لغيرك . . . حسبك أن تُردى إلى القناعة ، حسبك من الاسم ثلثه ، حقك  
منه هذا اللفظ الفذ وحده . . مهنة الكفاح والكفاح فقط . . . وليس الكفاح  
كله كريماً . . . وليس المجد يحظ الكفاح دائماً . . .

\* \* \*

القاهرة في ١٦ مايو ١٩٤٠

أنا منذ اليوم محامٍ شرعى ! . .



ما فكرت أن أكونه يوماً ولكن هأنذا قد صرته . . . . .  
 وكنت اعترمت يوماً أن أزالو المحاماة المختلطة ، ولكن ذاك الذى اعترمته  
 حين ظفري بإجازة البكالوريا لم يتحقق ومن المؤكد ، بإذن الله ، أنه لن يتحقق .  
 ما أشد ما تلهو الأقدار بنا وتهزأ الأحداث ! . . . كان اتجاهى الذى أقره أبى  
 حين فرغت من الدراسة القانونية أن أنطلق إلى فرنسا فأنال إجازة القانون منها ثم  
 أعود إلى وطنى فأزالو المحاماة المختلطة ، ولكن ترددى المضحك عدل بى عن هذا  
 الطريق ، وكان لابد لى يتم تهكم القدر وتُسْتَوْفَى صورة التناقض والمفارقة  
 وتنقلب أوضاع الأمور ، كان لابد من أن يتربص بى الزمن إلى اليوم حيث تقرر  
 لجنة قبول المحامين الشرعيين درج اسى فى جدول المحامين تحت الترين ! . . .  
 كان البرلمان ينظر مشروع قانون لتنظيم مهنة المحاماة الشرعية ورأيت بين  
 موادها مادة تَقْصُرُ حق مزاوتها على المتخرجين فى كلية الشريعة بالأزهر الشريف ؛  
 إذن فالبدارَ البدارَ قبل أن يعسى المشروع قانوناً ، وهذه رخصة لم لا نفيدها  
 قبل ألا تكون ؟ ومن يدرى ؟ لعل خصومة أهلية تكون فى مكتبك أن تُسَلِّمَكَ  
 إلى خصومة شرعية . . .

وسألت عن إجراءات الطلب : قالوا شهادة من موظفين من عمال الدولة مرتب  
 كل منهما لا يقل فى الشهر الواحد عن عشرة جنيهات (!) بأنك حسن السير  
 والسلوك وبأنك لم تدخل خدمة الحكومة المصرية من قبل وبأنك مقيم بالديار  
 المصرية (!) ثم إجازة الليسانس ! . . .  
 قلت ولكنى محام أهلى وهذه الصفة تفيد ضرورة أنى نلت ليسانس الحقوق ! . .  
 قالوا هكذا اجراءاتنا . . .

استسلمت ، وللمرة الأولى أخذت فى البحث عن هذه الإجازة ، والحق أنى  
 لم أعرف لها مستقراً وانتهيت إلى السؤال عنها فى كلية الحقوق فإذا بها ثاوية فيها  
 لم تتحرك فسحبته ثم أخذت فى تدبير الطلبات الأخرى ولم أستطع إلا أن أعبط  
 موظفى الدولة وأرثى لمحامى الدولة فإن شهادة اثنين من أولئك الموظفين الذين تُظِلُّهم

الدرجة الثامنة أو السابعة بظلمها الوارف المديد تغنى حيث لا تغنى شهادة نقابة المحامين الأهلين كلها على جلال قدرها وقدر نقبائها وأعضاء مجالسها . . .

\* \* \*

أصبحت إذن محامياً شرعياً ، وقد أدت الاشتراك فترتب لى حق الحصول على مجلة النقابة . . . وأخذت أقلب الأعداد فاسترعى نظرى للوهلة الأولى محاولة تقليد مجلة « الحمامة » وقد أَرْضَى هذا كبريائى المهنى ولكنى لم أسترح إليه فإنى أكره التقليد ، أكرهه لنفسى ولغيرى . المرء المقلد هو عندى امرؤ ممسوخ ، قد مسح شخصيته وألغى وجوده واقتسر طبيعته على أن تنحرف عن جادتها ، وهو فى الوقت عينه مبدد يستبدل بحياة نسخة أو تمثالاََ لحياة أخرى . وهذه الحياة التى بددها ليست ملكه وحده ، إنها ملك الجماعة وملك الوطن . . !

وأبعدت فى القراءة نوعاً فإذا البحث الافتتاحى منطوق على كثير من الأخطاء اللغوية وإذا صاحبه غير كفؤ لموضوعه : إنه محام شرعى لم يجد فى الفقه ما يغنيه عن الكلام فى « الحمامة قديماً وحديثاً » وأنه ليعرض لمركز المحامى عند الرومان ، وإنه ليندكر أن الملك أنطيموس أصدر قانوناً سَوَّى به بين رجال الحمامة ورجال الجيش لأنه أدرك « أن لا فرق بين من يحمم ( كذا ) الزمار ويصد عن البلاد غوائل العدو وبين المحامين الذين يدافعون عن المظلومين ويستردون إليهم حقوقهم » . . ! نعم ، ولكن المحامين فيما يظهر ليس من عملهم أن يحموا دمار اللغة العربية ولو كانوا محامين شرعيين وهكذا اغتيلت ياء « يحمى » ظناً أنها مجزومة بـ « من » السابقة عليها ! . . وهكذا حلت الياء محل الألف فى فعل « بدا » مرتين فى ذلك المقال ، وهكذا أدالت الذال الرشيقة لنفسها من الظاء الغليظة فى كلمة « الحظر » بمعنى المنع ! .. أخطاء أشبه بأخطاء الإملاء فهل الأمر كذلك ؟ هل عميد الباحث إلى إملاء بجته على كاتب ضعيف فكان الخطأ المذكور ؟ حتى هذا الفرض لا يمنع الانتقاد فقد كان على مصصح المجلة أن يودى عمله ، أن « يصحح » . .

\* \* \*

كفى ولننتقل إلى أحكام المحاكم :

أخذ نظرى فى العدد الثانى قرار صادر عن هيئة التصرفات الابتدائية يحمل تاريخ ١١ يونية ١٩٣٩ . فى هذا القرار الذى أيد استئنافاً ذوق قضائى جميل وتصرف فقهى حسن .

وقف المرحوم محمد عزيز هيرأتى الشهير بالهندي بعض أعيانه وشرط فى وقفه خمسين جنيها مصريا تصرف سنوياً من ربيع الوقف لجمعية مؤساسة العميان السكأن من كزها بالزيتون ؛ ولكن هذه الجمعية قد انفضت فى عام ١٩٣٤ وحل محلها بالاتفاق معها « الجمعية المصرية لرعاية العميان » وتسلمت جميع من كانت الجمعية القديمة ترعاهم كما تسلمت معيها السكأن بالزيتون وأدواته ونهضت مكانها فعلاً فى أعمالها وأغراضها ، ولكن المستحقين فى وقف الهندي قد أبوا عليها أن تستولى على الحصة المرصودة فى الوقف لجمعية مؤساسة العميان فتقدم معالى الأستاذ النقراشى باشا بوصفه رئيساً للجمعية الجديدة إلى هيئة التصرفات الشرعية بمحكمة مصر الابتدائية يطلب منها الإذن بصرف المبالغ المستحقة إلى جمعيته . أجابته الهيئة إلى ما طلب وقالت بين أسبابها ما يأتى :

« ومن حيث أن الواقفين الذين يقفون على الجمعيات يقفون فى الواقع على جهات البر التى تباشرها تلك الجمعيات لأن الجمعية باعتبارها أشخاصاً مجتمعين غير معينين لا معنى للوقف عليهم وليسوا جهة من جهات البر التى يقصدها الواقفون وإنما جهة البر هى الأعمال التى تقوم بها من إدارة ملاجئ أو مدارس أو توزيع صدقات أو مواساة طائفة من الناس المحتاجين للمواساة ، واختيار الجمعية لجعل الوقف باسمها إنما هو كاختيار من يعهد إليه الواقف بتنفيذ وقفه . . . وليس الحال فيها كالحال فى الوقف على مسجد معين أو حوض معين قد يكون مقصوداً للواقف فيه تعيين تلك الجهة نفسها مصرفاً لوقفه لا مجرد ما تؤديه من بر . — ومن حيث أنه ظاهر مع هذا أيضاً أن الجمعيات فى النظم الحديثة إنما هى أشخاص معنوية تقوم بعمل



معين ويمثلها رؤساؤها أو بعض أعضائها حسب نظامها ولا تتغير شخصيتها بتغير من يمثلها . . . » .

أما الهيئة الاستئنافية فقد أيدت القرار ولكنها أضافت إلى أسبابه « أن المنصوص عليه شرعاً أن للقاضي أن يصرف ما هو موقوف على المسجد أو الحوض إلى مسجد آخر أو حوض آخر إذا تخرّب ولا يُحتاج إليه لتفرّق الناس عنه ، ولا فرق بين الموقوف على المسجد أو الحوض والموقوف على جهة خيرية تعذر الصرف عليها في أن للقاضي أن يأذن بالصرف إلى جهة أخرى » .

أعجبنى هذا القياس الأخير المختصر وبدالى — على قلة إحاطتى بهذه البحوث الشرعية — قياساً معقولاً وفاصلاً وأعجبنى أن تحتاط الهيئة الاستئنافية فلا تجعل تأييد القرار مطلقاً بغير أسباب حتى لا يؤخذ من ذلك أنها توافق على ما جاء في القرار الابتدائى بشأن الوقف على المسجد والحوض .

هذا هو الذوق القضائى الحسن والاستدلال الفقهى المحقق للمصلحة الاجتماعية المرسلة والتدقيق القضائى فى تسليب الأحكام .

\*\*\*

### القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٠

فى أهرام اليوم فقراتٌ من حكم أصدرته الدائرة المدنية لمحكمة النقض والإبرام . هذا الحكم قد أعلن أن الإكراه البدنى الذى جعله المشرع جزاءً للمحكوم عليه فى عقوبة بغرامة مالية لم يوفها ، وجعل المشرع حده الأقصى ثلاثة أشهر لا تريد ، هذا الإكراه قد أعلن حكم النقض أن ذمة المحكوم عليه لا تبراُ بتنفيذه براءة نهائية ذلك أن مقدار الغرامة الذى تقابله مدة الإكراه المذكورة لا تبلغ تسعة جنهيات باعتبار عشرين قرشاً عن الأيام الثلاثة الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك ، فإن كانت الغرامة المحكوم بها على المتهم فوق المبلغ المذكور فإن للدولة أن تتابعه فى أمواله تستأدى ما تبقى من الغرامة بعد خصم هذه الجنهيات التسع التى تقابل

أقصى مدة للاكراه البدنى طبقاً « لتسعيرة » قانون تحقيق الجنايات ! . .  
هذا هو المبدأ الذى أعلنته محكمة النقض على خلاف ما قضت به محكمة  
استئناف أسيوط من أن الاكراه البدنى ثلاثة أشهر تقوم مقام الغرامة كلها  
وتجبيها ولو كانت ألفاً من الجنيهات أو فوق ذلك .

ليس المبدأ القانونى هو وحده الذى استرعى اهتمامى وإنما استرعاه كذلك أسلوب  
المحكمة . . إننى أغتبط بنقائه وصحته وسلامة هذه العبارات الواردة فى الحكم :

« وليس من شك فى أن الأخذ بما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يودى إلى  
نتائج مزعجة بتسوية حال من وقعت منهم جرائم خطيرة استوجبت الحكم بغرامة  
فادحة بمن وقعت منهم جرائم هينة يتساق حساب مقدارها مع حد الحبس المقدر  
للاكراه البدنى وهو ما يتنزه عنه كل تشريع » .

إن الضد يظهر حسنه الضد . . ونحن حتى الآن نقرأ فى بعض الأحكام لغة  
لا تليق بعصرنا مطلقاً . . نحن إلى الآن نصطدم بهذا التعبير الذى لا أدرى وجهه :  
« وحيث أن المحكمة ترى معرفة هل قام الدائن بتنفيذ تعهده من عدمه » .

« من عدمه » هذه تطل برأسها الزنجى العجيب حتى بين سطور ناصعة من  
قانون سليم أحياناً .

« من عدمه » وأخواتها أسرة آن أن تطارد وأن تلزم الإقامة فى دواوين  
المساحة والصيافة حتى يأذن الله بانقضائها منها أيضاً فتبرأ منها اللغة والأوراق  
براءة كاملة .

\*\*\*

### القاهرة فى أول يونيو ١٩٤٠

كتبت وأودعت ، منذ أيام ، مذكرتى فى قضية أرض مصلحة الأملاك .  
القد استهللتها بقولى :

« للمدعى طلبات أصلية وأخرى احتياطية . . . ولكن للمصلحة العامة رجاء

نضعه بين يدي القضاء نلتبس تحقيقه مهما يكن الحكم الذي يصدر في الدعوى :  
ذلك هو أن تعلن الهيئة الموقرة رأيها في هذا التصرف الذي صدر عن مصلحة  
الأملاك وكان الباعث لهذا النزاع ؛ لقد أتيح للسلطة القضائية مكان سامٍ منيع  
لا تهبط منه الأحكام في الخصومات فحسب وإنما يهبط منه أيضاً الكلام الطيب ،  
تهبط منه الموعظة الحسنة ، تهبط منه الإشارة الهادئة الحكيمة درساً لمن يُثبتون  
بتصرفاتهم افتقارهم إلى الدروس .

ومن هذا المكان العالى أيضاً يساق التوجيه للمشرع حين يرى مطبقو التشريع  
نقصه أو غموضه ، ومن هذا المكان العالى أيضاً يُرَجَى التنبيه إلى السلطة التنفيذية  
عسى أن تصحح بوسائلها الخاصة ما لا يستطيع القضاء تصحيحه .

ولتاريخ القضاء في مصر أن يفخر بما سجل من سوابق في هذا الشأن :  
أعلنت بعض أحكامه أن في باب التزوير نقصاً لا يسمح بعقاب من يستحقون العقاب  
لأفعال تتصل بالكذب في عقود الزواج فبادر المشرع إلى ملء هذا الفراغ .

ونبّهت بعض أسبابه إلى قصور القانون المدني الذي لا يعرف المسؤولية الشيعية  
عن انصاف العمال الذين يصابون بغير خطأ من مخدومهم فخفَّ المشرع إلى  
تكملة نقصه .

وإلى وحى القضاء انصاعت الحكومة فاستصدرت العفو الجزئى بالقياس إلى  
بعض الأحكام .

ثم قلت بعد استعراض الوقائع :

« هذه هي الوقائع مظامة محزنة قد كشفت لنا تصرفاً شاذاً لا مبرر له ولا عذر  
يُعتذر به عنه ، فلننتقل من هذه الوقائع إلى مناقشة هذه التسكّاة القانونية التي  
اتكأت عليها المصلحة في تصرفها حاسبة أنها تنجّيها من نتائج العقد ، هذا هو  
قولها إن البيع تم على مقتضى أحكام لأئحة ١٨٦٦ ؛ فإذا تقول هذه اللائحة ؟ إنها  
تقرر أن للمصلحة أو لوزارة المالية الحق في قبول أو رفض أى عطاء . إذن فلنناقش  
هذا الشرط لنرى هل هو شرط مشروع واجب الاحترام أو أنه غير ذلك ، ثم



الترى — إذا سلمنا جدلاً بوجوب احترامه — كيف يكون تطبيقه .  
إن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إرادياً كان شرطاً باطلاً يبطل وحده وينفد العقد ، وإذا اعتبر شرطاً في عقد من عقود الإذعان وجب أن نهتدى في فهمه وتطبيقه بقول الأستاذ سالى :

« إن تفسير العقد الإذعانى وتحديد الالتزامات التى يولدها يجب أن يكون فى ظل هذه الاعتبارات ، فيفسر العقد كما يفسر القانون ، لا باعتبار أنه وليد إرادة الأفراد فنحن بتفسير هذه الإرادة ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع الأفراد الذين يخضعون له ، فنطبق هذا القانون التعاقدى تطبيقاً يراعى فيه مقتضيات العدالة وحسن النية ، وننظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التى وضع لتنظيمها » . ( نظرية العقد للأستاذ السهورى بك ص ٢٨٤ ) .

ولا نزاع أن مقتضيات العدالة وحسن النية تقضى باحترام نتيجة المزاد وتمنع نزاع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن ، وبدون طرحها مرة أخرى فى المزاد ، لمزيد آخر رفض الشراء أولاً بنصف هذا الثمن ، وكان للمدعى الفضل فى إبلاغ قيمة الأرض إلى ما بلغته ؛ فإن استبعدنا فكرة العقد وقلنا إنا أمام قانون من القوانين ، وجب أن نطبق القاعدة المتقدمة من باب أولى ، وهذا هو الأستاذ سالى يقول إن العقد يجب أن يفسر كما يفسر القانون ، أى أن من المسلم به تفسير القانون فى ضوء الاعتبارات التى ذكرها فى عبارته المقتبسة آنفاً ؛ والأستاذ Jèze من أئمة القانون العام يقرر أن السلطة العامة تخرق قواعد المزاد إن هى عقدت صفقة بالممارسة دون سبب قوى جدى تبرر به رفضها الموافقة على نتيجة المزاد .

.....

« والواقع أن التأمل فى بنود اللائحة التى تستند إليها المصلحة يُسقط دفاعها فإن البنود المذكورة — فضلاً عن أن تفسيرها يجب أن يكون على ضوء اعتبارات العدالة والمصلحة العامة وحسن النية التى ذكرها « سالى » ، وكل هذه العوامل

تقضى باحترام حق المدعى واحترام حجية المزداد ، واحترام كرامة اللجان الحكومية ووصون أوقاتها وأوقات المتزايدين عن العبث ، إذ لا معنى لإجراء مزداد تعترم إهمال نتيجته فيما بعد — نقول أن بنود اللائحة ، فضلاً عما تقدم بيانه ، يجب أن تؤخذ باعتبارها وحدة لا تتجزأ ، ونحن نقرأ من بين أحكامها المادة ١٥ التي تجرى هكذا : « تقفل جلسات المزداد بموجب محاضر تعمل بمعرفة قومسيون البيوع ولا تقبل أية زيادة بعد قفل جلسة المزداد ، لا بالمديريات أو المحافظات ولا بنظارة المالية » ومعنى هذا أن اللائحة افترضت لقرار إرساء المزداد حجية احترامتها ، حتى ضحت في سبيلها بالمصلحة المادية للخزانة العامة ، ورفضت تقديم أى زيادة .

والمادة ١٣ قضت بإجراء القرعة بين المتزايدين الذين يعرضون سعراً واحداً — في حالة المظاريف كما هو المعقول — وهذا يبين حرص المشرع على تحقيق العدالة والمساواة بين المتزايدين ، ويُظهر أن تفضيل أحدهما على الآخر لا يجوز تركه لهوى المصلحة فيحكم فيه الحظ والافتراء ! » .  
ثم قلت في ختام المذكرة :

في غرفة حضرة صاحب العزة مستشار التحضير علقت لوحة نقشت عليها هذه الآية الكريمة : « يأيتها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .  
لسنا نملك إلا أن نتوجه بهذا الأمر الإلهي إلى الحكومة المهيمنة على القانون والراعية للعدل والكافلة للحقوق والمذكّرة بالعهد والنادبة إلى الوفاء بالعقود ؛ إن القدوة في الخير والشر تهبط من أعلى إلى أسفل ، فلتحرص الحكومة على أن تضرب للمحكومين مثلاً طيباً . ولئن تجاوزها الصواب ويفتتها أن تضرب هذا المثل ، فإن فوقها قضاءً من حقه ومن واجبه أن يقول لها : إنك أخطأت ، وإنني أردك مرغمةً إلى الصواب ، وإنك اعوججت ، وهذا دوري لأقوم الاعوجاج . وهذا هو العدل » .

هذه أجزاء قليلة من مذكرتي ، فإذا قال الحكم بشأنها ؟ إنه لم يذهب مذهبننا لافي الرأي ولا في التوسع ، وقد استعرض بعض ما قلنا ورد على النحو الآتي :

« وحيث أن مشار النزاع في الدعوى أن الشرط الوارد في قائمة المزايد من أن المصلحة الحق في قبول أو رفض أى عطاء هو شرط مشروع واجب الاحترام من عدمه .

وحيث أن وكيل المدعى أورد في مذكرته ص ٦ أن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إرادياً كان شرطاً باطلاً يبطل وحده وينفذ العقد ، وإذا اعتبر شرطاً في عقد من عقود الإذعان فواجب تفسيره لا باعتبار أنه وليد إرادة الأفراد ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع الأفراد الذين يخضعون له ، فيراعى فيه مقتضيات العدالة وحسن النية ، وينظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التي وضع لتنظيمها ، وأن المقتضيات المذكورة وحسن النية تقضى باحترام المزايد وتمنع من نزع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن لمزايد آخر كان قد رفض الشراء .

.....

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الشرط الوارد في قائمة المزايد هو شرط صحيح مشروع ليس فيه مخالفة للقانون وليس هو شرطاً إرادياً فيبطل وينفذ العقد ، وإنما هو عقد احتفظ فيه البائع ، وهو أحد طرفيه ، بشرط خيار القبول أو الرفض بغير أن يقيّد نفسه بأى قيد ، فله أن يستعمل حقه في الرفض في أى وقت شاء ، وقد كان واجباً على المدعى إذا كان يخشى تمسك المصلحة بهذا الشرط أن يقتضى منها قبولاً صريحاً ، وأن يكون هذا القبول متضمناً تنازلها عن خيار القبول ، وهو ما لم يحصل .

كان الموكل قد اطلع على هذه المذكرات حين أرسلتها لتعلن إلى خصمه بواسطة المحضرين ، فأرسل يشكر ويثنى على « النتيجة » المقدمة منى للمحكمة ! .. النتيجة ، فهذا أحد المعاني لكلمة Conclusion الفرنسية وهذه الكلمة الفرنسية معنى آخر هو المذكرة ! .. ولقد عرفت فيما بعد أن هذا اللفظ كان لغة الجليل الماضى من المحامين ! ..



صدر الحكم فلم أر من الرجل جحوداً ، بل رأيتهُ يُقبل على مكنتي ويسلطني على الاستئناف إن نصحتهُ به أقنته وإلا طويته . . . قلت للرجل إنه صاحب حق لا شك فيه ، ولكن الحق قد يصطدم مع القانون ، وهذه الأسباب التي اعتمدها الدائرة السابعة بمحكمة مصر قد تعتمدها محكمة الاستئناف ، خصوصاً أني اطلعت على حكم للنقض لم يصدر في هذا الشأن وإنما صدر في خصومة بين أفراد وأفراد ، شهر الأول مزاد تأجير أطيانهم فرسا على الآخرين ، ولكن الملاك رفضوا التأجير متعللين بما قالوا في إعلان المزاد من أن لهم الحق في رفض أو قبول أى عطاء بدون إبداء الأسباب ! . . كان الرجل يسمع فيرضى عقله ويكره شعوره ، فإنه يتشوق إلى أن يسمع مني عبارة التأميل ليبادر إلى الاستئناف ؛ ولكني لا أقبل أن أهمل ذمتي هذا الحمل رغم شدة ميل في الواقع إلى إجراء الاستئناف ، فقد كان ميلا يستند إلى أكثر من باعث : يستند إلى ما تبينته من شذوذ التصرف نفسه ، ويستند إلى لذة البحث القانوني والرغبة في المغامرة لمعرفة رأى القضاء الأعلى ، كما يستند إلى العطف على الرجل وهو المظلوم في موقفه من خصومه ، والكيس الطريف في موقفه من محامييه .

ولم أكد أسمع منه أن خصمه الذي اشترى الأرض بدلا منه ينبغي أن يصالحه حتى سمعت صوتي يعلو ليغطي على أصوات التردد ومغريات الاستئناف ، سمعت صوتي يعلو ويقول : « خلاص ! وإن الصلح الأعرج خير من القضية الكاسبة . . الكاسبة ، فما بالك . . ؟ » .

لست أدري لماذا تستبقي الأمثال والحكم كل هذا التأثير حتى في توجيه نصرتنا ؟ لقد استوضح الرجل معنى هذا المثل فشرحت له أصله الفرنسي وترجمته العربية ، فاقنن وذهب « ليعرج » على خصومه أو مصالحيه !

### القاهرة في مساء ٤ يونيه ١٩٤٠

في غرفة المحامين بمحكمة عابدين الأهلية — ويجب أن أضيف هذه الصفة الأخيرة منذ أن ازدوجت شخصيتي فأصبحت محامياً شرعياً وأهلياً في آن واحد — دارت الأحاديث بين المحامين المنتظرين كما يجب أن تدور . . .

وانتقل المحامون انتقالاً طبيعياً إلى الكلام في القضية . . . أليس أصدقُ حكم على القاضي ، كما قال أحمد بك حلمي وكيل محكمة مصر ذات يوم ، هو حكم المحامي ؟

انطلق الزملاء يروون من مواقفهم ونواذرهم : عرض اسم ( م . و ) وهو اليوم في المعاش ؛ كان فيما قال المتحدثون حسن التقدير ولكنه كان مولعاً بالسرعة ولعاً غريباً : ولّى قضاء كفر الشيخ وكان يسكن القاهرة فلا يلم بمحكمته إلا في منتصف العاشرة ، ثم هو حريص على أن يغادرها أسرع ما يستطيع في سيارة تقله إلى طنطا عوضاً عن انتظار قطار شرين البطيء . . .

نظر ذات يوم دعوى مدنية محالة إلى التحقيق ؛ أمر الحاجب أن ينادى الشهود فإذا شهود المدعى نحو عشرة نفر وإذا شهود خصمه مثل ذلك . . . أسقط في يد القاضي العَجَل وتصفح أوراق القضية فإذا موضوعها مطالبة بمائة قرش صاغ ! . . لم يضع القاضي وقتاً واستدنى المدعى إليه فعرض عليه أن يتنازل عن دعواه لقاء خمسين قرشاً وقبل الرجلُ فأنقدها إياه من جيبه الخاص واشترى رأسه بهذه القروش الخمسين . . .

هو صالح قضائي ولكن من نوع جديد . . .

\*\*\*

### القاهرة في ٤ يونيه ١٩٤٠

في حوادث إصابات السيارات ينتقل مهندس ميكانيكي لفحص السيارة ويحرر تقريراً بحالتها يضم إلى ملف القضية . . .

هكذا جرى العمل . ولكن الذى لاحظته فى جميع ما عرض على من قضايا القاهرة أن هذا التقرير يكتب بالإنجليزية . . . فما السر فى هذا ؟ إن الموظف إنجليزى . . . ولكن ما السر فى هذا أيضاً ؟

إنه ليس شذوذاً سياسياً فقط ولكنه شذوذ قضائى أيضاً فإن القاعدة الثابتة فى المحاكم الأهلية هى أن جميع أوراق المرافعات يجب أن تكون باللغة العربية وما يكون منها بلغة أجنبية يجب ترجمته . . . ومن المحقق أن بعض قضاتنا وبعض محاميننا لا يتقنون الإنجليزية . . . ولكن هذه التقارير لا تترجم . . . أو أنا على الأقل قد رأيت ملفات كثيرة خالية من الترجمة .  
آن الأوان للقضاء على هذا الشذوذ !

\*\*\*

### القاهرة فى مساء ٨ يونيو ١٩٤٠

هو مت ، وظننت النوم من عيني جد قريب ؛ أسلمت نفسى لمضحى ، ولكن النوم أسلم للريح ساقيه . .

فزعت إلى هذه المذكرات . . . أحسست كأن أوراقها البيض تطالب بحق وتستأدى واجباً . . . أحسست كأنها تذكر بدّين وتلوم وتعتب . . . أ كثير على عامل المصعد أن يظفر منك بسطور توافه ؟ إن موته قد أحزنك ، وإنك لتنسأه لتعود فتذكره كلما دخلت دولا ب المصعد فى طريقك إلى مكتبك . . فما لك تكذب نفسك حين تغفل تقييد خاطر يلتصق بعملك وبمكتبك ؟

ذهب كأنما تخطفه الموت ؛ انقطع عن العمل أياماً ثم أقبل وقيل برىء ، وأصعدك إلى مكتبك وأنت تسأله عن صحته فيجيب « الحمد لله » منكسر الطرف من مرض ، وكان دائماً منكسر الطرف من أدب . ثم انقطع أياماً وأخرى وسألت عنه فنبئت أنه هلك ! . .

إذن فقد مضى إلى هذه الغاية التى تؤمن بها وترهبها وتكرهها لنفسك



ولغيرك . . وإنه لشاب ما أحسبه تنصّف الحلقة الرابعة ، وإن له لزوجاً وبنين . .  
وإنه قد سلخ ما سلخ من الحياة في العمل الدائب ، في هذه الحركة الآلية يدلّل هذا  
المصعد الشرس الحرون . . . كنت تسافر فتراه آخر من ترى ، وكنت تؤوب  
فتراه أول من ترى . . تغادر المكتب في الصيف فإذا عدت في بعض أيام الحجير  
وجدته ، وإذا استأنفت راحتك ثم قطعها من جديد وجدته في مكانه . . وفي الشتاء  
تحتد برودة الليل وتهبط من مكتبك في العاشرة أو نحوها فتجده مكوّماً في صندوق  
المصعد يجمع في جلسته بين التأهب لأداء الواجب والفرار من سعار البرودة . .

قامت العمارة قبل أن يولد . . وجعل فيها هذا المصعد الهرم ، هذا الشيخ  
المتصاني المدلّل ، وقد مضى عامله كما تمضى ملايين البشر والبيت قائم والمصعد  
يرتقى ويهبط ويحسرج ولكنه لا يموت . . تتداول أرضه أوف الأقدام يلتمس  
بعضها الحصومة في مكتب من مكاتب المحامين وينشد بعضها البرء في عيادة من  
عيادات الأطباء ويسعى بعضها إلى ما يعرف الله أو ينكر ، ثم تمضى هذه الأقدام  
لتضرب في الأرض وتبلغ نهاية الشوط في هذا اليوم أو غده . . والأحجار قائمة  
لا تتزلزل والصخر ثابت لا يريم . . والمصعد يهرم لتتحلله الشباب يدُ صانع من هؤلاء  
الصناع الذين يصلحون ويعملون في انتظار أن يلهم الدور بهم فيمضوا عن الحياة  
في سكون . .

يا عامل المصعد يرحمك الله . .

ويأيتها المحامى . . إنه لدور غير سعيد هذا الذى تلقاه . . وإنه لافتتاح كئيب

لعملك اليومى . .

\*\*\*

### القاهرة في صباح ١٥ يولية ١٩٤٢

أنا عائد من المحكمة التجارية الجزئية ، كانت قضيتى الأولى ؛ دخل القاضى  
وجلس فما لبث أن طلب من الحاجب أن ينادى « الراحل الى من غير كراقات

ده» وأشار إلى المقعد الثانى فأقبل عليه كهل فى نحو الخامسة والأربعين ؛ سأله القاضى ما عمله فقال كاتب محام ، فاستفسر « عند من من حضرات المحامين ؟ » فقال إنه يعمل وحده ! قال القاضى : إذن لست كاتب محام ولا كنت كاتب عمومى ! ثم طرده قائلاً : اخرج وإلا حبستك أربعاً وعشرين ساعة أو ستة أشهر ثم نهره وقال للحاجب : إياك أن تدخله هنا مرة أخرى « ولا أبقي دخله يمكن رزقه كثير ! » .  
جميلة من القاضى وليتهم كلهم يصنعون ! .. ولكن المهم ليس قاعة الجلسة ، إن المهم هو أقلام الكتاب ، بل لعل الأهم هو مكاتب حضرات المحامين أنفسهم ! ..  
حضرات المحامين الذين يفسحون صدورهم لهذه الطبقة بل يجعلون عليها عمادهم الأول فى العمل ! ..

أيها القاضى لقد كنت محامياً فهل عانيتَ من هذه الطائفة وهذا « النظام » ؟  
إن كنت أردت وجه المحامين بعملك فهي مظاهره لا أكثر ولكن ثقب أن  
اصلاح الطائفة لن يكون من خارجها ، إنه لن يكون إلا من الداخل ، لن يكون  
إلا بإصلاح المحامين أنفسهم لأنفسهم ! ..

\*\*\*

### القاهرة فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٠

مات الهلباوى بالأمس ودفن الهلباوى بالأمس ، وشاعت الظروف ألا تعلم  
موته ودفنه إلا فى المساء ، نعاه إليك أستاذك الدكتور طه حسين وأنت تزوره فى  
منزله فلما انتويت الانصراف إلى المأتم قال لك إن الغزاء قصر على تشييع الجسد ! ..  
إذن فهذا شيخ المحامين قد ذهب إلى غير رجوع ، دون أن تتاح للمحامى  
فرصة السير فى جنازه ، ودون أن تتاح للمحامى فرصة الوقوف عند قبره ! .. من  
كان يتوقع أن يمضى الهلباوى هذا المضى المتواضع ؟ من كان يتوقع ألا يسير وراء  
نعشه تلامذته من المستشارين وألاً يلتحم الرداء الأسود بالرداء الأسود فى وداعه ؟  
مات فى يوم جمعة ، واليوم عطلة للقاهرة من أجل مسير الحمل ، هكذا راح والمحامون

لا يعلمون ، وصدرت صحف الصباح خالية من نبئته وحملته صحف المساء فلم يبلغ الأكرثين إلا بعد دفنه ، وفات المحامين فرصة المحاورة حول ارتداء الروب في الجناز أو عدم ارتدائه فقد قيل إنه لا يلبس إلا في جناز النقيب العامل دون النقباء السابقين ! . .

حياة قد انتهت لست أنت الذى تنقدها وتحكم فيها ؛ حياة طويلة طويلة ، ممتلئة ، عنيفة حتى فى أخرياتها كعنفها فى أوائلها . وقد مضى صاحبها بعد أن نقش اسمه نقشاً حاداً على كثير من صفحات التاريخ السياسى ، وعلى أكثر من الكثير من صفحات التاريخ القضائى . إنك لن تستطيع — حتى فى موطن الرثاء — أن تتجاهل أنه جلاد دنشواى الذى تؤبنه . ولكنك من دنشواى جد بعيد ، إنك لا تصلح حكماً عليها ، ولقد قرأت دفاع الرجل عن نفسه فلم تستطع أن تتخذه عنصراً صالحاً للحكم ، ولكن سؤالاً بسيطاً يثب إلى أوراقك : لنفرض أن الجلاد لم يتسكلم ، لنفرض أن المحي قام مقام الطلاقه والبكأ حل محل الفصاحة ، أترى كان الحكم يتغير فى كثير ؟ أراها كانت قضية من القضايا التى يؤثر فيها نوع أداء الاتهام ؟ إن الاتهام القوى ، فى بعض الظروف ، يستوى مع الاتهام الضعيف ، وإن قل أن يستوى الدفاع الضعيف مع الدفاع القوى ، ولكن حماس الوطنية المبارك لم يغفر للرجل مجرد موقفه ، وكيف يغفر له وهو الذى لم يغفر لفتحى زغلول أن يكون قاضياً من قضاة المتهمين ؟ إن كان عمل القضاء أن يفصل وكان موقف العدالة أن تبطش معصوبة العينين لا ترى عدواً ولا صديقاً ، ولا تعرف إلا وقائع وأدلة ، وكان القاضى مع ذلك قد باء باللوم والتثريب ولم يرج إلى موقفه حتى أخوه ، فما أولى أن يبعو بذلك محامٍ حر يستطيع أن يتخير من يشترى فصاحته ! . .

لئن كان شوقى قد استباح ، فيما قيل ولا أحققه ، أن يرسل إلى مكبرمى فتحى زغلول هذه الأبيات :

إذا ما جمعتم أمركم وهمتمو بتقديم شىء للوكيل ثمين



خذوا حبلاً مشنوق بغير جريرة وسروال مجلود وقيد سجين  
ولا تكتبوا شيئاً إليه فحسبُهُ من الكتب حكمُ خطِّه يمين  
فإن حافظاً أظهرُ سبباً وأقوى حجةً حين يخلد موقف الهلباوى بقوله :  
أنت جلادنا فلا تنس أنا قد لبسنا على يديك الحدادا !

مضى الشخص العام ، مضى المصرى يحكم عليه المصريون ، وبقي الشخص  
الخاص ، بقى الهلباوى الذى تطوَّع مشكوراً للدفاع فى قضية كوكب الشرق  
والسياسة سنة ١٩٣٤ ، فنافح عنك إذ نافح عن أستاذك الدكتور طه حسين وعن  
الدكتور هيكل باشا وحفى بك محمود .

بقى النقيب الذى كان يتأجج غضباً من أجل كرامتك ، إذ كان يرأس الجلسة  
التي نظرت فيها شكوى خسيصة يَبْتِها أهل السوء والكيده ، وانتهى المجلس  
إلى إنذار المحامى الذى تقدَّم بها ضدك بعد أن أهوى عليه النقيب بلسان كلذع  
السياط ، وقال له إنه إنما يرأف بحاله لأنه حدث ناشئ .

أيها النقيب الراحل دعنى ألتبس لك رحمة الله وغفرانه . لقد مضيت عن الحياة  
بعد أن أخطأت وبعد أن أصبت ، ولقد لقيت من حياتك عنتاً ، وظفرت من  
قومك بالتقدير ، وظفرت من قومك بالحرب ، واقتعد كراسى الوزارة من رجال  
حزبك من اقتعدها ، وقيل أين الهلباوى ؟ فقيل رجل أسنَّ فما يقوى على جليل  
الأمور ! ...

من المحقق أنك قد كفَّرت فى حياتك عن بعض أخطائك ، وأرجو أن  
يكون ما لقيت فيها كافياً للتكفير عنها جميعاً .

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة فى دارنا تذكّر بالمحامى الشهم والنقيب  
الأول والمترافع الفذ .

وأما المحاماة فى الشرق فلن يُفتح لها كتاب إلا كنت صفحة باهرة من صفحاته ! .

### القاهرة في ٥ يناير ١٩٤١

تلقيت خطاباً من العراق مرسلًا من « عميد كلية الحقوق — منير القاضي »  
هذا نصه :

« حضرة الأستاذ الفاضل السيد عبده حسن الزيات المحترم  
تحية : نشكر لكم تفضلكم بإهداء كتابكم (حكايات من الهند) إلى مكتبة  
الكلية مقدرين فيكم حرصكم على العلم والأدب غير متناسين ما أبديتم في الماضي  
من جهود مشكورة لهذه الكلية .  
تفضلوا منا أذكى التحيات ووافر الامتنان » .

. . .

ترى لماذا سجلت هذا الخطاب في حين أنك لم تسجل خطاباً آخر أرسلته  
إليك المفوضية العراقية بمصر ؟ حقٌّ إن ذلك الخطاب قد أرسل إليك قبل أن تعرف  
لليوميات بعض حقها فقد جاءك في أواخر عام ١٩٣٧ يتضمن شكراً رسمياً من  
حكومة العراق على جهودك وعملك في كلية بغداد ويشفع ذلك بدعوتك إلى  
الرجوع إليها لاستئناف عملك . . ولكن أيكفى هذا التفسير ؟ أُنحجلك أن تعترف  
بأنك تتبني كتبك وبحوثك وأنتك تسعد حين تُصغى إلى من يحدثك عنها كما  
يسعد الأبوان حين يحدثهما الناس عن أولادهما ؟ فبالك حين لا يكون لهذا الأب  
بنت ولا ولد إلا بنات أفكار في كتاب يؤلفه أو قصة « يستعيرها » من  
غيره ليتزجها ؟

\*\*\*

### القاهرة في . . .

في مكتب صديق الأستاذ محمود المنجوري بوزارة الداخلية لقيت القاضي الأديب  
١. ز : كان أحد أعضاء دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة شين الكوم التي حكمت في

قضيتى قبل وصولى ! .. عرفت هذا القاضى الفاضل منذ عشرين عاماً وهو فى مطلع حياته القضائية مساعد للنائب العام ؛ ليس هذا هو المهم بل المهم أنه عتب على كثير لأنى كنت شديداً معهم يوم القضية ! .. ترى أكان الرجل يعتقد حقاً مايقول ؟ ما أشد إذن ما تختلف وجهات النظر ! .. أنا الذى كنت شديداً ! .. كنت شديداً بكلمات لا أندم عليها وببرقية أردت بها إثبات واقعة .. أما « عمل » الدائرة ، أو إهمال الدائرة لشأنى وشأن الدفاع ، وأما حوار الرئيس معى ، فكل ذلك خطرات النسيم العليل وكل ذلك الماء الفرات الزلال ! ..

ومع ذلك فإنى « لم أجبر وراء » شكواى .. لقد أبرقت إلى وزير العدل من محطة شبين الكوم فلم أكذب أبلغ القاهرة حتى نسيت أو تناسيت واكتفيت بأن أثبت هذه المذكرات الوفية شكواى ونجواى .. إن هذه المذكرات لا تشكو لأن أوضاع الأمور قد صارت إلى انقلاب فعلى أنا إذن أن أشكو مذكراتى إلى رب السماء ! ..

ليتنا انتفعنا كباراً ببعض ما حُفِّظناه فى المحفوظات صغاراً .. ليت أن كلاً منا وضع هذه المادة فى الباب الأول من أبواب دستوره : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » .

\*\*\*

### القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٤١

كان من المحتم أن تكتمل ثلاثة أشهر ويزاد عليها أيام لى تنفض عنك غبار الكسل وتحنو على هذه المذكرات بالتفاته . ومع ذلك فإن هذه المذكرات هى التى حنت عليك وهى التى تقبلتلك فى صدرها واستمعت إلى هرائك وسخفك وأصغت إلى هزلك إصغاءها إلى جدك ! .. أترأى أنت أيضاً قد سرت إليك العدوى فأنت مدبر عمن يُقبل عليك مسيء إلى من يحسن إليك ؟ اللهم لا إساءة إلا إلى نفسى فما هذه المذكرات ..

\*\*\*



## القاهرة في مساء ٣ أبريل ١٩٤١

اللهم لا إساءة إلا إلى نفسي فما هذه المذكرات . . . ثم ؟ ثم إن طارقاً قطع عليك الكتابة فتركت الجملة بغير تكملة ودست هذه المذكرات المسكينة في مكان ما لتظل الجملة حائرة تسعة أيام تنتظر الخبر ولتجيء الآن — حين لا تجد ما تعمله — فتذكر ما نسيت وتخرج المذكرات وتفتحها فلا تدري ماذا كنت ناوياً أن تقول . .

ومع ذلك فستكون جريئاً يوماً ما فتدعو هذا الذي تكتبه يوميات ! . .  
إن ما لا يدرك كله لا يترك جله نخذ في استدراك ما فات وابدأ بهذا الفقيد الكبير ، ابدأ بلميب عطية ، بهذا الرجل الذي مضى في سكتة قلب من المحقق أنه لم يكن ككل القلوب ، في سكتة قلب فاضت عليه آماله وتدلّت على جنباته مطامحه فكانت أكبر منه ولكنه هو لم يكن من القلوب الصغار .

رجل أثار الانتقاد وأثار التهم أحياناً ولكن لا أحسبه أثار كثيراً من البغض .  
رجل أرثيه اليوم صادق الأسى على وفاته والله يعلم كيف وقع خبرها في نفسي . . .  
إن الموت رفع من صفحة الرجل السطور التي أثار الانتقاد وبدأت صفحاته الطيبة تتضخم وتكبر فحكمت حكماً سليماً لا زلت ثابتاً عليه بأن موته كان خسارة أصابت القضاء .

ذكرت للرجل نزاهة يده ، وذكرته له حزمه في معاملة أعضاء النيابة وأخذهم بمعايير شديدة في سلوكهم ، وذكرته له عنايته باللغة العربية ، ولئن كانت هذه العناية قد أصابها شيء من المغالاة فإن الصفة — مُحَمَّلًا بعضها على بعض — هي كسب اللغة ذلك أن مراعاة الأسلوب الصحيح ولو شابهها التكثير خير من الإسفاف اللغوي الذي يسود بعض الكتابات القضائية ، ولقد عني بالترافع عنايته بالأسلوب الكتابي وهو الذي دعا أعضاء النيابة إلى أن يتكلموا فيما أسماه « أدبيات الدعوى » .

لقد مضى ، مضى ولعل الموت كان آخر ما يفكر فيه ، فقد كان لتفكيره

ما يشغله ، كانت رئاسة النقض نقطة محققة في تقديره وفي تقدير الناس فهو صغير السن وهو وكيل المحكمة وبين رئيسها وبين التقاعد أمد غير قصي ؛ ومن يدري ؟ لعله كان يفكر في السياسة والوزارة فقد قيل إنه اتخذ من « ثروت » مثلاً يحتذيه ، ولأن ثروت ترفع بنفسه وهو نائب عام في قضية الورداني الذي اعتدى على رئيس الوزراء بطرس غالي ترفع لبيب عطية وهو نائب عام في قضية الفلال الذي شرع في الاعتداء على رئيس الوزراء اسماعيل صدقي .

ولقد أحسست بشعور من الأسى يظلل نفسي حين ذكرت حملتي على الرجل وأنا رئيس لتحرير « كوكب الشرق » ثم لتحرير « الوادي » وذكرت مطالبتي بمحاكمته وهو نائب عام لأن عبارة نسبته إليه قد يؤخذ منها تعريضه — وهو المستشار المحتفظ بمنصبه — بإحدى دوائر الجنايات . يعلم الله أني ما تحركت في حملتي بباطل شخصي وإنما هو تقديسي لقضائنا المصري وغيرتي على سمعته وجزعي من أن تنشر الصحف عبارة منسوبة للنائب العام يُشتَمُّ منها التعريض بهيئة من هيئات القضاء ولو كانت هذه الهيئة هي بالذات الهيئة التي قضت بإدانتني في جريمة صحفية قبل أن يعرض لها النائب العام بما آخذته عليه وطلبت محاكمته من أجله .

ومع ذلك فإنه لم يكن إلا بشراً وأنا لم أكن إلا بشراً فلئن تجنبت عليه غير عامد — ورجائي ألا أكون قد فعلت — فهأنذا أفتح صفحة ضميري راضياً بالحساب فازعاً إلى الله وإلى روح الرجل بالاستغفار الصادق القانت .

اللهم فلترحم هذا الفقيد ولتعوض هيئة القضاء خيراً ولتكتب لآمالنا الثائرة شيئاً من الهدوء وشيئاً من الرأفة بها والرفق معها ، نحن الضعاف يارب أمام قوتك ! . . ولتطمئن يارب من غلوائنا ولتخفف من حدة شهواتنا ، وأوزعنا يارب أن نقول مع الفائلين : « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » .

القاهرة في ١٤ يوليو ١٩٤٣

يوم ميلادى . .

أحتفل فيه بنفسى فى دائرة نفسى . . أقلب ذكرياتى ، وأقلب أوراق . .  
أخذت أنقض ما كتبت من مذكرات فى العراق . . كان من المصادفات أن  
يقع نظرى فيها على اسم السيد « رشيد على آل كيلانى » الذى تردد وما زال يتردد  
بشأن ثورته العسكرية الجريئة التى لم تلبث أن نجحت حتى أحبطت ، ففر إلى ألمانيا  
يربط مصيره الشخصى بمصيرها . .

لم يكن فى هيئة الرجل ما يدل على بطش عسكري ، ولم يكن فى تعليمه أيضاً  
ما يؤهله لذلك : جسم نحيل ، وقامة ذات انحناء قليل ، وعينان مجهدتان تستعينان  
بالمنظار ، وهو مؤلف فى قانون الجزاء ، أى العقوبات ، وهو أستاذ هذه المادة  
بكلية الحقوق ، وهو وزير للعدل وللداخلية يوم كنا بالعراق ، ومع ذلك فقد كان  
منتدباً لتدريس تلك المادة بالكلية ، وكان بهذه الصفة عضواً فى مجلسها . .

إننى أرى على طيف الذكريات منزله الواسع ، وأرى رسم المأدبة العامة التى  
أقامها فيه تكريماً لبطلنا الاقتصادى الكبير « طلعت حرب » ، وأسمع الأبيات  
الخفيفة التى ألقاها « معروف الرصافى » ، معروف الذى قدّر لى أن أراه وأسمعه  
بعد أن حفظت فى السنة الأولى بالمدرسة الابتدائية قوله :

وقاطرة ترمى الفضأ بدخانها وتملاً بطن الأرض فى سيرها رعباً

\* \* \*

وقرأت فى يومياتى :

بغداد — فندق مود

صباح الجمعة ٢٤ أكتوبر ١٩٣٦

زارنى أمس الأول مساء رشيد بك على آل كيلانى ومحمد بك زكى : الأول  
وزير الداخلية والعدلية ورئيس وزراء سابق ، والثانى رئيس مجلس النواب حالا  
ووزير العدلية سابقاً .



كانت زيارتهما لى ردأ لزيارتي لهما بعد عودتي من مصر ، وقد تحدثنا فى مجلة « القضاء » لأنها رسميا تحت إشراف وزير الحقانية ، وسألت الوزير عن وقع التعليقات التى أنشرها فيها على أحكام محكمة التمييز العراقية وغيرها من محاكم العراق فقال : « زَيْن » ؛ وقال زكى بك : « علق على الأحكام بما ترتأيه » ؛ قلت : « إذا عقلت فمن المؤكد أنى لن أعلق إلا بما أرتأيه ، ولكن هل فكرة التعليق فى ذاتها مقبولة ؟ » ، فأجاب وزير العدلية بلهجة حازمة : « فكرة التعليق مطلوبة ومستحبة . إنها إن لم تنفع للأحكام التى وقعت ، فهى تنفع لما يماثلها فى المستقبل » .

هـ . ا

أما اليومية التالية مباشرة فقد سجلت ، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦ ، الانقلاب العسكرى المفاجئ الذى قام به بكر صدق فأسقط الوزارة الهاشمية التى كان زائرى من أقطابها وأقام وزارة حكمت سليمان . . . فكم وكم من أحداث تستحق التعليقات ! . . . والتعليقات على الحوادث الجسام كالتعليقات على الأحكام ! . . .

\*\*\*

### مصر الجديدة فى ٥ يونيو ١٩٤٣

فى اعتسافى تلقيت اليوم هذا الخطاب من الأستاذ لطفى باشا السيد بعد يومين من إهدائى كتابى لسعادته :

هليوپوليس فى ٤ يونية ١٩٤٣

إلى حضرة الأستاذ عبده حسن الزيات

سيدى الأستاذ

سرنى أن أهديتنى كتابك « سعد زغلول من أقصيته » ، ولا شك فى أنى سأجد متعة لذيذة فى قراءته ، إذ أنك أنت كاتبه وصديق سعد زغلول موضوعه ، فهو بطرفيه غاية فى الإغراء بقراءته ، وإنى إذ أقدم لك شكرى على هذه الهدية

النفيسة ، أقدر حق تقديره عمالك الطيب في دراسة هذا الرجل العظيم ، وعلى الخصوص من هذه الجهة . فتفضل يا سيدى الأستاذ بقبول شكرى وخالص تحياتى .  
أحمد لطفى السيد .

إذا كنت طربت مرة لما تفضل به الأستاذ الكبير من عبارات رقيقة تخصنى ، فإنى قد طربت مرات وطربت طرباً عظيماً لما جاء فى خطابه من إكرام وتكريم للرجل العظيم ، والزعيم العظيم ، والقاضى العظيم .

\*\*\*

### مصر الجديدة فى صباح الخميس ١٠ يونية ١٩٤٣

أملى ما يأتى على أخى عباس فى الساعة الأولى من صباح الخميس ، فالليل ما يزال قائماً ، وإنما أملى لأنى مريض قد ألزمت الفراش .

بعد ظهر أمس الأربعاء قبيل الساعة الواحدة ، أى منذ اثنتى عشر ساعة تقريباً ، زرت دولة أحمد زيور باشا فى شقته بعمارة شركة التأمين الإيطالية بشارع الملكة فريدة ، ويهمنى أن أبادر بتسجيل ما سمعت منه خشية التحريف والنسيان . كنت يوم الثلاثاء ، أى أمس الأول ، قد ذهبت بنفسى إلى مسكنه ومعى نسخة من كتابى « سعد زغلول من أقصيته » كتبت عليها الإهداء لدولته وأرفقت بها خطاباً ضمنته بعض أسئلة عن بعض القضايا التى عالجتها فى كتابى وعن بعض القضاة الذين عرضت لهم ، وذلك لأن زيور باشا كان زميلاً لسعد فى القضاء ، وطالما جلس عضواً يمين فى دائرة سعد .

.....

وأقبل علىّ فى بساطة وإيناس هاجماً مباشرة على الموضوع . . ودار الحوار :  
— وإنه ليهمنى بصفة خاصة أن أستوضح دولتكم بشأن جنائية رشيد التى اتُّهم فيها المدخوم ، والتى انتقل فيها سعد إلى رشيد والإسكندرية لإعادة التحقيق بنفسه ، وقد ورد الحديث عنها فى كتابى من ص ٣٢١ إلى ٣٤١ .

— فكّرني حكمنا فيها بإيه ، بتاع إيه ؟ جناية قتل ؟  
— نعم ، وحكمتم فيها بالإعدام ، وكان متهماً فيها أول الأمر ضابط سوداني  
ثم اتهم فيها آخر ، وكان معترفاً ولكنكم كنتم متشككين في اعترافه .  
— نعم نعم ، ووجدوا ورقة خاصة بالقتيل بتاع شركة تأمين إيطالية في  
بيت المتهم .

— نعم (وهمست في نفسي دهشاً من قوة هذه الذاكرة ، فإني قرأت هذه  
الواقعة في ملف الجناية) .

— وكان المتهم سائراً في جنازة القتيل يبكي .

— صحيح . (وزادت دهشتي فإني قرأت ذلك في الملف أيضاً ؛ إن الرجل إذن  
ما زال يذكر بعد خمسة وأربعين عاماً دقائق قضية كان فيها مستشاراً من خمسة  
مستشارين ؛ من هذا اطمأننت إلى ذاكرة الرجل وصدق حديثه) .  
— وإيه كمان ؟

— جناية الجزيرة الشقراء ، وقد ورد الحديث عنها في الكتاب من ص  
٣٨٦ إلى ٣٨٩ ، وجناية هامة أخرى نشر المؤيد حكمها في عدد ١٠ يونية ١٩٠٢  
تحت عنوان : « كيف ترفع الدعوى العمومية بطلب إعدام الأبرياء » ، وقد ورد  
الحديث عنها في ص ٣٨٩ — ٣٩٣ ، ولخصت له الأمر بأن ما يهمني هو أن الحكم  
تضمن حملة شديدة على رجال البوليس في أسلوب عنيف قوى العبارة ، فقال غير  
متردد : « نعم ، هو سعد كان شديد على رجال الإدارة » .

تلوث لدولته العبارة الآتية من ص ٣٩١ ، وهي جزء من أسباب الحكم  
الذي اشترك دولته في إصداره :

« وحيث أن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة إظهار الفاعل أو كشف  
الحقيقة أشد خطراً على النظام العام من خفاء الجاني أو تخليصه من العقاب ، لأنه  
لا شيء أسلب للأمن ، وأقلق للراحة ، وأزعج للنفوس ، من أن يعيث بالنظام  
من عهد إليه حفظ النظام . وحيث أنه لا يصح أن تكون مثل هذه التصرفات





قلت : « إنى لا أسأل عن شيء ممنوع ؛ هل صحيح أن « ولمور » قدم تقريراً يقترح فيه استعمال اللغة العامية فى المحاكم ؟ » فأجبنى : « هذا صحيح وهو شيء معروف ، وكل البلاد كانت ضده ، وغير معقول أن نقضى على لغة البلد » .

.....

وذكر الباشا من مزايا سعد قوة الذاكرة ، وقال إنه لم يكن يكتب تلخيصاً للقضية ، ومع ذلك كان يأتى فى الصباح وهو متذكر كل شيء . ثم أضاف : « كانت له Memoire Angélique ذاكرة ملائكية كما يقول الفرنسيون . وإنى أذكر أنه فى قضية ملوخية كان محامون كبار ، منهم نقولا توما والحسينى ، فمدحوا تلخيص سعد رغم أنه كان ضدهم ، وقالوا إنهم بعد هذا التلخيص فقدوا سلاحهم » . ثم قال : « إن سعداً قد وضع القضية الإنجليز فى محلهم » فلما استوضحته قصده قال : « إنهم لم يكونوا يقرأون القضايا ، وكانوا يكتفون بقراءة ملخص بسيط يكتبه المترجم فألزمهم أن يعملوا تقارير مستوفية » . ثم قال : « إن سعداً كان أحسن قاض فى المحاكم الأهلية » .

وسألت دولته عن حكاية تصحيح الحكم المذكورة فى الكتاب (ص ٣٩٤ - ٣٩٦) ، فقال إنه لا يذكر شيئاً يؤيدها أو ينفيها .

\*\*\*

### الفاخرة فى مساء ٢٢ فبراير ١٩٤٤

زارنى فى المكتب هذا المساء الشيخ عبد القادر المغربى عضو مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة ونائب رئيس المجمع العلمى بدمشق . الشيخ سورى فاضل من أهل طرابلس . جاءنى من أجل نزاع بينه وبين صاحب مكتبة موضوعه نسخ من مؤلفات الشيخ تسامها خصمه ؛ ليس هذا هو المهم . المهم أن الحديث تشعب فقال لى إنه زار سعد زغلول حوالى سنة ١٩٠٧ فى بيت الأمة وكان عنده الشيخ رشيد رضا ، وكان سعد يتحدث عن صحته ويردد كثيراً كلمة Regime فسأله

الشيخ معناها ووضحه سعد ، ثم استطرد من توضيحه إلى الكلام في التعريب .  
وكان من رأيه تجويزه ، أى قبول اللفظ الأجنبي اللازم مع إعطائه وزناً عربياً ،  
كأن يقال « الرجيم » بفتح الراء أو بكسرهما ؛ قال محدثى : وقد أعطانى سعد عدداً  
من الأفكار فى الموضوع وأوصانى أن أكتب فيه فى المؤيد ، فكتبت فيه عدة  
مقالات أعجبت الشيخ على يوسف فقال زِدْها واجعلها كتاباً ، فنفذت فكرته ،  
وكانت ثمرة ذلك كتاب « الاشتقاق والتعريب » ، وهو أحد الكتب التى يدور  
النزاع بشأنها بينه وبين صاحب المكتبة !

قال محدثى : وكان سعد يعطف على ، وأخذ يسعى لإيجاد عملٍ لى حين علم أن  
الشيخ محمد عبده هو الذى استقدمنى لأكون موظفاً فى دار الإفتاء ثم مات قبل  
وصولى فلم يمكن تعيينى ، وكان توظيفى صعباً لأن قانون رياض باشا لم يكن يسمح  
للأجنبي أن يتجنس بالجنسية المصرية إلا بعد تمضية خمسة عشر عاماً فى مصر .  
هكذا كان سعد موحياً لغيره ، خالقاً للأفكار وموجهاً للبحوث !

ولكن هل صحيح أنه كان فى هذه المسألة اللغوية يرى هذا رأى ؟ وهل  
يسلكه هذا فى سلك المحافظين ، أو المجددين ، أو المعتدلين ؟

إن هذا « التعريب » بهذا المعنى هو أمر — مهما يكن الرأى فيه — خالٍ  
من الإسراف والتطرف ، ففهموه أن اللفظ الأجنبي الذى لا يمكن إيجاد لفظ  
عربى يؤدى معناه تحتضنه اللغة العربية بعد سبكها فى مسبك أوزانها المعتمدة ،  
فأين هذا من الاقتراح العجيب الذى أقدم الأستاذ عبد العزيز باشا فهمى على إبدائه  
وهو استعمال الرسم اللاتينى ؟ ليس أعجب من هذا الاقتراح إلا أن المجمع ما زال  
يبحث فيه ...

\*\*\*

الفاخرة فى ١٦ مارس ١٩٤٤

يرحمهما الله ...



يرحم الله صديق العزيز ، صديق العزيز في لغة القلب لا في لغة النفاق ، يرحم  
الله صديق عبد الحليم أباطة .

ويرحم الله زميلي في المكتب الأستاذ محمد أمين الرفاعي .  
كانت تملأها الآمال ، ومع ذلك فقد ذهبنا على غير انتظار . .  
تلفت ذات مساء فقرأت نعي الأول مات موت الفجأة . .  
وتلفت ذات صباح فتلوت نعي الثاني ، مرض سبعة عشر يوماً ثم مضى . .  
مضى قبل أن يتم تمرينه في الحمامة ، وقد كان واسع الأمل في العيش ، كثير  
الاهتمام بالحياة . . .

في الحلم طالعت وجهيهما . . وفي الصبح مالت نفسي إلى ذكراهما . . رأيتني  
أذكر منكوبي قنا وأصوان . . قلت إن قليلاً من الصدقة قد ينفع جاعاً أو  
مُعْتَرّاً ، وليكن في عين الوقت ذكرى للصديق القديم وللزميل الصغير . .  
هكذا أرسلت إلى مبرة محمد على عن طريق الأهرام مبلغاً قليلاً متواضعاً على  
روحيهما . . فليكن لهما ثوابه « والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ  
لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » .

\*\*\*

### الإسكندرية في ٤ مايو ١٩٤٤

قدمت الإسكندرية من أجل تلك القضية الهامة التي تشغلني وتؤرقني . .  
رواية عجيبة تنتظر الكاتب الموهوب ، بل تنتظر الكاتب الواقعي الذي لا يطلب  
منه إلا أن يسجل ما يرى ويسمع ، فإن عجائب الواقع هنا فوق عجائب الخيال . .  
ليس من أجلها أسطر هذه السطور ، فإن مكانها الأسفار حين يقرّ أمرها  
وتقرّ النفوس ، ومكانها الآن خاطري وقلبي . . .

أسأل الله لصديق السلامة من المكاييد ، وأسأل لقلبه البرء من هذا  
الهوى العجيب ، من هذا المرض الذي يعيا به الطبيب ، ومن هذا الجرح الذي

يستعصى على مبضع الجراحين الأساة ! . .

وفي الإسكندرية طالعنى خبر ذلك الوجيه . . إذن فقد مضى ، ومضى هو أيضاً أكثر ما يكون أملاً فى عيش ، وأحرص ما يكون على حياة . .

طافت بالنفس ذكرياته : فذلك إنذاره الذى كلفك أن تعده باسمه لتعلن به وصياً سابقاً ، ولتعلن به وزير العدل مسألة عن تصرف قديم لمجلس حسبي . . وقرأت الأوراق فنبسمت حين رأيت أن قاضى المجلس قد أصبح هو الوزير الذى سيوجه إليه الإنذار . . إن القدر يتهكم ، ومن تهكمه ما يحلو وما يمر . . وكتبت الإنذار بالفعل ، إنذاراً مطولاً قاس قلم الكتاب طوله وعرضه ، فجعل عليه رسماً قدره مائة وثمانون قرشاً . . ورسم الإنذار فيما يتعارف الناس أربعون قرشاً . . ليت أن الوزير يقرأه . . سيجد متعة وراحة نفس حين يستعيد ذكريات الشباب . . وسيسأل نفسه : أيهما كان أحب إليها ، أن يسير فى سلم القضاء إلى غايته ، أو أن يطفر من حياة القضاء وهدوئه إلى حياة السياسة وما فيها ؟ . .

واتصلت الذكريات . . دعاك هذا العين الراحل مع كثيرين « لتتناولوا الشاي بمنزله بجولان الحمامات احتفاءً بمقدم سعادة الدكتور أحمد ماهر » .

كان من حظك أن تستمع إلى الرجل ، إلى حديث أحمد ماهر الخصب الصريح المتدفق الهادى ، وأقبل عليك يسألك : « ليه ما بقيتش تكتب لنا القضايا التى كنت بتكتبها ؟ » ، يريد سعادته سلسلة من المقالات كنت نشرتها فى صحيفة الدستور وضممتها ما تبينته بنفسى عن كُتب فى قضايا الطلبة الذين كانت الوزارة النحاسية تلقى القبض عليهم وتدفع بهم إلى المحاكمات ؛ ضممتها ما تبينته خلال دفاعى فى القضايا المذكورة من أمور تبكى وتضحك ، ولكنها لا تضحك إلا لتبكى ! . . إن مذكراتى أضيق من أن تتسع لتلك الأحاديث ، وحسبى أنها أصبحت أحاديث مسجلة فى تلك الجريدة ، ولكنى لا أستطيع إلا أن أثبت إلى هذه المذكرات لواضع نفسى من أمير أراه فوق الأمور : لقد أفسدوا الشباب الطاهر بالسياسة . . لقد شهد شاهد فى إحدى القضايا بأن طالباً ينتمى إلى الوزارة

أعمرى طالباً ثانياً أن يشهد ضد طالب ثالث من معارضى الوزارة ، ومنهـاء بالمجانبة إن يفعل ! . . لقد تحدثوا عن الأموال التى تشتري بها ضماى الشباب ، لقد تقاذفوا جميعاً بهذه التهم كأنهم يتقاذفون الكرة فى ملعب النفس . . اتهم الوفديون بها خصومهم ، وردد خصومهم عين الاتهام ! . . ليتهم جميعاً كاذبون . . كان الطالب فى الماضى لا يعرف إلا وطنه . . يتصل بالسياسة فيكون أقصى آماله الشخصية أن يعود إلى بيته سالماً من الرصاص ، أو أن يستطيع إتمام دراسته فلا يفصل قبل الإتمام ! . .

كان الطالب ينطلق إلى الطريق وقد حمل روحه فوق كفيه ، فإن غاله الموت فلا عجب ولا أسف ، وإن نجا بنفسه فتلك أقصى منى النفس ، ولكن العود أحمد . واليوم ؟ ما لنا أصبحنا عبيد المال والمنافع ؟ ما لنا تسممنا هذا التسمم ؟ أين كان هذا المال من قبل ؟ وإلا فأينت هى نفوسنا اليوم ؟ إن المأساة لا توصف . . إن الشر قد استشرى . . أحق أن العدوى قد سرت حتى اقتحمت صفوف المحامين ؟ . . ألم يهمسوا ، بل ألم يتحدثوا بأن الأحزاب تنفق على المحامين فى انتخابات النقابة ؟ ألم يقولوا إن هذه الحزائن تفتتح لدفع الاشتراكات المتأخرة ولدفع نفقات السفر من الريف إلى العاصمة ؟ ليت المتحدثين كاذبون مرجفون . . ليتهم حديث الإفك والضلال . .

\*\*\*

## القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٤

### قضية البنك الأهلى . . .

» . . . وجلس المتهم — فتحنى سعيد — فى غرفة الصالون فى داخل المنزل — منزل الدغارة — وأخذ ينعى على الفقراء فقرهم ، وحمل على أولئك الذين يعمشون على التافه من الطعام فى حين أن الفلوس كثير ، ولا يتطلب الحصول عليها إلا شيئاً من الجسارة ، ثم أبدى دهشته من يقات الطعمية والعفس مع



وجود الفراخ والديوك الرومي . . . وفي خلال مواجهة السائق بزميله المتهم روى أن المتهمين اليونانيين عند ما سلموا إليه نصيبه من المبلغ المسروق كانوا يقولان إن هذا الحادث باب جديد للثراء ، وإن أحدهما قال لفتحي بكره تبقى فتحي بك ! » .

عبارات مرت دون أن يُلقى أحد باله إليها ، ولست أدري هل يقف حكم المحكمة العليا عندها أو يمر بها مر الكرام ، ولكنني رأيتها أهم ما في القضية . . .

إن هذه الروح التي عبّر عنها المتهم فتحي هي أصل الشر كله ، وأن كثيراً منا ليغدّون هذا الأصل بحسن نية ، وإن كثيراً منا ومن غيرنا ليغذونه بسوء نية ، فأزالوا طمأنينة النفوس وهي حصن الأمان للفرد أولاً وللمجتمع ثانياً ! . . . وليتهم حين بذروا بذورهم حرصوا في الوقت عينه على أن يبذروا إلى جوارها معاني الأخلاق والدين والاستقامة . . . إنهم لم يفعلوا وهكذا تبلورت الأفكار في النفوس الجاهلة فكانت إجراماً وسطوا وقتلاً وحقداً اجتماعياً و « شيئاً من الجسارة » . . ثم ماذا . . ؟ هل أصلحوا البيت ؟ وأنفقوا على الأسرة ؟ ورعوا البنت والولد ؟ وثقفوا النفس ؟ وجوّدوا العمل ؟ بل إنفاقٌ في دور الدعارة ، وإقبال على المخدرات ، وإدمان للسنيما لتلقّي دروس الإباحة والإجرام ، وهجران المنزل ، وغدر بالزوجة الأولى ، وتحلل في الوطنية ، وتقطيع لكل آصرة سامية من دين أو قومية أو قربي أو عمل . . .

إن الديكة الرومية قد عاونت على إسقاط أمبراطورية الرومان حين فتح العربي المسلم ما فتح من أقطار العالم وهو يشدّ الحجر إلى بطنه من ألم الجوع ، فإن طَهِمَ ققبضةً من التمر ، ولُقيات من خبز الشعير . . .

ومع ذلك فما يكره أحد أن يمتلئ البلد بهذه الديكة من رومية وهندية وشرقية وغربية ، وأن يكون لكل مصري منها ما يشاء . . . ولكن السطو والإجرام والقتل والحقْد الاجتماعي و « الجسارة » لا تحقق من هذا شيئاً . . . إننا نريد بلداً غنياً تفيض خيراته فتعم الجميع ، لا بلداً فقيراً يحقد بعضه على بعضه ويحاول فردّه أن ينتزع اللقمة من فردّه ، فإن اقتسموها جميعاً جاع الجميع . . .

نريد مناور ومطلات على الخارج تجلب النور الطبيعي وتأذن للهواء الطبيعي

النق ، ولا نريد شمعات ذابلة تنقل من ركن مظلم إلى ركن مظلم وهي بين ذلك تتأكل حتى تزول ، لا نريد صروحة كهربائية في غرفة مغلقة تصدع رؤوسنا وتزكم أنوفنا وتؤذى رئتنا ، ولا تفعل إلا أن تحول الهواء الفاسد من الغرفة إلى الغرفة ، كأنها الساقية المشهورة في أقاصيص جحا المظلوم . . .

وسّعوا آفاقكم أيها الناس ، واحرصوا على تنمية الثروة القومية بإتقان العمل وإحسان الاستغلال ، وتروج صناعاتكم في الداخل والخارج ، واعلموا أن مصر بلد فقير في حدود الواقع غني جداً في حدود امکانات ، وأن هذا النشاط الذي نبذله في الهدم خليق أن يُبْلِغنا جميعاً الثراء والرفاهية إن نحن وجهناه وجهة البناء . . .

\*\*\*

### القاهرة في . . . يونيو ١٩٤٤

وجهه زميل نظرى إلى أن مجلة المستمع العربى قد نشرت نص محاضرة للأستاذ سلامة موسى الكاتب المعروف ، أذاعها من راديو لندن وتحدث فيها عن طائفة من الكتب كان آخرها كتابى عن سعد ؛ تناولت العدد ، إنه الحادى والعشرون من السنة الرابعة ، والعجيب أن هذه المجلة تصلنى بانتظام ولكنى لم أظن لهذه الكلمة حتى وجهنى إليها الزميل . إننى أثبتها هنا لأن فيها التفاتة قضائية تثير كثيراً من الخواطر وتتصل بمسلك القاضى أزاء القانون وبكتاب جديد لأحد المستشارين : « وأخيراً يجب ألا يفوتنى ذكر كتاب قل أن يظهر مثله فى اللغة العربية ، هو « سعد زغلول من أقصيته » للأستاذ عبده حسن الزيات . فإن شخصية سعد معروفة بمجملها عند عامة الشعب ، وبتفاصيلها عند أولئك الممتازين بالوجدان السياسى . ولكن حياة سعد فى القضاء مجهولة عند الجميع تقريباً . وهذا الكتاب يشرح لنا المواقف القضائية لهذا القاضى الذى كان يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون . . . »

يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون ! . . . تعبير قوى جميل . . . وهذه هي القضية التي قلت إنها تثير كثيراً من الخواطر ، والتي ترد بي ارتداداً تلقائياً إلى قضية مصلحة الأملاك ، حيث رأينا صرامة القانون ، بل صرامة اللوائح العتيقة تغلب على صرامة الحق ! . . .

\* \* \*

ذكرت عند قراءة هذه الكلمة وما تضمنته من إشارة إلى صرامة الحق والقانون كتاباً جديداً اسمه « فن القضاء » أصدره أحد المستشارين الأهلين المتقاعدين ؛ الكتاب قسمان : قسمٌ مترجمٌ وقسمٌ مؤلف ، وفي الاثنين الطريف والمفيد ، وفي الاثنين الأسلوب العربي السليم المتين . ولكنني فوجئت في ثناياه بحملة على كتاب « سعد زغلول من أقضيته » حملة في خصوص رأى قال المؤلف إنني بشرت به في الكتاب ، وهذا الرأي الذي نحلى إياه هو أن على القاضي أن يهمل النصوص ويطبق العدالة . . . لا أحسبني قلت هذا ، وإنما أثبتت على سعد لأن لسانه سبق إليه السهو فنطق بحبس متهمين تبين حين أخذ في إملاء الأسباب أنه حكم ببراءتهما لا بحبسهما ، فعمل على إطلاق سراحهما ولم يتقيد بسهو اللسان ، وأنا هنا أكرر ثنائى وإعجابى بهذا الموقف العظيم . . . وأحسب أن سهو اللسان شيء ونص القانون شيء آخر . . . أما القضية الكلية ، قضية العدالة والقانون والنسبة بينهما فقد عالجتها على وجه آخر في مقدمة الفصل الأول علاجاً لا أحسبه يؤيد الاتهام .

وعلى كل فإنى أشكر للمستشار الفاضل عنايته بكتابى ، وأشكر له قبل ذلك عنايته بالترجمة والتأليف ؛ ولئن شاء أن يكتفى في التعريف بى بأنى « أحد نوابغ المحامين الشباب » فإنى أرى هذا الوصف خيراً من اسمى ، وأكرر شكرى وإعجابى بكتاب « فن القضاء » لحضرة صاحب العزة المستشار السابق الأستاذ « محمد بك رشدى » ! . . .

\* \* \*



## القاهرة في . . . ١٩٤٤

كم جلسة؟ وكم صفحة؟ وكم حمام؟

تلك هى الجناية العتيدة ، جناية الشروع فى القتل الذى اتُّهم به سبعة نفر انتدب لهم من المحامين سبعة نفر . . ثم لم يترافع منهم حمام واحد . . .

من جلسة إلى جلسة ، ومن دور إلى دور ، لأن محامياً غائب ، أو لأن متهماً غائب ، أو لأن النيابة تستكمل تحقيقاً سيُضم . . وأخيراً أفرجت محكمة الجنايات عن المتهمين وأجلت القضية إلى دور مقبل لأن « ممثل النيابة قال إن القضية ما زالت لدى نيابة السويس لم تنته بعد ، ولذلك أُلتمس التأجيل » .

وجاء الدور المقبل ، وجاء التحقيق التكميلي ، وجاء المحامون السبعة ، ولكن أحداً من المتهمين السبعة لم يحضر . . إنهم لن يسعوا بأظلافهم إلى القفص . . هكذا أثبتنا حضورنا وانصرفنا فى خزيٍ نجرجر « أروابنا » كأننا اجترمنا جرماً ونحن المجنى علينا . .

القضية كلها عجب ، إنها تصور نوعاً من حياتنا الاجتماعية . . إن المجنى عليه والمتهمين جميعاً قد « توجهوا — بتعبيرهم — للجهات البحرية للمعاش » . أما الجهات البحرية فهى السويس ، وأما المتوجهون فقد قدموا من « نجع دراو تبع الأوسط قولاً مركز قوص » .

لم تؤلّف الغربة ، ولم تؤلّف الحاجة ، ولم يؤلّف الخبز والملح بين قلوبهم ، فها هو ذا أحد المتهمين يُسأل أئبنه وبين المجنى عليه شئ؟ فيقول : « عيلتهم كانت ضربت واحد منا ومات » . . .

ووقفت أمام عريضة غربية ، عريضة قدمها أخ للمجنى عليه إلى مأمور قوص ، إن أسلوها فريد :

« يا صاحب العزة : قتلوه وسلبوه ودفنوه وعاد حيا بعد ستة أشهر ، ومن عجب هذا . من هو القتل ؟ هو شحات محمود أحمد الجبل من نجع دراو تبع

الأوسط قول . من هو القاتل ؟ هو . . . و . . . الخ . . . وما سلبوه ؟ سلبوا منه ٤ جنيه وعدد ٣٣ أذرع قماش البيض . لماذا قتلوه ؟ أخذاً في ثأر عادلى بهلول موسى الذى قتل بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ وهو أخ حسان بهلول المتهم الأول .

وإن القتل شحات محمود بعد أن تركوه من الحياة ، والقاتلين حضروا واعترفوا بأخذ الثأر وذبحوا كعادة العرب ، ومضى على ذلك ستة أشهر إلا وصل المقتول ماشى على قدميه ولم يبق موضع فى وجهه ورأسه وجسده إلا أخذ نصيبه من أنواع القتل والعذاب . لذلك بادرت بتقديم هذا لعزتك لضبط هذه الواقعة الغريبة التى لم ينظر مثلها فى التاريخ ، وقد أخطرنا النائب العام تلغرافيا ووكيل النيابة بقوص أفندم .

ملحوظة : نرجو سرعة سؤال المقتول لأنه فى حالة الموت من كثرة وشدة الإصابات .

دخلنا الجلسة والمجنى عليه يشهد أمام المحكمة . . كان المستشارون يسمعون بالكاد كلامه من ضعف صوته من ضعف بدنه . . فإذا تبينوا الألفاظ لم يستبينوا المعنى من غموض التعبير وغرابة اللهجة . . كان شبحاً يتكلم ، فغفرت لأخيه مبالغاته ، لأنى رأيت ميتاً يتحرك ، وهذا هو الميت الذى يقول أخوه إنه سعى على قدميه ، بل على بوصتيه ، من السويس إلى دراو .

ومع ذلك فقد قالوا إن مصر بلاد غنية . . سيتعلم هؤلاء الناس الكتابة والقراءة . . فعلموهم قبل ذلك الدين والأخلاق . . نظّفوا قلوبهم من الإجرام ، وطهروا صدورهم من الثأر ، واملأوا أفئدتهم بالدين ، وخوّفوهم بالنار ومنوهم بالجنة ، وافتحوا لهم المزارع والمصانع ، واصرفوهم عن غرائزهم الدنيا بالعمل ، فإنه هو العاصم من الفساد ، كما قال ذلك الربى الإنجليزى ، وتمعنوا يا قوم كثيراً وكثيراً فى تلك الكلمة الكبرى التى أجرتها الحكمة على لسان زعيمكم سعد منذ ثلاثين عاماً حين هتف فى الجمعية التشريعية : « لسنا فى حاجة إلى كثير من

العلم ، ولكننا في حاجة إلى كثير من الأخلاق » .

\*\*\*

### مصر الجديدة في ٢٤ يونيو ١٩٤٤

خرجت مع والدى لاستشارة طبيب جلدى ، جلسنا بعد الاستشارة فى شرفة مقهى ، نقيت به الدكتور محمود عزمى مستشار الضرائب فأبدت له ألى مما يلقاه قانون استعمال اللغة العربية من عقبات ، فكاد وهو القانون الجديد يصبح قانوناً غير مستعمل أو حرفاً ميتاً كما يقولون ، مع أنا لم نكد نستريح من ضجيج التفاخر به والدعاية باسمه والوطننة حوله . . . واتصل الحديث فرويت له أنى لاحظت فى أواسط شهر ديسمبر حملة صحفية من بعض الصحف الأجنبية المحلية ترمى إلى طلب مهلة جديدة للتجار الأجانب ، أى وقف تنفيذ القانون مهلة أخرى استناداً إلى مبررات تستتبع فى الواقع لا مجرد التأجيل ، بل الإلغاء ، وهو الغرض الخفى ، فبادرت إلى كتابة مقال طويل رداً على كل حجة أثارها الصحف المذكورة ، وبعثت إلى بعض صحفنا العربية بردى ترافقه نسخة من الصحيفة الأجنبية التى ترعمت الحركة وطلبت نشره ليؤخذ الطريق على محاولة التأجيل ، ولكن الصحيفة لم تنشر مقالى ولم تشر إليه بحرف ، بل لم تعتذر إلى أقل اعتذار . . . فلم أر تفسيراً لمسلكها إلا أن إدارة الإعلان حريصة على مجاملة المعلنين الأجانب أو أن الرقابة منعت نشر مقالى ، ولكنه فرض لا ينهض ، فلو كان حقاً لأعلمتنى به الصحيفة . .

وجدت عند جليسى من أبناء هذا القانون أكثر مما عندى . . وأخطر مما عندى . . وعلمت أن بعض الرؤساء قد طلبوا إلى بعض الرؤوسين أن يكتبوا منشورات لا يكون تنفيذها إلا إلغاءً للقانون من سلطة لا تملك الإلغاء . . . ما أشد ما يتناقض فينا الظاهر والباطن ، وما أقسى حكمنا على أنفسنا حين نقنع من الإصلاح بالإعلان ، ومن التشريع بـ « قال فلان ، وصنع فلان » ! .

\*\*\*



## القاهرة في ٢٥ يونية ١٩٤٤

كنت وزميل نتحدث عما يترخص بعض الزملاء لأنفسهم ، من تحريف للوقائع في المرافعات والمذكرات تحريفاً متعمداً في بعض الأحيان ، و بريئاً — لأنه نتيجة لأقوال الموكلين -- في أحيان أخرى ... وكنا نتحدث في حيرة المحامي أزاء هذا ، فلا هو مستطيع أن يكشف زميله هذا الكشف الدامي ، ولا هو مستطيع أن يهمل مصلحة موكله . .

هنا ذكرت ما سبق أن قرأته في كتاب « الأيام المائة » الذي وضعه الدكتور محمود عزمي وكرسه لفترة من حياة علي ماهر باشا ؛ عدت إلى الكتاب وقرأت فيه ما يأتي مروياً عن علي ماهر المحامي :

« جاء يوماً محام يبلغه في الجلسة أنه قد تم التفاهم بين موكليهما الذين يتكون منهما طرفا الخصومة على التأجيل إلى ما بعد فصل الإجازات ، وطلب إليه أن يتقدم معه إلى القاضي بهذا الطلب فقبل . ثم اتضح له أنه لم يكن هناك اتفاق على شيء مما أخبره به زميله فعاد إليه ملاحظاً فلم يكن إلا أن أجاب : الذنب ذنبك ، ليه صدقتي . ثم حدث أن وقف محامي خصوم موكلي علي ماهر يطلب التأجيل ويقول إن هناك مستندات جديدة تستدعي هذا التأجيل ، ويمد يده بأوراق يقول أنها تتضمن هذه المستندات ، وكان علي ماهر يعرف أن ليست هناك مستندات غير التي أودعت من قبل ، وكان قد تلقى درساً عن خلق الزملاء من ذلك الحادث الأول ، فنهض وأمسك يد الزميل وطلب إلى المحكمة أن تتسلم منها المستندات ، وأخذت المحكمة الأوراق التي كان المحامي يمد يده بها فوجدتها بيضاء ، ونطق القاضي بالتأجيل ، فاحتج على ماهر على هذا التصرف وانسحب من الجلسة صائحاً : « أعجب لحام يكذب ، وأعجب لقاض يصادق على الكذب » . فلم ير القاضي بداً من رفع الجلسة برهة أعادها بعد انقضائها ، وفتح باب المرافعة في القضية دون تأجيل . »

منذا الذى يتردد فى الثناء على هذا الموقف ، ومنذا الذى لا يطالع فيه معانى  
الحزم والاستقامة والانتفاع بالتجارب ؟ إننا نثنى ونقدر وإنْ صرفنا الضعف للزمانة  
والمجاملة للقضاء عن مثل هذا العنف الشريف الكريم . .

\*\*\*

### القاهرة فى مساء ١٩ يولية ١٩٤٤

منذ نصف ساعة كان يزورنى زميلى الأستاذ الهلباوى . كان معه شخص  
مذهب اسمه حامد أفندى قال إنه قريب له . تحدث الإثنان وذكرا المرحوم إبراهيم  
بك الهلباوى وقالوا إنه كان قد شرع بالفعل قبيل وفاته فى طبع مذكراته وقد  
طبع بالفعل ملازمتان . قال حامد إنه كان ملازماً له فى أخريات حياته يجالسه من  
الرابعة بعد الظهر إلى الحادية عشرة ؛ قال : وكان المرحوم الأستاذ فؤاد حمودة  
المحامى يتلو المذكرات على الهلباوى بك لتتقيحها قبل طبعها ، فوجد فيها كلاماً  
عن قضية فيليبس جاء بين سطوره أن الهلباوى ترفع فيها بعد تنحى الأستاذ  
ع . بك . ف . إجابةً لإيعاز السلطان حسين الذى كان يبغض فيليبس ، وشفع  
صاحب المذكرات هذا بأن انتقد موقف زميله من وجهة نظر المهنة والفن . قال  
محدثى : « واقترح الأستاذ حمودة حذف اسم الزميل المنتحى فوافق الهلباوى »  
وسألت عن هذه المذكرات ما مصيرها ، فقالوا إنها فى دار الكتب مع أحد  
النساخين أو المصححين وقد حجز الورثة عليها تحت يد هذا الشخص ! . .  
نحن فقراء فى المذكرات ، فلا تريدونا فقراً على فقر !

\*\*\*

### عالية فى مساء ٢١ أغسطس ١٩٤٤

فى مساء ٢١ أو فى صباح ٢٢ فأغلب الظن أن الليل قد انتصف وأنى الآن  
جغرافياً فى صباح يوم جديد . . . لست أدرى أهو هذا الارتفاع قد أرهف

أعصابي وفرَّق النوم عن عيني أو هي مشاغل البال وهذا المخزون الضخم الذي يعمر صدرى من حوادث المؤتمر ، وملابسات المؤتمر ؟ لو أننى كتبت وكتبت وكتبت لما فرغ هذا المخزون ولبقيت المرارة تشيع في هذا الصدر المسكين ...

أنرت الحجرة وأخذت هذا الكتيب العظيم : « كلمات لقاسم بك أمين » .. قرأتها كلها .. وهل لى في إتمامها فخر ، وهى التى تقودنى من زمامى بحلاوتها وطلاوتها ، وصدقها ودقتها ، بعظمتها التى لا أستطيع وصفها ولا أستطيع إلا أن أسير فى ركبها حتى تنتهى فتطلق سراحي لأظل مع ذلك متأثراً بها مفكراً فيها ؟ « وجدت السآمة غالباً فى الاجتماعات وما شعرت بها فى الوحدة . أشواق إلى الناس فإذا اختلطت بهم رأيت وسمعت ما يزهديني فيهم فأفر منهم وأرجع ملتجئاً إلى نفسى فأجد فيها الراحة والسكون » .

هذه هى كلمات الرجل العظيم .. قرأتها فى الصفحة العشرين فكانت بلسماً لفؤادى .. بلسماً لم يلتئم به جرح وإلما تحقّق به عزاء ، فهذا هو القلب الكبير يصور بعض ما بى ... ولكنى مع ذلك انعس منه حظاً : إنه يفر من الناس ويرجع ملتجئاً إلى نفسه فيجد عندها الراحة والسكون .. أما أنا فأفر من الناس وأرجع ملتجئاً إلى نفسى فلا أجد معها راحة ولا سكوناً ..

هذا هو الفرق بينه وبينى ؛ كان له قلب كبير ونفس صافية وحياة مرضية فوجد عند ذلك راحته وسكونه ، أما أنا ففقرت من الناس إلى نفسى فكنت المستجير من الرمضاء بالنار ..

\* \* \*

الناس ! ! ماذا لقيت من هؤلاء الناس ؟

.....  
.....

هأنذا قد شددت الرحال إلى المؤتمر بعد أن أعددت محاضرتى فى « مسلك المحامى » .... ولكنى أصل فأفاجأ بلفظ أفهم منه أن محاضرتى قد استبعدت



بعد أن نشرت بعض الصحف في مصر بياناً يكاد يكون رسمياً بالمحاضرات وأسماء المحاضرين مستملاً على محاضرتي واسمى . . . . . لفظ غريب أذكرني بما سمعته قبل السفر من أن إذن الخروج سيقصر على آحاد لست منهم . . . ويسألني إخواني العراقيون والسوريون واللبنانيون والأردنيون متى موعد محاضرتي فأخرج وأخجل ولا أستطيع أن أتكلم ويحيك في صدرى قول الشاعر :

قومي هو قتلوا أميم أخى فإذا رميت يصيبني سهمى !  
وأخيراً . . أعلن بأنى سأحاضر في صباح الخميس . . ولكنى ألقى عرضاً من يخبرنى أنى سأحاضر عصر الأربعاء . . ولو لم ألقه لما عرفت ولكن محتملاً أن ينادى اسمى لأحاضر فأكون غائباً عن المؤتمر . .

في عصرية قاعة إذن بعد ظهر يوم ١٦ أغسطس بين مأدبة غداء دسمة أقامها نقيب العراق للمؤتمرين ومأدبة عشاء سيقمها لهم وزير العدل المصرى . . ومن الإباحة ما يشبه المنع والحرمان . . . ولكن بعض الظن إثم فلا تجعلنى يارب من الآثمين . .  
وألقيت المحاضرة والحمد لله أولاً وآخراً . .

\* \* \*

أيتها الاحقاد رفقاً بى . .

بل دعيني أقول : أيها الإخلاص فى العمل مالك تلاحقنى بالشرين وتؤذنى الأذنين : أرهق نفسى بالعمل أولاً على حساب قلبى وأعصابى ، فإذا نجح وظهر أثر المجهود كان هذا النجاح سبباً لإثارة الاحقاد على من العدو ومن الصديق على سواء ؟ . .

إلى أية نتيجة سأنتهى ؟ . .

\* \* \*

حسبك يانفسى واستطردى فى حديث أقل مرارة . . فعلى هامش هذم

المحاضرة أسجل أن بعض ما ذكرت فيها قد حرك في بعض الزملاء ذكريات أو خواطر حدثوني بها :

قال الأستاذ الكبير م . على مائدة الطعام إن الحكاية التي رويتها عن سعد زغلول — وهي أن عيناً متهما بالتزوير طلب إليه الدفاع عنه فلم يقبل إلا بعد أن أقر له بالتزوير واستكتبته تنازلاً عن العقد المزور ليكون تحت تصرف المجنى عليهم بعد الحكم بالبراءة<sup>(١)</sup> — قال إن هذه الحكاية لم يكن يجمُل ذكرها لأنه لا يُشرّف المحامي أن يترافع عن متهم تأكد من إجرامه قبل أن يقبل الوكالة عنه ؛ واستطرد محدثي فقال عن نفسه إنه في حياته الطويلة لم يترافع في قضايا جنائية إلا نحو خمس قضايا وإن إحدى هذه الخمس قد سببت له أزمة نفسية هائلة :

طلب إليه بعض معارفه أن يدافع عن متهم بقتل أبيه ، وقيل له إن القضية لا دليل فيها إلا شهادة صبي دون الحُلم قد تناقض في شهادته وإلا قرائن ضعيفة منها أن هذا المتهم سبق أن زور على أبيه عقوداً ثم ساحه أبوه . . . وقرأ الملف فلم يجد دليلاً مثبتاً للإدانة إلا ماتقدم وإلا العثور في مكان الجريمة على نعل أنكر المتهم أنه له . . . ولكنه مع ذلك ظل يسأل نفسه : إن لم يكن المتهم هو القاتل فمن الذي قَتَلَ إذن ؟ قال : وجاءني المتهم ليلة الجلسة ، فقد كان مطلق السراح لأن قاضي الإحالة أفرج عنه لضعف الأدلة ، وسألني عن مركز القضية فقلت له إن مركزها حسن ولكنني لا أضمن شيئاً وشفعت قولي بأن نقطة الضعف هي هذا السؤال : من الذي قتل القتيل ؟ هنا أطرق المتهم شيئاً ثم قال : إذا كان الحكم لغاية ١٥ سنة فلا بأس ! . . .

قال الزميل : فارتعت وداخلتني الحيرة فها هو ذا المتهم قد اعترف أو كاد فكيف أصنع إذن ؟ هل أذهب إلى الجلسة فأتنازل عن التوكيل ؟ إن هذا يسيء

---

(١) هذه القصة مأخوذة من كتاب « سعد زغلول » للعقاد ص ٧٥

إلى مركز المتهم ! .. هل أطلب التأجيل للاستعداد ؟ إن القضية صغيرة وأنا لم أبلغ المحكمة طلب التأجيل قبل أن تقرأها ، والرئيس مصطفى باشا فتحي معروف بالشدّة وبالشدّة في رفض التأجيل أيضاً ... أخذتني الحيرة حتى استسلمت قائلاً : « إنك أنت ياربّ الذي تدبر فاصنع ما تريد ... » ، وذهبت في الصباح .. ونودي الشاهد الصغير فدخل يتلفت إلى مكان المتهم ... واستدناه الرئيس إلى حرم المحكمة وأمر بكرسى فأجلسه عليه وهدأ روعه وأخذ يناقشه في تناقضه حتى قال الولد إن أهل المتهم هددوه وأخذ يروي واقعة القتل كما رآها مؤكداً أنه شاهد المتهم يطلق النار على أبيه ثم يجري ..

وقال الرئيس للمحامي : عاوز تقول إيه ؟ فقال المحامي إنه لم يترافع ! .. قال الرئيس : دع كل شيء فهل تستطيع أن تقول من الذي قتل القتيل ؟ قال إني لست مكلفاً بهذا فإنني برىء حتى تثبت النيابة أني أنا قاتله ؛ قال له وهو يكتب : قل لك كلمتين ! .. وقال الكلمتين ... والحكم آخر الجلسة ... وإرسال الأوراق إلى المفتي ! ..

قال محدثي : « فكأنما أنقذني الحكم من غمرتي فلو حكم بالبراءة لما استطعت أن أهدأ أمام ضميري ... وظل صديقي م . يعايرني بها قائلاً : تجيء إلى طنطا عشر دقائق فتشنق الرجل وتعود ! ... »

\* \* \*

أذكرني حديث الزميل الفاضل ما قرره بهذا الشأن الأستاذ « هنري رويير » النقيب الفرنسي في كتاب « المحامي » تحت عنوان : « مشكلة متعلقة بالضمير » ؛ قال النقيب إن المتهم قَلَّما يعترف لمحاميه بالجريمة .. فإن اعترف بها فإن للمحامي أن يقول للمحكمة إنه لم يعد يملك حرية الضمير التي تساعد على الدفاع ثم ينسحب فيرضي ضميره ويرضى سر المهنة في وقت واحد ! ..

والنقيب مخطيء في هذا الرأي فإن مجرد الانسحاب يؤدي مركز المتهم ويُملئ المحكمة أن تعتقد أنه اعترف لمحاميه بالجريمة أو أن محاميه وجد مركزه غير صالح



للدفاع ؛ وفي هذا يتفق رأي مع رأي محدثي ولكني أخالفه فيما رآه بالنسبة لقضية سعد : فإن تصرف المحامي فيها قد يُعترض عليه بأنه تضمن تعطيلاً للجزاء الجنائي الذي ارتضته الجماعة زاجراً للمجرم ورا دعاً لغيره . . . ولكننا في الوقت نفسه يجب أن نقدر أموراً كثيرة منها أن التزوير العرفي يكاد يكون جريمة مدنية بحته وهذه الجريمة قد أزال سعد أثرها بالكتابة التي استصدرها من المتهم وردّها للمجني عليهم أموالهم ؛ ولولم يفعل لقد كان جائراً أن يبرأ المتهم بدفاع محام آخر أو بفكرة تستقر في نفوس قضاته من تلقائها فينجو من العقاب ويحتفظ في الوقت نفسه بثمرة جريمته . . . هذا إلى أن العين المتهم قد لا تنفعه العقوبة بقدر ما تنفعه النجاة منها ومن المصلحة الاجتماعية ألا تقضى على شرف رجل وشرف بيت ، وما أروع ما قرأته هذه الليلة أيضاً في كلمات قاض عظيم وصديق لسعد هو قاسم أمين :

« الفضيلة والرذيلة يتنازعان السلطة على نفس الإنسان في جميع أدوار حياته فتارة تخضع للأولى وتارة تغلب عليها الثانية . ولا يوجد رجل مهما بلغ من التربية والعلم يكون آمناً من السقوط يوماً في الرذيلة كما لا يوجد رجل مهما أحاطت به الرذيلة إلا وفيه استعداد لأن يأتي يوماً بأفضل الأعمال . وحقيقة الأمر أن أخلاق الإنسان ليست شيئاً يتم دفعة واحدة وليس لها حدّ تقف عنده ، إنما هي تحليل وتركيب ، في تكون مستمر ، يعترىها الانحلال زمناً وتعود بعده إلى التماسك » .

\* \* \*

وحدثني الأستاذ عباس الغزاوي المحامي العراقي ونحن خارجان من الجلسة بعد محاضرتي فقال إنه لا يوافق مطلقاً على رأي « روبر » الذي سمعني أنسبه إليه يريد جواز انسحاب المحامي من القضية بعد اعتراف المتهم له بالإجرام وروى حادثاً يعرفه بنفسه يتلخص في أن محامياً انسحب لسبب غير الاعتراف فوهم القضاة أن المتهم اعترف له بالإجرام وأدانوه وهو في الحقيقة بريء ! . . .

وقال لي أيضاً — تعليقا على ما سمعته في محاضرتي من أن المحامي الفرنسي الشهير « لاشو » كان يأبى الدفاع عن المدعي بالحق المدني — إنه هو ، أي محدثي ،

لم يحضر في حياته عن مدعى مدنى قط ! . .

وكان يرافقنا في السير محام لبنانى نسبت اسمه مع الاسف فقال تعقيباً على هذه المشكلة التى عرضت لها المحاضرة إنه اصطدم بحادث أزج ضميره يتلخص فى أن شاباً أحب راقصة إسرائيلية وفى غمرة الهوى كتب كل من الحبيين لحبيبه سنداً بألف جنيه ليكون مانعاً من التفكير فى الهجر . . . وسمّ الفتى الفتاة واعتزم أمره فطلب إليها ذات يوم أن يمزق السندان فإن ما بينهما من الحب قد أصبح أقوى من ذلك الخوف حتى ليحجره معنى الشك القائم فى السند . . . ورضيت الفتاة وقدمت إليه سندها ، أما سندها الذى عليها فاستبقاه لديه وقدم إليها سنداً غيره لتمرقة فزقته غير فطنة إلى الخديعة ! . . وعهد إلى الرميل أن يتخذ إجراءات المطالبة فاستصدر له حجزاً تحفظياً نفذ على كل شىء حتى على أثاث الراقصة . . . ولجّت بالفتى شهوة التشقى والإيلام فألح على محاميه أن يسهر معاً فى الملهى الذى ترقص فيه الغانية ! . . ورضى المحامى — بعد تمتع فيما قال لى — وعبّ الفتى من الخمر حتى سكر فأخذ يهرف بل أخذ يعترف . . . وثار وجدان المحامى وقال لى لا أطعم أهلى من هذا الطعام . . . إنها تبيع جسدها لتعيش فنجىء نحن نقتنص منها هذا المال الذى اشتريته بأعلى الأثمان ؟ . . قال : وكانت الدعوى الجنائية التى حررتها الراقصة ضد الفتى من قبل قد انتهت إلى الفشل ، أما الدعوى المدنية فكانت ما تزال منظورة لمّا يفصل فيها ومثلت أمام المحكمة فقلت لى أطلب ترك الدعوى ؟ فقال القاضى : هل عندك توكيل بهذا ؟ قلت إن الموكل موجود وإن عليه أن يتنازل وأسرت إلى القاضى بجملة الأمر وتنازل الموكل عن الدعوى . .

وحدثنى قاضٍ عراقى فاضل فأشار إلى مارويت فى المحاضرة من حكاية المحامى الذى تخرج ابنه من كلية الحقوق والتحق بمكتب أبيه فدفع إليه بقضية ضخمة مرمية لأنها أصلح لمرينه بما فيها من إجراءات مختلفة ومذكرات متعددة وأحكام متوافقة ومتضاربة فأقبل الشاب عليها بنشاط الشباب وحماسه وذهب فترافع وحصل على حكم لمصلحة الموكل وعاد إلى والده يكاد يقفز من الفرح الذى يفعم نفسه والفرح

الذى سيملاً به صدر أبيه وأنهى إليه الخبر فاذا بالوالد يتجههم ويحزن ويعاتب ولده قائلاً : ألا تعلم أن هذه هى القضية التى ربيتك منها فكيف أربى اخوتك من بعد ؟ قال محدثي : إنكم أوردتم هذه القصة على أنها نكتة رضية لاحقيقة ، أما أنا فأروى لكم حقيقة هى أنى عينت قاضياً فى إحدى المحاكم فوجدت قضية مزمنة تقادمت عليها السنون فقرأتها وأعددت حكماً فيها فاذا بمحامىها يرجونى تأجيلها ويصارحنى بأنه يعتمد عليها فى عيشه وأنه كان يخال تأجيلها أمراً محققاً لأن القضية يستصعبون الفصل فيها . . . ولكن محدثي لم يشفق على التماس الزميل فحسمها فكأنه حطم الدجاجة التى كانت تبيض للمحامى كل جلسة بيضة ذهباً . . . وردد الأستاذ سعيد الغزى المحامى والنائب الدمشقى شكواى من قضية السماسرة ومن انحطاط الأتعاب وقال لى لقد تعبنا فى هذين الأمرين اللذين عرضت لهما حتى فكرنا فى تقسيم المحامين درجات يكون لكل درجة حد أدنى من الأتعاب . . !

\* \* \*

وفى قاعة الفندق دنا منى زميل لبنانى مسن يرافقه ولده وهو زميل كذلك . . وقال المحامى الأب إن حديثي عن علاقة القضاء بالحماة ومعاملة المحامى فى الجلسة يعزبه بأن يستأنس برأى فى أمر يتصل به : ذلك أن أخاه كان محامياً وأنه جابه المحكمة فى بعض مذكراته بأقوال رأت أن تحاكمه من أجلها فلما مثل المحاكمة جالساً فى مقاعد المحامين انتهره الرئيس وطلب إليه أن يقف شأن المتهمين بالإجرام ، فكبر الأمر على أخيه وانتابته صدمة قلبية كانت القاضية على حياته ؛ والزميل يسأل سؤاله : هل القضية وهل الدولة مسئولون عما حدث ؟

\* ° \*

بهذا وبغيره وجدت صدى محاضرتي فقلت حسبي أن تكون أثارت تفكيراً وأثارت ملاحظات . . . إنها إذن لم تكن كلاماً فارغاً ولم تكن كلاماً مزوراً ولم تكن صياحاً وتشنجاً ولم تكن تباً لفاً غير مفهوم ولا تلاوة فى لوح غير محفوظ . .



وهكذا أرسل الله عزاءه فاللهم لك الحمد . . اللهم إني أسألك أن تجنّبني كيد غيري وكيد نفسي وأن تحمّيني من اليأس وتحمّيني من الزهو والغرور وألاّ تجعلني ممن عنيت بقولك الكريم : « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليئوس كفور ، ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مستته ليقولنّ ذهب السيئات عني إنه لفرح فخور » .

\*\*\*

بافا في ٢٨ أغسطس ١٩٤٤

رأيتها عام ١٩٣٠ ! . . ما أسرع ما يعدو الزمن ! . . . أربعة عشر عاماً قد تقصّبت فويلي من حساب النفس بل ويلي من إهمال حساب النفس ! . . ماذا صنعت في هذا الزمن كله لوطنك وماذا صنعت لنفسك ؟ إن الجاد يتقدم ، إن هذه المدينة كانت دون ما ترى الآن جمالاً . . . كانت مسافة الخلف بينها وبين جارتها « تل أبيب » خطوات في المكان ودقائق في الزمان وأحقاباً طويلة في العمران ، فإذا بالمدينة المتخلفة تتقدم وتتقدم وتبدو لك اليوم مشرقة حية . . . وستُغدُّ السير لتضيّق مسافة الخلف . . .

أما أنت فإنك قد تتهقّرت وليتّك تنتهي إلى جهود لا تحس معه بمعنى التأخر أو التقدم ، ليتّك تصل إلى هذه الحال المريحة ، ولكنك ما زلت مستيقظ النفس على الأقل لنفسك ، وما زلت شديد الإحساس بالنقص ، بيّد أنه إحساس لا يدفع إلى عمل ولا يغري بكّال ! . .

إن هذه النفس التي بين جنبيك لا تمثّل معك إلا دور الصديق فليتها كانت لك عدواً مبيناً ! . . ليتها كانت لك خصماً سافراً فإنك ما مُنيتَ بالشر إلا من صديق ، ولا سعى لهدمك إلا صديق ، ولا أكل الحقد عليك إلا نفس صديق ، ولا أهلك عن عمالك إلا شيطان صديق ، فيا نفس كوني لى عدواً أعرفه وأتقيه ، ولا تكوني صديقاً يخدعني فأصطفيه . . .

\* \* \*

سرت في المدينة فأنشرح صدرى لهذه الأسماء المصرية ، سيما فاروق وبوفيه  
 فاروق وفندق رمسيس ولافتة على بعض الأبواب تحمل عبارة « الجمعية المصرية » .  
 تداعت المعاني في نفسي ، وأشعّت مصر المشرقة الخالدة في أركانها الدكناء  
 فأذهبت عنها الظلام والحزن وذكّرت مع الغبطة أجزاء من محاضرتي استقبلها  
 أعضاء المؤتمر أحسن ما يكون الاستقبال : ذكرت تصفيقهم الشديد حين عرضت  
 لواجب المحامي في معونة القضاء على إنجاز القضايا ليستطيع القضاء أن يلبوا مثل  
 هذه النصيحة التي وجهها إليهم جلالة الملك فاروق في ٢٩ أغسطس ١٩٤٠ فقال لهم :  
 « انه خير ما أوصيكم به هو الفصل في الخصومات بالسرعة مع العدل ، فانه تأخير  
 الحقوق عنه مستحقها يفسد النفوس ويضاعف المنازعات ، كما أوصيكم انه  
 « نحاسبوا أنفسكم بالليل على ما فعلتم بالنهار حتى يقل الخطأ ويغلب الصواب » .  
 كان التصفيق تحية المؤتمرين للملك اقترن اسمه باسم العدل منذ أيام عمر ! . .  
 وكان تحية للكلمة الكبيرة والنصيحة الملكية ، بقدر ما كان تحية لمُهدِي  
 النصيحة العظيم . .

\* \* \*

ولست أنسى العناية الفائقة التي تتبّع السامعون بها حديثي عن المحامي سعد  
 زغلول . . كانت الأعناق تشرّب له ، فبارك الله في نفوس كريمة تهفو إلى ذكرى  
 محامٍ كريم ، بل إلى حديث الزعيم المصري الذي اقترن عمله وأثره ومثله بمجهود  
 العرب في سبيل أكرم المعاني وأشرف الغايات . .  
 كيف لا تهش نفسي إذاً إلى ما رأيت وما ذكرت ؟ وكيف لا أردد كلمة  
 مصطفى كامل : « لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً » ؟

\*\*\*

القاهرة في مساء ٤ سبتمبر ١٩٤٤

بالأمس أنشرح صدرى . .

ذهبت إلى صيوان الملك في بيت الملك لأسمع كلام الله يرتل ترتيلاً ، ولأرى  
رعايا الملك من عباد الله يسعون إلى البيت الكريم خِفافاً مطمئين كأنهم يسرون  
في بيوتهم بغير كلفة ولا تحرز ، ليجلسوا وليطلبوا الماء المتلج وليسمعوا قول الله  
فيناجوا : « الله » ! . .

يا لها من فكرة بديعة رائعة ! . .

يا له من ملك بديع رائع ! . .

فتح البيت الأول في البلد بعد أن أقفلت بيوت كثيرة كان دأبها أن تفتح  
طوال رمضان ليذكر فيها اسم الله ، وليخف إليها الناس إخواناً في غير كلفة ولا  
دعوة ، قتشند الأواصر بين الناس والناس ، وقتشند الأواصر بين الناس والله ! .  
عادة أوشكت مع الأسف الشديد على الانقراض ! . . فجاء الملك يحيي  
العرف الكريم ويوحى بإحياء النبيل ، فليستمع الشعب وليعُد الأعيان والسراة  
وزجال الدين إلى ما ألف آباؤهم من قديم ! . .  
يا أهل مصر ، ويا أهل البلاد العربية ، ويا معشر المسلمين ، هذه إحياء الملك  
فليكن الناس على دين ملوكهم ! . .

\*\*\*

الزقازيق في ١٤ سبتمبر ١٩٤٤

قطار رأس البر

العال يا فُستق ! . .

إذن فقد بلغنا الزقازيق . .

نسبتهنى هذه النعمة التي أصبحت في خاطرى علماً على الزقازيق ؛ هذا النداء  
بعينه من هذا البائع بعينه بهذه النعمة بعينها ، تلك علامة لمحطة الزقازيق لا تحوجك  
إلى أن تقرأ اللافتة . . هي على الأقل علامتها عندي منذ أن مررت بها لأول مرة  
في حياتي إلى الآن . .



وكانت النعمة في أول الأمر محايدةً بالنسبة إلى لا تثير في نفسى إلا العجب من ثباتها واتساق شطريها أو مصرعيها ، رغم أن اللفظ الأول يُنطق بالإطالة أما الثانى فيخطف خطفًا سريعاً . .

ولكنها أصبحت بعد ذلك نعمةً محبوبة تهفو إليها نفس فقيرة إلى العطف متعطشة إلى الود ، وجدت بعض حاجتها في صدر صديق يقيم بهذه المدينة وتؤدي إليه هذه المحطة وتذكر به هذه النعمة . . بذل لك ودّه في أول الأمر فنفرت من ظاهره الخشن ، ثم قابلت إقباله بالتحفظ ، ثم عرفته فإذا النفس الصافية ، والرجولة الوافية ، والمروءة مع النفس ومع الغير .

وقدم القاهرة ذات يوم وخاطبك بالهاتفون يداعبك بروحه الحلوة ، وكنت ضيق الصدر مثقلاً ببعض همومك ، فاعتذرت واختصرت حديثه . .

ثم رأيته وأنت في عربة الأومنبوس يمشى ويبدأ حوالى الثالثة بعد الظهر في شارع فؤاد بالقاهرة كمنتظر يترقب ... كان يخطو وحيداً مفكراً مطرقاً فهممت أن تنزل لتلقاه ولكنك كنت منطلقاً لتشييع جناز بالدق أو شك موعده أن يفوت فلزمت مقعدك وأنت تقول : لا بأس فسأراه مساءً أو أراه ضحى الغد فحسبى أنه موجود بالقاهرة ومن المحقق إذن أن يسعى إلى أو أسعى إليه ! . .

وعدنا من الجنازة فسألت عنه في فندقه ومقهاه فقبل سافر عشاء . .

وأقبلت مع المساء صحف المساء فتناولت إحداها فإذا بعينيك تتأرجحان أمام

السطور كأنما وضعت فيهما قطرا شديدا لا ذعا . . .

إنك إنما تقرأ عنه . . إنك تقرأ خبره هو . . وإن خبره هو أنه قد مات ! . .

مات ؟ وتعلقت بالأمل الأخير أن يكون الخبر دعاية أو مكيدة ! . . ولم لا ؟

ألم تقع لمثل هذا الوهم سوابق ؟ وأردت أن تسافر في المساء لتتضرع المأتم في ليلته

الأولى واتصلت ببعض أصدقائه الذين طالما أنسوا به وأنس بهم واستضافوه

واستضافهم فاستمهلوك إلى اليوم التالى ليصبحوك ولتلهوا معا بالقبر في النهار

فتذرفوا عليه دموعاً تخفف لواعج الشجن . . ولكن اليوم التالى قد أسفر صبحه

وقد حلّ ميعادكم فإذا هم لا ينجزون .. لا لأن أصرّاً طارئاً شديداً قد حال بينهم وبين زيارة الصديق العزيز الراحل ولكن لأن هذا الصديق لم يعد أكثر من صديق عزيز راحل ولأن الشاعر الإنجليزي قد يئس أن يظفر في الحياة بثلاث هُنَّ الحب والصداقة وحجر الفلاسفة ولأن أبا العلاء قد أُنذرنا : « وكذبت النادبة ما للبيت من صديق » ..

سافرت وحدك وبلغت المحطة في المساء في ذلك الشتاء القاتم الكئيب واستقبلتك النعمة المعهودة ولكنها لم تعد النعمة المعهودة ... إنها اليوم نعمة كريهة كثيفة ... إن الفستق قد عاش قشره ولبّسه ، وبائع الفستق يبتغي في المحطة رزق الله ، والنعمة تتردد كما هي بطيئة مائلة في شطرها الأول مشددة مخطوفة في شطرها الثاني ولكن صديقك «عبد الحليم أباطة» قد رحل عن هذه الحياة ... لن تراه هذه المحطة كما كانت تراه عشرات المرات كل شهر ولن يداعب بنفسه السمحة العاطفة هذا البائع الشيخ ، ولن يهجم على فستقه يقذف به قذفا إلى معدته الطيبة الراضية ثم يخلفه ضاحك الأسارير متمورد الوجه ضاربا فوق الرصيف بجسمه القوي الشديد مصاخفا هذا بكلمة وضاعطا على يد الآخر ضغطة شديدة يظهر بها فضل الله عليه وليتفهقه حين يصرخ مصاخفه من شدة الألم ! ..

وأخذت عربة وسألت السائق عن الحادث وكيف وقع ، وقال السائق في نعمة المؤمن المستسلم : جاء من القاهرة أمس الأول في سيارة وفي الصباح لبس ثيابه ثم خاطب مكتبته بالتليفون يخبره أنه سيشغل بتحضير حفلة تقام تمجيداً لبعض الذكريات الدينية ، ثم أحسّ بالمرحاض فتمدد بشيابه فوق السرير واستدعى الطبيب فلما وصل كان سرُّ الله قد خرج ! ..

استرد الله سره .. وأخذ الحق حقه ومضى عبد الحليم أباطة ...

أقسم لقد تمنيت لو استطيع أن أحدثه ولو مرة واحدة لأقول له إنى لم أكن أعرف في حياتى مقدار إعزائى له فعرفت ذلك متأخراً ، متأخراً جداً .. وددت لو أكله مرة واحدة لأعترد إليه من خشونة الحديث الذى شاء القدر أن يكون

خاتمة الأحاديث . . وددت أن أترود منه زاداً لبعض طريق إليه . . إنه طريق لن يكون فيما أحس طويلاً وسألتني بك يا عبد الحليم في ساحة رب كريم كنت تهجد له وتتلو على من آيه تلاوة العابد القانت قد خشع قلبه وتمكّن منه إيمانه . . .

ذهبت بالفجاءة ، بسكتة القلب يا صديقي . . أتراه عين مصيري ؟ أما أنا فإن المقدمات والدلائل تهديني لأعلم أمرى وأعيش مع موتى أتعرف إليه وآنس به حتى لا يكون اللقاء لقاء المفاجآت ، وأما أنت فلست أدري أأخذت على غير انتظار؟ ولكنني أدري أن الإيمان الذي عمر صدرك قد اطمأن بك إلى أن توقن أن الأعمار بيد الله وأن لكل أجل كتاباً فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

\* \* \*

خاطبني أخوك وأخي الأستاذ عادل يونس . . كان محتاجاً إليّ كما كنت محتاجاً إليه . . وسألني في أسمى عن هذا النبأ وعتب عليّ أني لم أنبئه فيرافقني وتواعدنا على أن نسافر مرة أخرى لنزور معاً جدّ الصديق . . وتعطّر الجو بذكره فروى لي ما أكرته فيك يا عبد الحليم :

« كنت ما أزال في النيابة الأهلية لم أنقل إلى المختلط ، وعينت في الرقازيق مساعداً للنيابة ولم أكن أعرف في المدينة أحداً ولا أهتدي لمقر فبذل لي من إكرامه كل مستطاع ويسّر لي مقامي كصديق . . ولكنه كان يتحاشى أن يحضر تحقيقاً أتولاه فإن اضطر إلى ذلك اضطراراً لا حيلة فيه أقبل على حجرتي ، وهو أخي وصديق القديم ، كما يقبل الغريب المتحفظ وخاطبني أمام الناس خطاب الكلفة والتوقير لوظيفتي وشخصي بلهجة تشعّر السامع والرائي أنا غريبان لا يصل بيننا إلا أنه محام وأني محقق » . .

هكذا كان في رجولته فكيف لا أكبر هذا الخلق وكيف لا أزداد له إكباراً حين أوازن فعله بفعل الآخرين الذين يختلقون الصلات اختلاقاً ليمتزوا على أساسها دراهم الناس أو الذين يستغلونها أقبح استغلال أو الذين يضطهدون حياء معارفهم



ليتجروا بهذا الحياء أو الذين يصفون أنفسهم على لافتات مكاتبهم بأنهم « قضاة سابقون » ؟

لقد مضى كما تمضى أطيب مسراتنا . . . تحركت شفتاى بالفاتحة حين سمعت نداء البائع فى المحطة . . كانت الفاتحة رحمةً أرسلتها إليه ورحمة ابتغيها لنفسى . . ألا بذكر الله تطمئن القلوب .

\*\*\*

رباط فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٤

أول أيام العيد .

ذهبت مع والدى فى الصباح أزور قبر جدتى . . هذا أول عيد لا أقبل فيه يدها إن استنيت عيدين أو ثلاثاً قضيتها خارج مصر . .

قرأت لها الفاتحة . . خيل إلى أنها تبسم لى . . راعنى وأنا اقترب من القبر أن أرى وأسمع جلبه العيد فى عنفوانها . . الأطفال والأراجيح والضجة والخيول الخشبية . . كل ذلك على مقربة بل على حدود بل فى قلوب الأموات . . أترام يؤنسونه فى وحشتهم ؟ فما أشد غرور الأحياء حين يؤنسون من لجأوا إلى جانب الله ! . . أترام يذكرون اللاهين بأن حياتهم حياة الغرور وأنهم عن قريب يرجعون ؟ فما أشد قسوة الأحياء وخبالهم حين ينغصون على أنفسهم وعلى ذويهم سويغات السرور !

ولكننا فى موسم أبى العلاء فلنسأل سؤاله الخالد :

أبكت تلكمو الحمامة أم غنت على فرع غصنها المياد ؟

ثم لنترك هذا السؤالى لنناجى أهلنا الراحلين بما ناجاهم :

« يا معشر أهلنا الصالحين ، بئس القوم نحن ! لم نوفكم الواجب من الوفاء ، شربنا بعدكم البارد ، ولبسنا ناعم الثياب ، وأظلمتنا الجدد وأفنية الدور ! لو كنا

أهل حِفَاف عِفْنَا بَعْدَكُمْ النُطْف العِذاب .  
وكذبت النادبة ما لَمِيت من صديق . .  
وصيبح بالأرض اقبلى رهنك ، وبالنزِيل فاغدرى ، وحينَ المال ونُسيَ  
العهد واجتوى عن الإنسان انيسُهُ ذو الود القديم !  
يا أرض ، لا قرض عندك ولا فرض ، أودِعَتِ المال فردَدته سالمًا ، والخليلَ  
فأَكَلته راعمًا ، لَيْتَكَ أَكَلتِ المال ورددتِ الخليل .

\*\*\*

### رمباط في ١٩ سبتمبر ١٩٤٤

حدثني والدى فقال انه سمع ولم يتحقق أن بدالا فقيراً قد اتهم ببيع زجاجة مصباح بسعر يزيد مليمين فوق السعر الجبرى وأن أخاه وهو موظف ذو نفوذ حاول أن يقنعه بالانكار فأبى وقال : إني رجل صائم فلا اكذب ، وهكذا اعترف في التحقيق واعترف في المحكمة . . ولكنه قد ظفر بالبراءة . .

وسألني والدى : هل يستطيع القاضى أن يبرئه لأن الفرق تافه ؟ قلت كلا ؛ إن هذا هو السبب الذى يقوله القاضى في ضميره بينه وبين نفسه تعززه الموازنات المختلفة التى يقيمه بين هذا الحادث وغيره ويعززه موقف الصديق الذى لزمه المتهم ، ولكنه ليصل إلى البراءة لا بد أن يبحث عن أسباب أخرى في صميم القضية ، أسباب في القانون أو في الموضوع ! . .

وبلغ الحديث قاضياً مارس القضاء العسكرى زمناً فحدثني قائلاً : لقد نظرتُ قضية أزعجت ضميرى ؛ كان أحد القرويين يمارس مهنة تبويض النحاس في قريته وفى القرى المجاورة ولم يكن يتقاضى أجره نقداً بل عيناً شأنه شأن الحلاقين فى القرى فاذا كان الموسم ركب حماره وألَمَّ بعملائه فحَمَلوه أجره السنوى من قحح وأذرة وشعير وما يصلح طعاماً له ولأهله أو علفاً لشريكه فى مهنته ! . .

ومثل أمامى هذا الفقير تهمه النياية العسكرية بأنه قد نقل قححا من مديرية

إلى مديرية مجاورة بغير إذن ، والعقوبة حبس لا يقل عن ثلاثة أشهر مع غرامة لا تنقص عن خمسين جنيهًا ، وتبين لى من أوراق الدعوى أن بلدة الرجل تقع على حدود المديريتين وأن عملاءه منتشرون فيهما وهو القروى الذى لا يستطيع أن يميز هل تقع هذه القرية فى زمام هذه المديرية أو تلك ! . .

وقلت فى نفسى : لأن حكمت على هذا الرجل ليعتقدن أن القضاة جهال أو ظالمة فإن عقليته لا تسمح له مطلقاً بأن يعتقد أنه قد أجرم ولا تسمح له مطلقاً أن يميز فى التبعية بين المديريتين المتآخيتين ! . . واستخرت الله فألهمنى البراءة فظلت أنبش عن أسبابها هنا وهناك ، تلمست أسبابها فبرأته وأنا مرتاح الضمير ! .

\* \* \*

لئن تحدث هنرى رويير عن « مشكلة تتعلق بالضمير » حين يعترف المتهم لمحامييه بإجرامه فلا يدري المحامى أيستمر فى الدفاع أم يتخلى عنه ، فإن مشكلات الضمير عند القضاة أدق وأخطر لأن المحامى لا ينطق بالحكم فلا يتحمل مسؤوليته ، أما القاضى فهو المسئول وهو الذى وكل إليه أن يفصل فى الشرف والحريات والأموال بل فى الموت والحياة أحياناً ! . . والمحامى يستطيع — فى رأى رويير على الأقل — أن يتخلى ، يستطيع أن يقول إنه « لم يعد يملك حرية الضمير ليرافع » أما القاضى فلا يستطيع بل إنه ليرتكب جريمة الامتناع عن الحكم إن فعّل ! . .

والقانون بصرامته قد يقف عدواً للعدل وللرحمة بل للمصلحة الاجتماعية التى أقيم خادماً لها . . فإذا يصنع القاضى حين تصدمه الوقائع بمثل هذا الموقف الصعب ؟ إن أهون مما يصنع هو أن يتحايل ، هو أن يتلمس أسباب البراءة . .

ليت أن القضاة ينفضون لنا ذات نفوسهم وقرارة ضمائرهم . . ليتهم يحدثونا عما أزعج هذه الضمائر قبل الأحكام وبعد الأحكام ! . . ولكنهم لا يستطيعون . . وإنها لكثيرة وخطيرة ومفهومة تلك الاعتبارات العامة التى تلزمهم الصمت الرهيب . . . فهل يستطيعون أن يوفقوا بين هذه الاعتبارات وبين ما نريد ؟ هل



يستطيعون على الأقل أن يرمزوا ويصرخوا صرخة الصدق والاستغفار  
حين يعجزون عن إرضاء الضمير . . .  
إن هذه الصرخة قد تكون بوحاً . . . وقد تكون إصلاحاً . . .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤

الدين المعاملة ! الدين المعاملة ! علموهم هذا وأفهموهم . . .  
كرهت هذه الذقون وعفت هؤلاء الحجاج . . .  
انصرف منذ دقائق الحاج . . . ذو الذقن الرسالة في وقار . . . رجل يزعم أن  
كلمته واحدة لا تتغير ثم يأبى أن يسجل هذه الكلمة في ورقة . . . لماذا ؟ لأنه  
ينوى كما اتضح من مناقشته أن يتلاعب فيما بعد . . . فإذا أقسمت له — لكي اقطع  
إلحاحه الثقيلة — أنى لن أرجع عن رأيي تمخضت عقليته الصالحة عن حل طريف  
فقال : لك أن تجعل الكاتب يفعل بدلاً منك فلا تحث بيمينك ! . . .  
وكان يستشيرني من قبل في بعض الأمور ، واقترح اصطناع خيلة تنيله  
ما يريد ، فقلت إليه وأنا أثنيه : إن لخصومك أن يوجهوا إليك اليمين لتقول الحق  
فإذا يكون موقفك ؟ قال إنه سيحلف بما يشاء ناوياً في ضميره أمراً آخر غير  
موضوع الخصومة ! . . . قلت له : ولكن الله « علم بذات الصدور » وهو لا تجوز  
عليه سبحانه حيل « الحجاج » من عباده الصالحين . . .  
وهأنذا الآن في انتظار حاج آخر . . . حاج أوفر صلاحاً وأعمق فقهاً ،  
فإنه قد جاور في المعهد كما أنبأني عشرين مرة وهو يتباهى بالفصحى ويتدافع  
أمام منصتي . . .  
كلفتي أن أقيم له دعوى يطالب فيها بمبلغ غير ذى بال ؛ ولأنى أردت إغراء  
خصومه بالتصالح معه والإسراع في التسوية طالبت في الدعوى من تلقاء نفسى  
بفوائد ذلك المبلغ . . .

ولم يصطالحوا ، وحكم لنا بطلباتنا كلها متضمنة الفوائد ، وحين تنفيذ الحكم وصارت الفوائد رقماً لا بأس به ، فناهزت جنهات خمسة ، فسألت الرجل ما موقفه بشأنها ؟ فإذا بالحاج يبتلع الربا ، وأجاده فيقول إن الرقم لا يمثل الربا وإنما يمثل ما عاد عليه من ضرر . . .

مرحى مرحى ! .. هكذا انتفع المجاور القديم من دروسه . . . وكيف لا وقد بلغنى فى هذا العيد أن واعظاً كان يعظ الناس فقال : إنك إذا اقترضت من امرئ عشرة جنيهات ثم أعدتها إليه أحد عشر فلا تثريب عليك لأنك إنما دفعت له ثمن المروءة ! ..

أرجو أن تكون الرواية دعابة محدث أو تهكم راوية . . . أما أنا فلا أدري أيهما الأفضل : أن نقيم الربا على نظرية الحاج أم نقيمه على نظرية الواعظ ؟ ! ..

بُعداً لك أيها المال بل قريباً ! .. إنك لقادر على أن تفعل كل شيء . . . وتخلق كل شيء ، حتى الفقه والفقهاء .

\*\*\*

### القاهرة فى عين المساء

خضر حاجى الأخير محلل الفوائد . . . ناقشته مرة أخرى فى استجلائها فإن الحكم قد نفذ والمبلغ تحت يدي ، وعرضت عليه أن يتبرع بالفائدة لبعض جهات الخير تطهيراً لذمته وتركياً لماله ، فأبى وتمسك بنظرية الضرر . .

قلت له : ولكننى أحس فى ضميرى ثقلاً ، فإنك لم تكفنى أن أطلب الفائدة فكأننى أنا الذى مهدت لك طريق الحرام ، وكأنى أنا الذى أوقعتك فيما تأبى الخروج منه . . . قال : لا عليك ، فإنك محام مهمتك رسم الطريق الصحيح وقد رسمته كما يجب فطالببت بالفوائد ، وإلا فلماذا يلجأ الناس إلى المحامين ؟ . .

الطريق الصحيح . . .

وقعت الكلمة على المحامى كحجر طأطأ له رأسه ، وعلم أن من العبث الاسترسال في هذا الإقناع ، فناول الرجل نقوده كما هي مشتملة على « التعويض » ، وكان نصيبه هو أن يحمل هذا الوزر وأن يقيّد على نفسه هذا الأمر في عداد السيئات .

\*\*\*

## الفاخرة في ٢٦ - سبتمبر ١٩٤٤

وصل العدد الأخير من صحيفة المحاكم المختلطة ؛ أنه يتضمن عرضاً لوقائع قضية خطيرة تحت عنوان : « الضابط القاتل » .

تفتتح الصحيفة عرضها بقولها : « مثل أمام محكمة الجنايات منعقدة في بورفؤاد يوم ٢٤ يونية الماضي ، يوسف استروكلات الضابط الملحق بقوة الطيران اليوغسلافية الملكية .

وكانت حالته من حالات الخطورة القصوى : فقد اتهم بتهمة قتل عمد وبثلاث تهم شروع في قتل فتساءل الناس هل تحكم محكمة الجنايات المختلطة بالإعدام للمرة الأولى ؟ ولكن المتهم قد استفاد من بعض ظروف مخففة فخرج من المحاكمة بالأشغال عشر سنين » .

ثم أخذت الصحيفة في عرض الوقائع ؛ تبين منها أن النائب العام مستر هولز قد سافر للمرافعة بنفسه وقد أبدى نشاطاً كبيراً في الرد على كل نقطة أثارها الدفاع وأخذ يعرض الوقائع فعلمت منها أن المتهم قتل في الإسماعيلية في دقائق متلاحقة بطرس برسوم ثم محمد على عطية ثم طعن بعين السكين عبد المجيد تمام يونس ومحمد صبحي محمد يوسف وجابر السيد على الذين كانوا أحسن حظاً من الأول والثاني فمجلّوا ولم يموتوا . . وطلب النائب العام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ورجا المحكمة أن تكون قاسية في الحكم ثم حدد العقوبة التي يطلبها فقال إنه يرجو أن يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة اثني عشر عاماً لأن حالته تسكره تسمح للمحكمة بتطبيق مادة التخفيف أى المادة ١٧ من قانون العقوبات



قالت الصحيفة المختلطة بعد الانتهاء من عرض القضية وتلخيص الدفاع وإيراد الحكم — الذى لم يخف من طلبات النيابة إلا عامين فقط — قالت الصحيفة إنها تحتفظ بتحليل لهذا الحكم تنشره فى عدد قريب .

وإنى لأتربص لهذا التحليل ، وفى الانتظار لا أقل من أحتفظ بحق التفكير الطويل والتأمل العميق ، وأن أراجع المادتين المطلوب تطبيقهما فأقرأ فى الأولى : « . . . ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة » . وواضح أن صدر هذه الفقرة أى جزءها الأول هو المنطبق .

أما المادة ١٧ فإنها تقول : « يجوز فى مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى رأفة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتى : عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وهذه الأشغال المؤقتة لا تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد فوق خمس عشرة سنة . .

\*\*\*

### القاهرة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤

تسلمت عدد جريدة المحاكم المختلطة فاذا بها تعرض الحكم نقطة نقطة عرضاً نعرف منه أن المحكمة استيقنت أن المتهم هو المرتكب لجميع الجرائم المعزوة إليه ؛ ونعرف منه أيضاً أن المحكمة قد رفضت ما قاله الدفاع من أن موت القتيلين إنما ترتب على سوء العلاج لا على مجرد الطعنيتين ، مقررة أن الوقائع تنفى حصول أى إهمال ، واستطردت فقالت إنها حتى لو سلمت جدلاً بحصول الإهمال المزعوم ، فإن من المحقق أن مسؤولية القتل مرتبطة بفعل المتهم مُنشئ الظرف الأول الذى نتج عنه الموت .

“Qui aurait produit la condition primitive dont la mort est résultée”.

ثم ردت على ما أثاره الدفاع من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى فأدحضته وفنّده .

وأخيراً وقفت عند حالة السكر فقالت إن الدفاع مسلم بأن المتهم تناول الخمر باختياره ، وأنه لهذا لا يمكن أن يستفيد من المادة الثانية والستين التى تجعله غير مسئول عن أفعاله وتستتبع تبرئته ، ولكن الدفاع طلب اعتبار الواقعة — أو الوقائع ! — جنح قتل بغير عمد وإصابات خطأ ، لأن المتهم كان في حالة سكر تام أفقده الشعور بما يفعل .

تناولت المحكمة هذا الدفاع فقالت إن المتهم كان في الواقع من الأمر قد احتسى خمرًا ، ولكننا لا نعلم إلى أى مدى بلغ سكره حين مقارفة الجرائم ، فإنه لم يثبت مطلقاً أنه أفقده الشعور إفقاداً تاماً ، والشهود أنفسهم لم يلاحظوا على المتهم حالة السكر ؛ ولئن كان حقاً أنه لم يكد يضبط ، بعد مرور وقت على جرائمه ، حتى استغرق في غيبوبة مطلقة جعلت من المتعذر استجوابه ثم أجهش في بكاء مر ، فإن هذه الحالة قد تفسّر جزئياً بأنه من جهة قد استبان خطورة آثامه ، وأن ضميره من جهة ثانية قد ناله بوخزاته .

وانتهى الحكم إلى تقرير مسئولية المتهم عن أفعاله .

ثم أخذ بالرافة استجابة لداعى النيابة العامة نفسها ، ولكن النيابة طلبت اثنى عشر عاماً فحكم القضاء بعشرة ليس غير ، وهل غريب أن يكون القضاء أرحم من سلطة الاتهام ؟

تداعت في نفسى معانٍ كثيرة ، واستحيى الحكم ذكريب شتى .

هل كانت الرافة لثبوت حالة السكر الجزئى ؟

ارتددت إلى ما قبل اثنى عشر عاماً ، إلى أيام معهد العلوم الجنائية ، وفتحت مذكرات الأستاذ « ألبرت شيرون » فوجدته يقول إن تطبيق النص بحرفيته

لا يسمح بالبراءة ما دام أن المتهم قد تناول المسكر باختياره وعلمه « ومع ذلك فإن المحاكم لسكيلا تنطق بعقوبة غير متناسبة مع رعونة المتهم تقضى البراءة في حالة السكر الكامل وتستعمل الرأفة في حالة السكر الجزئي » .

ولكن هذا الرأي ليس رأى الجميع . . . هأنذا قد لخصت على هامش تلك المذكرات ما أورده « جارو » و « جرانمولان » في هذا الشأن : أما جارو فإنه يورد في المسألة رأيين ، يتمسك أولهما بأن المسؤولية تسقط في حالة فقدان الشعور فقداناً تاماً ، ولا يسمح ثانيهما للمتهم ببراءة ولا رأفة ، « فإن من التناقض أن نعتبر السكر في حد ذاته جريمة ثم نسمح للمتهم باتخاذها ظرفاً مخففاً » .

أما « جرانمولان » الذي قام بالتدريس في مصر ، والذي حضرت عليه ساعتين أو ثلاثاً في أخريات أيامه ، والذي وضع كتابه عن قانون العقوبات المصرى لا الفرنسى ، فإنه يقرر وكأنه يوصى ، ويوصى وكأنه يقرر « أن القاضى يكون ميالا إلى مشاركة الحد الأقصى للعقوبة إذا كان السكر متعمداً أو متعمداً » (١) .

وتداعت المعانى أيضاً بالنسبة للنقطة القانونية الأخرى ، أعنى ما أثاره الدفاع من أن الموت لم يكن نتيجة الإصابة بل كان نتيجة الإهمال في العلاج ؛ ذكرت أنى أثرت هذا البحث في جناية ضرب أفضى إلى موت ، أحضرت ملفها ، إنها الجناية الرقيمة ٣٥٤ سنة ١٩٤٣ طوخ ؛ رأيتنى قد دونت ملاحظات بآراء الفقه والقضاء : هذا الأستاذ « ألبرت شيرون » قد عرض في مذكراته (ص ١٦٥) لهذه المسألة فتساءل : إذا أهمل المجنى عليه العلاج فاضطروا إلى بتر العضو هل يسأل المتهم عن الجرح فقط أو عن العاهة المستديمة ؟ ثم أجاب بأن الحل الأخف ، أى المسؤولية عن الجرح فقط هو رأى الصواب دون غيره ؛ أما الأستاذ على بك بدوى فقد نقلت عن كتابه (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) قوله : « والرأى السائد في فرنسا أن الجرح إذا كان خفيفاً ولكنه أصبح مميتاً ، أو ترتبت عليه عاهة

(١) Si elle est premeditée ou habituelle, le juge sera plutôt porté à se rapprocher du maximum de la peine



بسبب إهمال المصاب معالجة نفسه أو بسبب إهمال الطبيب في المعالجة ، فإن الصلة السببية تزول بين الجرح وبين الموت أو العاهة ، وقد أخذت بذلك محكمة الاستئناف في قضائها القديم ، غير أن محكمة النقض (يريد المصرية) قد استقرت في أحكامها الحديثة على أن الصلة باقية رغم ذلك وأن المتهم مسئول عن النتيجة ، وعلى الأخص لأن عدم الاعتناء بالعلاج الطبي عادة غالبية بين عامة الأهالي .

أما إذا ساءت نتيجة الجرح الخفيف بتدخل عامل جديد مستقل عن الفعل المنسوب إلى الجاني فلا يسأل عن النتيجة لانقطاع صلته بها ، كمرض وبائي أو حادث طبيعي أو إجرامي أو بخطأ المجنى عليه في معالجة نفسه بنفسه بأن يفتح المصاب جرحه بيده وينشأ عن ذلك وساخة تسبب عنها غرغرينة انتهت بموت أو بعاهة ، أو يمتنع عن قبول العملية التي يرجح معها إزالة هذه العاهة ، وغير ذلك مما لا يمكن للجاني أو يجب عليه أن يتوقعه .

الويل لي ! . . هأنذا أقيم على هامش تلك المأساة بل تلك المأسى لجأجاً فقهياً تنكره الدماء البريئة ، ويأباه الذوق السليم ! . .

فعدرةً إليك يا أرواح الضحايا وهدوءاً وحُسن مآب . . مآبٍ إلى حياة أخرى غير هذه الحياة ، لا يسفك فيها دم ولا يسمع فيها فقه ولا تأثيم . . وامضوا كما مضت قبلكم على الأعواد أرواح آخر . . كان قتيلاً واحداً فأخذ الكثير بالواحد دون حاجة إلى أن تصدّع الرؤوس بالفقه ، فإن حبل الجلاد كان هناك يداوى رأس من يشكو الصداع ، وينتقم مما يُسبب الصداع ! . . .

\*\*\*

القاهرة في ٤ أكتوبر ١٩٤٤

وصل العدد الثالث من السنة الثالثة من مجلة « القضاء » التي تصدرها الآن نقابة المحامين في بغداد .

هذه هي المحلة التي كانت تصدرها سابقاً وزارة العدل العراقية ، وكانت قد

وَكَلَّتْ أَعْرَهَا ، إِذْ كُنَّا فِي بَغْدَادَ ، إِلَى لُجْنَةِ وَلِيَّةِ سَكْرَتِيرِيَّتِهَا . أَصْبَحَ شَأْنُ هَذِهِ الْمَجْلَةِ إِذْنِ شَأْنِ « الْحَامَاةِ » عِنْدَنَا ، وَلَسَكُنَ طَابِعُ الْفَقْهِ وَالْبَحْثِ أَغْلَبَ فِيهَا مِنْ طَابِعِ الْقَضَاءِ وَالْأَحْكَامِ . لَهَا تَنْشُرُ بِحُوثًا طَيِّبَةً مَدْرُوسَةً .

رَاجَعْتُ فَهْرَسْتَ هَذَا الْعَدَدَ ، أَخَذَ نَظْرِي عِنْدَ الْمَقَالِ عَنْ « لُغَةِ الْقَضَاءِ » ؛ رَاجَعْتُهُ فَإِذَا بِهِ مَقْتَبَسٌ عَنْ مَجْلَةِ نَقَابَةِ الْحَامَامِينَ فِي دِمَشْقَ وَمُنْشَأُهُ الْأَسْتَاذُ نَبِيهِ الْغَزِي قَاضِي الصَّلَحِ بِدِمَشْقَ ؛ قَرَأْتُ الْمَقَالَ فَأَعْجَبْتَنِي فِكْرَتُهُ وَأَعْجَبَنِي مَا فِيهِ مِنْ بَحْثٍ : إِنَّهُ يَسْتَهْلِكُهُ بَيَانُ هَدَفِهِ فَيَقُولُ : « مَوْضُوعُ كُلِّ لُغَةٍ وَالْقَضَاءُ وَهُوَ يَتَنَاوَلُ الْبَحْثَ فِي ضَرُورَةِ نَصْرَةِ اللُّغَةِ مِنْ حَيْثُ الْكِرَامَةُ الْقَوْمِيَّةُ وَكِرَامَةُ الْقَضَاءِ وَمُصْلَحَةُ النَّاسِ » ، ثُمَّ يَسْتَرْسِلُ : « نَحْنُ إِلَيْكَ مِثْلًا قِضَاةُ الْعَرَبِ فِي أَيَّامِهِمُ الذَّهَبِيَّةِ ، إِنْهُمْ بَلَّغُوا الْغَايَةَ فِي مَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَحْكَمُوا عِلْمَهَا . . . وَهَذِهِ تَرَاجُعُهُمْ بَيْنَ أَيْدِينَا تَدُلُّ عَلَيْهِمْ ، وَتِلْكَ تَأْلِيْفُهُمْ مِنْ أَكْبَرِ الشُّوَاهِدِ مُنْتَشِرَةٌ فِي مَكَاتِبِ الْجُمُهَاةِ كُلِّهَا ، فَقَدْ ذَكَرُوا عَنِ الْقَاضِي أَبِي يُوْسُفَ أَنَّهُ كَانَ بَارِعًا فِي اللُّغَةِ ، وَأَنَّ أَقْلَ عُلُومِهِ الْفَقْهُ ، وَذَكَرُوا عَنِ الْقَاضِي أَحْمَدَ بْنَ أَبِي دَوَّادَ أَنَّهُ كَانَ فَصِيحًا مَفُوهًا شَاعِرًا ، وَقَدْ ذَكَرَهُ دَعْبَلُ فِي طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ ، وَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ عَنِ الْقَاضِي ابْنِ خُلِّكَانَ صَاحِبِ وَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ إِنَّهُ كَانَ بَصِيرًا بِالْعَرَبِيَّةِ ، عَلَامَةٌ فِي الْأَدَبِ وَالشُّعْرِ » .

وَانْتَقَلَ الْبَاحِثُ إِلَى كِتَابِ الْحَاكِمِ فَقَالَ : « إِنْ مِمَّا يَعِدُ جُزْءٌ مُتَّصِلًا بِالْقَضَاءِ كِتَابُهُمْ وَهَؤُلَاءِ أَشْبَهُوا قِضَاةَهُمُ الْيَوْمَ فِي مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ وَأَحْكَامِ الْكِتَابَةِ فَقَدْ قَلَّ مِنْهُمْ مَنْ يَتَّقَنُ إِمْلَاءَ مَا عَلَى عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ الْمَوْافِقَ لِقَوَاعِدِهَا وَلَيْسَ الْإِمْلَاءُ هُوَ كُلُّ وَاجِبٍ كِتَابِ الْقَضَاءِ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ وَالتَّرْسُلَ مِنْ أَهْمِ تَبَعَاتِهِمْ فَكَتَابُ الْقَاضِي يَحْتَاجُ إِلَى الْإِخْتِصَارِ وَالْحَذْفِ مِنْ كَلَامِ الطَّرَفَيْنِ فِي مَرَاغَعَاتِهِمُ الشَّفَهِيَّةِ لِتَدْوِينِهَا فِي مُضْبَطَةٍ وَفِي تَلْخِيصِ الْقَضَايَا . . . وَقَدْ رَوَى لَنَا التَّارِيخُ أَنَّ كِتَابَ الْقَضَاءِ كَانُوا فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ حَتَّى تَوَلَّى بَعْضُهُمْ مَنَصِبَ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْقَاضِي الَّذِي كَانَ يَكْتُبُ لَهُ كَمَا حَصَلَ ذَلِكَ لِكَاتِبِ تَوْبَةِ بْنِ نَمِرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَاضِي مِصْرَ فَإِنَّهُ عِنْدَمَا اسْتَعْفَى مِنَ الْقَضَاءِ قِيلَ لَهُ أَشْرَ عَلَيْنَا فَقَالَ كَاتِبِي خَيْرُ بْنُ نَعِيمٍ فَوَلَّى خَيْرٌ فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى صَرَفَ عَنِ

القضاء وقيل له أيضاً أشر علينا فقال كاتبي غوث بن سليمان فولى غوث القضاء .  
وجعل الباحث ختام بحثه أن اقترح على وزير العدل «أن يشترط فيمن يُدخل  
بين القضاة وكتابهم من جديد العناصر أن يكون متقناً معرفة اللغة قبل أن يجوز  
الشروط الأخرى فيصالح هذا النقص وتعز الكرامة العربية ويعتز القضاء وتستقيم  
المصلحة نفسها » .

كلمة طيبة من كل وجه . . وإن صدورها من قاضٍ ينفي عنها شبهة التحامل  
أو مظنة الجهل بالأمور فإنه قاضٍ يتحدث عن طائفته ويتحدث عن كتابهم  
وليس محامياً ينتقد كما انتقدت في بعض يومياتي لغة القضاء ولغة الكتاب .

ولقد وقفت عند إشارته إلى الكتاب الذين ولوا القضاء وقات في نفسي : هذه  
هى السياسة التى تأخذ بها المحاكم الشرعية اليوم فى مصر ولكننا نرجو أن يكون  
كتابها من هذا النوع الذى ذكره القاضى الدمشق ، أن يكونوا على غرار خير  
بن نعيم الذى لا يذكر اسمه حتى أذكر قصته المثالية التى قرأتها فى بعض المراجع ،  
حتى أذكر أنه لم يكذب على القضاء حتى استندنى زوجه إليه وسألها : أى زوج كنت  
لك ؟ قالت خير زوج وأبرّه ! قال فإنك طالق ان أنت عرضت لى بمحدث يتصل  
بقضائى ! . . قالوا فكانت دواته تفرغ من المداد فلا تمدّها الزوجة خشية أن  
يدخل على الرجل فى يمينه شئ . . !

إن حاجة الناس إلى حكام مثل خير بن نعيم أقل من حاجتهم إلى أن يكون  
لحكامهم زوجات من هذا الطراز ! . .

\*\*\*

الفاخرة فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

فى « بلاغ » الأمس وصف إعدام من يسمى «عبد العزيز عفيفى لقتله مخدومته  
السيدة فانتورا وهى إسرائيلية عجوز كانت قد استخدمته لحراسة العارة التى



تملكها بدائرة باب الشعرية إلى جانب القيام بخدمتها « فقتلها غيلة وسرق متاعها ومالها . .

سأله مفتش السجون ماذا يريد قبل أن يودع الحياة فأجاب : « أنا كرهت الدنيا وطلقتها ، والموت ده كأس داير على الدنيا كلها وكل الناس رايحة تشرب الكاس ده وربنا يتوب علينا وعليكم ويغفر لنا ولكم » .

« واقتيد إلى الغرفة السوداء فلقته واعظ السجن الشهادتين فرددها بصوت مرتفع وأضاف قوله : « تبنا إلى الله ورجعنا إلى الله وندمنا على ما فعلنا وعزمنا على ألا نعود » ! . .

عزم على ألا يعود ! . . أترأى قالها بحكم العادة وجرياً مع الصيغة المألوفة بغير وعى ، أم قالها شاعراً بمعناها ؟ . . متى يعود ، ومتى لا يعود ؟ إن حياتك قد انتهت أيها الشقي فهل تؤمن بالتناسخ ؟ فإنك لا تملك الوعد عن نفسك المستقبل ! . . أو تعني بوعدك الحياة الأخرى ؟ فإنها حياة فاضلة لا تتسع لجرائمك ولا تأبه بوعدك ! . . أو هو بصيص أخير من الأمل في الحياة ؟ فإن الغرفة السوداء لا تسمح لهذا البصيص بظهور ولا مرور ! . .

ولكنى في الواقع لم أتأثر بفلسفته في الموت ودوران كأسه على كل حى ، ولم أتأثر لهذه التوبة التى تتعلق بفضل من الأمل في الثانية الأخيرة . . لم أتأثر بهذا أو بذلك مقدار ما تأثرت بتوديع الرجل أباه حين زاره في السجن زورة الختام : « إوع تزعل يابا وافرض لى كنت ماشى معاك فى طريق فصدمنى أو تومبيل وقبلى ، وكلنا لها » ! . .

إن المجرم قد استبقى في نفسه عاطفة الشفقة على أبيه . . إنه يشفق على حزنه وعلى شيخوخته . . إن ضميره يخزده لأنه هو مسبب هذه الأحزان والجاني على تلك الشيخوخة . . وإنه في يأسه ليندفع إلى منطق قوى في الظاهر . . ولكنها قوة لا تثبت للجدل : في صدمة السيارة يبقى للأب عزاء حين يتعلق بالقضاء والقدر ولا يرى لابنه يداً في مصرعه . . وفي حبل المشنقة تبقى الوخزة المريرة : لولا

الشيطان ولولا سعار المال . . إنه قد نسج بيده اليسرى كفنا لنفسه حين نسج باليمين كفن سيده . . إنه في نظر أبيه قاتل نفسه . . كان يستطيع إذن أن يصون حياته . . إن القضاء والقدر المباشرين اللذين يمثّلان للنظرة القرية غائبان فعزّأوهما غير موجود . .

« . . . كان يتلو القرآن في السجن بصوت رخيم عدة مرات في اليوم كما كان يؤذن عند فجر كل يوم ويدعو المساجين إلى الصلاة بصوت مرتفع قائلاً إن الصلاة خير من النوم » . . . فهل تلا من آل عمران : « ولا تتمنّوا ما فضل الله به بعضكم على بعض » ؟

هكذا ترسّب في سواد النفوس نقطة بيضاء ، ويبقى في خرائب الضمير ركن يحتفي فيه لإحساس الدين هارباً من شياطين الشر حين تتكاثر عليه حتى إذا ما انهزمت أمام صولة الجزاء خرج الإحساس المهرب من مكانه . .

ليته لم يهرب . . ليتنا دعمناه بعوامل القوة وعناصر التمكن . . ليتنا صلبنا الدين صلباً في هذه النفوس قبل أن ندفع بها إلى أنوار المدينة وظلام المدينة وإجرام المدينة . . ليتنا حصّنا هذه الأرواح الرخوة بمبادئ الدين الخلقى بدلاً من أن ندفعها إلى السينا تلتقط جرائمها وإلى المدينة تبهرها بملاذّها وتغريها أن تقترب أخطر الجرائم في سبيل مال تتطلبه هذه الملاذ . .

ليتنا أشفقنا على هذه الأعصاب اللدنة فلم ننشر لها في كبرى مجلاتنا أحاديث صحفينا مع البوايين الذين ربّجوا في سباق الخيل مزدانة بصورهم الكريمة كأنهم أصبحوا نجاة ، وبقدرة حصان قادر ، بعض العلماء العالمين أو القواد الفاتحين ليتنا عرفنا ما في هذا وأمثاله من إحياء مسمى آسر ققلنا للناس حسناً . .

ليتنا اقتصدنا في إيفار صدورهم على المجتمع وحميناهم من حماسنا ومن إسرافنا في القول والوصف فلم نسود في أعينهم الحياة وهى بيضاء ، ولم نندبهم وهم أحياء ، ولم نلقنهم ونكر عليهم أنهم الضحايا التعساء . . ظنّنا واهمين أننا ننفعهم ونحن نؤذيهم فلا نحن أنصفنا الحق ولا نحن أنصفناهم ولا نحن أنصفنا غيرهم من الطبقات ولا نحن أنصفنا

الوطن العاني الذي يجب أن يظل طبقة واحدة متماسكة لا تأكله حرب الطبقات ولا ينخر سفينته سوس المنازعات . .

أيها المتهم المسكين !.. هذا دفاعي عنك بل هذا رثائي لك . . ولئن لم تحظ من ظروف الرافة القانونية بما يسمح للنيابة أن تطلب لك الأشغال الشاقة مكان الموت فليكن عزائك لنفسك أن تتلو بن آي ربك كما كنت تتلو في السجن بصوت رخيم : ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب .

\*\*\*

بور سعيد في ١٠ أكتوبر ١٩٤٤

قد متُّها أمس ، بلغتُها عصرآ ، قدمتها كئيهاً وهي البلد الحبيب إلى نفسي ، الأثير في ذكرياتي . . . قدمتها كئيهاً لأنني قادم في وداع . . في وداع شقيق محمد الذي شاء أن يركب البحر ليقوم ببعض دراساته العليا وراء البحار . . . حاولت جاهداً أن أنثيه عن هذا العزم فاستعصى واستعصم برغبته ، وها هو ذا قد ركب تلك الباخرة وأقلعت به في حماية الله فجر اليوم . . . قلت له وأنا أودعه في البحر : « صحتك ، ودينك ، ووطنك » .

قليل من الأمور ما أقطع فيه بغير تردد ، برأي فذ لا ثاني له ، وبين هذه الأمور كانت فكرة هذا السفر : ضقت بها من كل وجه ، لم أروجهأ واحداً يشفع لها ، ومع ذلك فما بي أن أفرض آرائي على الناس فرضاً ، وإن من حقهم أن يقولوا ولو في أنفسهم : « وماذا صنع هو لنفسه بآرائه الحصيفة ، أم تراه يأبي إلا أن نغني بمثل فشله ؟ » .

إن قصيراً لن يطاع له أمر . .

ومع ذلك فإني أرسل دعائي حاراً إلى هذه السماء الصافية المنيرة ، أن يوفر الله لأخي السعادة والتوفيق ، وأرفع إليه سبحانه دعاء العامة الصادق البريء أن « يجعل له في كل خطو سلاماً » ! . . .

الوداع وإلى اللقاء في خير . . .

\*\*\*



## القاهرة في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

منذ أيام قرأنا أن الوزارة السورية ، وزارة دولة السيد سعد الله الجابري ، قد استقالت . . ثم قرأنا أن الأستاذ فارس الخوري رئيس مجلس النواب قد أُلِف الوزارة الجديدة . . .

شهدت الرجلين في مؤتمر المحامين وجالستهما سويعات قليلة . . جلست مع رئيس الوزارة وأنا لا أعرف اسمه ولا صفته . . إنهم لا يعبأون كثيراً بالشكليات . . دخلت الفندق أتناول العشاء فدعاني الأستاذ ساطع الحصري إلى مأدبة كان يجلس عليها مع آخرين منهم المجاهد الفلسطيني الأستاذ عوني عبد الهادي ، وبعد قليل دخل رئيس الوزراء . فجلس إلى يمين المائدة يتناول عشاءه ، فإنه يقيم في الفندق عينه ، وأرسل نفسه على سجيته حتى عرفت من الحديث أنه رئيس الوزراء . . . وقال لي مداعباً : إياك أن تتخذ منا موضوعاً لكتاب جديد ! . . قلت كلا ، ولكني سأدون ما أسمعُه هنا في يومياتي فإن كان لديكم ما تكمثونه عن اليوميات فلا تقولوه أمامي . . قال : نحن هنا لا نقاوم الكتابة ، فاكثبه في اليوميات بل انشره أيضاً ! . . .

وذكر بعض الجالسين كتاب « سعد زغلول من أقصيته » وجاملني الرجل فرأيت إهداء نسخة إليه ، فتلقيت منه خطاباً بهذا نصه :

« تلقيت بسرور مؤلفكم « سعد زغلول من أقصيته » الذي ينطق اسمه بما احتوى من ذخر ونفاسة ، وإذا كان لي من رجاء فهو أن تتاح لي فرصة قريبة لمطالعة وتقديره التقدير اللائق به ، وإنني لأعظم المناسبة لأشكر لكم هذه الهدية النفيسة لتقترن الفائدة بالشكر الوافر ، ودمتم محترمين » .

دمشق في ٢٧ شعبان ١٣٦٣ و ١٦ آب ١٩٤٤

« سعد الله الجابري »

أما خلفه فقد سمعته يخطب في إحدى مآدب المؤتمر . . كان يرتجل وكان طلق

العبارة ، وقد فاجأ المؤتمرين باقتراح عقد مؤتمر برلماني عربي فقبول الاقتراح باستحسان كبير . . .

أسأل الله التوفيق لنا ولإخواننا العرب في كل خطوة .

\*\*\*

### الفاخرة في ١٨ أكتوبر ١٩٤٤

قرأت في « بلاغ » اليوم كلمة قيمة للأستاذ عبد الرحمن جميعي بعنوان :  
« الكتابة العربية والحروف اللاتينية — رجّع لما قيل منذ أربعين عاماً » .

من هذه الكلمة نعلم أن القاضى الإنجليزي « ويلمور » أصدر ، لنحو أربعين عاماً مضت ، كتاباً أشار فيه « باستعمال اللغة المحكية في مصر مكان الفصحى لتكون لغة الكلام والكتابة معاً ، واقترح أيضاً كتابتها بالحروف الرومانية أى اللاتينية مضيفاً إليها بعض العلامات لتدل على الحروف العربية التى لا مثيل لها فى اللاتينية تماماً مثل اقتراح اليوم المقدم إلى المجمع اللغوى » .

والذى دعانى إلى الاهتمام بما تقدم هو ارتباطه بما دونته فى يومية ١٠ يونية ١٩٤٣ ، فقد جاء فيها أنى سألت دولة أحمد باشا زبور : أصبح أن مستر ويلمور قدم تقريراً طلب فيه استعمال اللغة العامية فى المحاكم مكان اللغة العربية ؟ فأجاب دولته : هذا صحيح وهو شئ معروف ، وكل البلد كانت ضده ، وغير معقول أن نقضى على لغة البلد »

لم يكن الأمر إذن تقريراً خصباً ، ولكنه كان كتاباً كتبه المستشار الإنجليزي ويلمور ووضع مقدمته الأستاذ « سايس » يبيّن أن الكاتب لم يقف عند اقتراح استعمال اللغة العامية فى المحاكم ، بل طلب إحلالها مكان العربية فى كل مكان ، كما أضاف اقتراحاً آخر هو استعمال الحروف اللاتينية ! . . .

ترجع عنايتى بذلك السؤال ، فى الأصل ، إلى ما احتجت إليه وأنا أولف كتاب « سعد زغلول من أقضيته » من تحقيق كفايات وصفات ومميزات القضية

الذين اشتركوا مع سعد في الحكم وقد كان مستر ويلهور أحدهم؛ وترجع كذلك إلى ما سمعته وأثبتته في الكتاب من أن سعداً كان شديد الضيق بزميله « ويلهور » ضيقاً يرد إلى أسباب منها اقتراح العامية المذكور . . .

من واجبي إذن أن أسجل هذه اليومية لأنها تكمل ما سبقها وتجلوه . . . ولعلها تجلو شيئاً آخر وتثير سؤالاً آخر . . . فيها نحن أولاء نرى الزمن يدور دورته ليُشهدنا سعداً في أقصى اليمين إلى جوار الفصحى يحمى ذمارها ، ويُشهدنا عبد العزيز فهمى في أقصى اليسار يتقدم باقتراحه اللاتيني العجيب . . . أترأه « تَعَاكُسَ الخواطر » بين سعد وعبد العزيز فهمى أم تراه « توارد الخواطر » بين المستشار المصرى والمستشار الإنجليزى ؟ قلْ علَّه عند ربى وما أوتيتُ من العلم إلا قليلاً .

\*\*\*

### القاهرة فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤

فى الأهرام كلمة قصيرة يذكرنا فيها الأستاذ محمد محمود جلال بالزعيم المثالى محمد بك فريد . . . إن الكاتب يتساءل ماذا انتوينا أن نصنع لتخليد ذكره ؟ أنا أيضاً أكرر هذا السؤال وأرى أن الوقت الحاضر هو خير الأوقات للتفكير فى هذه الشخصية الفدائية النبيلة . . . عند ما ترين المادية والكليية والوصولية والانتهازية والنفاق على النفوس وتدمغها بطابعها الأسود الثقيل ، يحتاج الشعب إلى قصة البطولة والفداء ويفتقر إلى الدرس العملى فى الإيثار بعد أن ملَّ الدروس النظرية ولم يعد يصدق فى الأخلاق السامية محدثاً ولا حديثاً . . .

لو لم يكن محمد فريد حقيقة واقعة لاحتجنا إلى اصطناع « محمد فريد » خرافىٍّ ننسجه بقوة الخيال على غرار هذه الصفات العلوية ثم نكذب على الشعب ونقول له : لقد عاش فى مصر منذ أحقاب طويلة رجلٌ باع الوطن نفسه ، واستنزف فى سبيل الوطن دماءه ، واستصفى فى سبيل الوطن ثروة طائلة خلفها له الآباء والأجداد



فلا تصدق أيها الشعب ما يقوله لك الكليبيون والمتكالبون من أن الإيثار حديث خرافة وأن السياسة حانوت تجارة يدخله المفسون فيثرون ، ثم لا يستحون أن ينفخوا بدعاوى الفضيلة والتضحية أوداجهم حين ينفخون بحال الشعب جيوهم . . . هذا وقته . هذا وقت محمد فريد ، هذه روحه تطل علينا لتؤدى للوطن عملاً جليلاً يتوج أعمال البطل في حياته . . . وليس أجل من أن نتسل النفوس الشريفة من اليأس ونعيد إلى الشباب قسطاً من الإيمان بالمُثل وبالفضيلة وحضاً من الإيمان بعدالة الشعب ويقظة وجدانه أو استيقاظه . . .

فإلى واجبك أيها الشعب ، إنه واجبك نحو وجودك بالذات لا نحو رجل .

\*\*\*

القاهرة - مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٤٤

أنا عائد من زيارة أستاذي الدكتور طه بك حسين بالزمالك ؛ رأيته آخر مرة في أبريل الماضي ونحن نشيع جنازة أخٍ للأستاذ لطفي باشا السيد .

قال لي اليوم خلال الحديث الهادي كهدوء الزمالك وسط مكتبه وتمثاله النصف الصغير : « أنت قديم بالرغم من سنك » ... لم أنكر التهمة ، بل هأنذا أقول ما قاله سعد لجورج لويد في أزمة زيارات المندوب للأقاليم : « هذه تهمة لا أدفعها وشرف لا ادعيه » بل لعلى أن أزيد فأقول : « هذه تهمة لا أدفعها وشرف ارجيه » ! . . .

وتحدث في كثير الا السياسة ؛ تحدث عن مؤتمر أبي العلاء وجاء ذكر الأستاذين المازني وعزام .. قلت إنى لم أكن أتوقع أن أرى الأستاذ عزاما الهادي عنيماً كما رأيته في رده على عبد العزيز باشا فهمى بشأن الحروف اللاتينية وإن كنت لم أستسغ مطلقاً فكرة الباشا ؛ قال الدكتور : « ولا أنا ؛ لقد قلت لعبد العزيز باشا إنى أوافقه كل الموافقة في شيء وأخالفه كل المخالفة في شيء ؛ أوافقه في أن الكتابة العربية ذات صعوبات وأخالفه في أن تكون معالجة هذه

الصعوبات بالكتابة اللاتينية . . إننا لم نياس من معالجتها بالوسائل الأخرى فإذا  
يُسنا فن الجائر عندئذ أن ندرس مسألة اللاتينية » .

قلت معقباً : ومع ذلك فأية لغة تخلو من الصعوبات ؟ وكم من التلامذة المصريين  
انقطعوا عن التعليم بعد أن رسبوا مرة واثنين لأنهم كتبوا All What وهو تعبير  
صحيح طبقاً للقاعدة وإن كان خطأ طبقاً للمعارف في الإنجليزية ولم يكتبوا All That  
وهو التعبير الوحيد الجائر طبقاً للسمع والمقرر ، أو لأنهم كتبوا He ناسين  
أن يضعوا حرف ال S في ذيل الفعل ؟ . .

قال الدكتور في شبه تأمين : إن الذين يعرفون كيف تتكون اللغات وبأية  
مراحل صعبة تعبّر ومن أية لهجات غريبة تتطور يحمد الله على أن نصل إلى لغة  
متأسكة مفهومة . .

هكذا قد سجلت أنا « القديم » فوزاً لبعض آرائى القديمة والله مع الصابرين . .

\*\*\*

### القاهرة في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤

أقبل هذا الشيخ المرح على حجرة المحامين فداعب الكهول بأنهم آباؤه  
وخطب الشباب على أنهم أخوته . .

لماذا يهمه أن ينتحل شباب السن وهو عامر بشباب النفس ؟ وهل الشباب  
والشيخوخة أعداد وحساب أو هما استجابة وشعور ونسبة معينة من الحيوية  
والمرح والعمل والحياة ؟

واسترسل الشيخ في مرحة فإنه يفيض عن نفسه ؛ ووسط حديثه الجياش  
التمواج استطعت أن أستخلص هذه النادرة : ضاق محام شرعى بمذهب أبى حنيفة  
لأن هذا المذهب إذا نفعه في قضية أخرجته في قضية أخرى ، فلم يكدر رزق بنتاً  
حتى رزق معها فكرة عبقرية : إنه سيسمها حنيفة وله بعد ذلك أن يدل في  
الحكمة بما يشاء من مبادئ وأن يؤكد غير كاذب أنه قول أبى حنيفة ! . .

ذكر المحدث اسم المحامى الشرعى ، ومع ذلك فما هى إلا نادرة يجب أن تؤخذ

على أنها دعاة ودعاة فحسب ، فإنها بطبيعتها لا تحتمل المناقشة لأن فقه أبى حنيفة ليس ذخراً مكنوناً في صدر الشيخ وحده ولكنه علم مبذول يعرفه القضاة ويعرفه خصومه المحامون ، هذا إلى أن قول « أبى حنيفة » ليس هو السائد دائماً وإنما تطبق المحاكم « أرجح الأقوال من مذهبه » وهذا الأرجح قد يكون قولاً لأحد تلامذته على عكس قوله . .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤

تفضل بزيارتي هذا المساء الأستاذ محمد محمود جلال . . . راقني منه حديث طلي زاهر بالمعلومات والآراء ... اتصل الكلام برحلته إلى أعلى السودان فقال إنه زار المحكمة الأهلية في « ملا كال » فوجد أمام القاضي مصحفاً للمسلمين وإنجيلاً للمسيحيين وحربة للوثنيين . . . إنما يعبدون الحربة لأنها مصدر حياتهم وأداة دفاعهم ، بها يصطادون الأسماك الضخام فقد حرمت عليهم لحوم البقر ، وبها يحتشون من الوحش والعدو والمغير . قال محدثي الفاضل : ونظرت أُمى قضية : كان المدعى وثنياً من أهل البلاد ، وكان المدعى عليه مصرياً من أهل الصعيد يعمل متعهداً في بعض شئون الجيش ؛ طالبه الأول بالتعويض لأنه أصيب بسيارته ، وشهد الشهود من أهل المدعى وقومه فقرروا الحق على وليهم . . قالوا إنه هو المخطئ ، هو الذي تأخر في ركوب السيارة مع زملائه العمال ، فلم تحرك أراد أن يثب إليها دون تنبيه فكانت الإصابة . . هو خطأ المجنى عليه إذن ، وهكذا خسر دعواه .. قال زائري : وقد أعجبت بهذه الأمانة من عبدة الأوثان وقيدتها عندي .

قلت في نفسي : وأنا لن أحرم هذه اليوميات من ذكرى اخواننا السودانين ..

\*\*\*



القاهرة في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤

الوصايا العشر للمترافع . .

هذا هو العنوان الذي طالعي في صدر « جريدة المحاكم المختلطة » التي أسماها إلى « بريد الأمس . . .

إنها تشير إلى محاضرة ألقاها بنيويورك ، في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠ ، المحامي الأمريكي الكبير جون ديثز ، وتقتبس منها ما تجمله مَطلَعاً لكلماتها : « إن المحامين أصبحوا يترافعون وإحدى العينين ترقب ساعة الحائط ، كما أصبحوا يكتبون بقلم عتُلٍّ متناقل »

إنه ، بكلمات أخرى ، ينتقد الإسهاب في المرافعات ، إنه لا يتحمس لتلك المرافعات التي تتصل أحياناً عدة أيام في المحاكم الإنجليزية ؛ وهو كذلك يستهجن الإكثار من تمييز بعض الفقرات والألفاظ في المذكرات ، إما باستعمال الشريط الأحمر في المِكتاب وإما باستعمال الحروف الكبرى أو الحروف المائلة « الإيتالية » ويحذر من الاعتماد على المظهر لتغطية الضعف في الجوهر .

وترى الصحيفة المختلطة أن توازن بين الحالة التي انتقدها المحامي الأمريكي والحالة لدى المحامين المختلطين : إن هؤلاء ، فيما تقول ، قد أقتنوا فن استعمال الشريط الأحمر وحروف التاج إن صحَّ هذا التعريب ؛ وهم ، فيما تقول أيضاً ، قد وقعوا أحياناً في الإسراف غير منتهين إلى أن الذي يجسّم كل عبارة ويضع الخطوط تحت كل سطر يصبح كمن لم يضع خطأ واحداً تحت أى سطر ! . . .

ولكن الصحيفة ، مع ذلك ، لا تنكر ولا تستطيع أن تنكر أن وضوح الكتابة في المذكرات أمر مندوب إليه ، بل أمر لا غنى عنه ، فهي تقرر هذا كما تقرر أن المرافعات الشفوية ليست سوى الوسيلة التي تكفل تقريب الدعوى إلى القاضي وتعميد طريقه إلى الملف ، ذلك الملف الذي يظل في النهاية الضمانة الأساسية للمتناقضين . وهي حتى في هذا الاستدراك لا تخالف المحاضر الأمريكي ، فقد اقتبست عنه قوله إن المحكمة العليا تستطيع أن تقتصد كثيراً من الوقت الذي تنفقه في

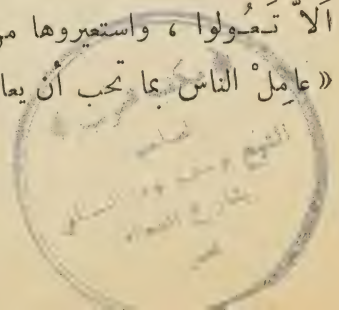
فخص الملفات بطريق المناقشة الشفوية التي تطوَّع لها أن تخلص ، في سرعة ،  
الباب من القشور .

وأخيراً يضع المحاضر وصاياہ العشر المترافعين :

- ١ — ضموا أنفسكم مكان القضاة .
- ٢ — بينوا قبل كل شيء بماذا تتعلق القضية ، وخلصوا ما أوجدها من الظروف .
- ٣ — اعرضوا الوقائع .
- ٤ — عينوا بعد ذلك نصوص القانون التي تعتمدون عليها .
- ٥ — اتجهوا دائماً نحو الشريان الرئيسى .
- ٦ — ابتهجوا حين توجه المحكمة أسئلة .
- ٧ — لا تتلوا إلا استثناءً وإلا حين لا مفر من التلاوة .
- ٨ — تجنبوا الشخصيات .
- ٩ — اعرفوا ملفكم من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة .
- ١٠ — انتهوا .

\* \* \*

ما أشبه هذه الشكاوى بأمراض الأغنياء ، إنها أمراض التخمّة ، إنها  
الشكاوى من اتصال المرافعات أياماً عدداً ، والشكاوى من التأنق في المذكرات  
وتوشية العبارات بالأحمر وتمييز الكلمات بحروف التاج . . . فأين من يشكو  
انعدام المرافعات ، وأين من يندب « حالة » المذكرات التي لا تزدان بالخطوط  
الجمراء ، وإنما تخلو من كل نظافة ومن كل معنى لتمييز العبارات النكراء  
والجل الجوفاء ؟ . . . حقاً إن التفريط كالإفراط ، فما أشد حاجتنا إلى فلسفة  
الاعتدال ونظرية « الأوساط » ! . . . فلا تغلّ في أمر من الأمور واقتصد . . .  
اقتصدوا حتى في الوصية واجعلوا فيها لغير المحامين نصيباً ذلك أدنى  
الآلّ تمعّلوا ، واستعبروها من على وصية فذة تنتظم الجميع محامين وقضاة :  
« عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » .











LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY



Princeton University Library



32101 071970485

(NEC)  
KRM110  
.Z39  
A3  
1944